المجلس

مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العدد الثاني | جانفي 2024

إفتتاح الدورة العادية الثانية

رئيس مجلس نواب الشعب يؤدّي زيارة رسمية إلى الجزائر على رأس وفد برلماني

مجلس نواب الشعب ينظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024

الأكاديمية البرلمانية تنظّم سلسلة من الأيّام الدراسية

المجلس
مجلّة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

المحتوى

• تقديم
• رئيس مجلس نوّاب الشعب يلتقي مع رئيس الجمهورية 03
• الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الثانية 04

• النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024
- عمل جاد ومثمر على مستوى اللجان 06
-انطلاق المداولات حول الميزانية وعرض بيان الحكومة..... 06
- رئيس المجلس في افتتاح المداولات :
مناسبة للخوض في مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها الاصلاحية،
وللتقدّم بالمقترحات البنّاءة 06
- رئيس الحكومة يؤكّد :
تحقيق مؤشرات إيجابية على المستوى المالي والاقتصادي، وعزم متواصل
على مزيد تحسينها 07
- النقاش العام حول الميزانية..... 08
- النظر في المهمات والمهمات الخاصة والمصادقة عليها 09
- النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2024 28
- اختتام أشغال النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 29

• نشاط الهياكل
- اجتماعات مكثّفة لمكتب مجلس نواب الشعب 30
- التداول خلال اجتماع ندوة الرؤساء حول المناخ الواجب توفّره خلال الجلسات العامة.... 32
- نشاط اللجان القارة 33

• العمل التشريعي
مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين 37

• العمل الرقابي
النواب يتوجّهون بمجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة 40

• الديبلوماسية البرلمانية
- رئيس مجلس نواب الشعب يؤدّي زيارة رسمية إلى الجزائر 41
- وفد من الرابطة الصينية للتفاهم الدولي يزور مجلس نواب الشعب 46

• القضية الفلسطينية وتطوّراتها محل اهتمام دائم لمجلس نواب الشعب،
ومبادرات متنوعة للتعبير عن المساندة 48

• الأكاديمية البرلمانية تنظّم سلسلة من الأيام الدراسية 55

• القطاع الصحي موضوع اهتمام مجلس نواب الشعب عبر الانفتاح
على المنظمات الوطنية والمجتمع المدني 63

الإنطلاقة

يهتم هذا العدد الثاني من مجلة « المجلس» بنشاط مجلس نواب الشعب في مستوياته التشريعية والرقابية وكذلك في المجالين الديبلوماسي والاكاديمي، وذلك منذ انطلاق الدورة العادية الثانية يوم 3 أكتوبر 2023 الى نهاية شهر ديسمبر 2023 .

ولقد تميّز النشاط النيابي في مطلع هذه الدورة، بالنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 ، وهو عمل تواصل خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023 في مستوى اللجان والجلسات العامة، وكان إطارا ملائما للتحاور مع أعضاء الحكومة والتطرّق الى مجمل السياسات والتوجهات والاصلاحات الرامية الى تعزيز مسار البناء في تونس ، فضلا عن نقل تطلّعات المواطن ومشاغله في كامل أنحاء البلاد .

كما شهد عمل المجلس من جهة أخرى محطات بارزة على مستوى الديبلوماسية البرلمانية التي تسهم عبر مختلف آلياتها في تدعيم علاقات تونس وإشعاعها، وتعزيز حضورها في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية . وتأتي في مقدّمة هذه الأنشطة الخارجية الزيارة الرسمية التي أدّاها رئيس مجلس نواب الشعب إلى الجزائر على رأس وفد برلماني وما تميّزت به من نجاح على جميع الأصعدة ترجمت عمق علاقات الاخوّة والتعاون الوثيق بين البلدين .

وسجّل مجلس نواب الشعب من جهة أخرى حضوره الفاعل والايجابي في الاجتماع الافتراضي الطارئ لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي خُصّص للتباحث حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولم يقتصر اهتمام مجلس نواب الشعب المتّصل بتطوّرات القضيّة الفلسطينية على هذه المشاركة السالفة الذكر، بل تجلّت في مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل الحرية والكرامة، من خلال تعبير المجلس عن هذا التأييد والدعم للقضية الفلسطينية عبر مختلف هياكله وفي إطار مبادرات متنوعة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وهو ما نجد صداه في هذا العدد الجديد من المجلة.

وعلاوة على ذلك تكثّف النشاط الفكري والأكاديمي للمجلس عبر الأيّام الدراسية التي نظّمتها الاكاديمية البرلمانية والتي ستتواصل على امتداد هذه الدورة لتتناول مختلف المواضيع ذات الصلة بالشأن العام وبالعمل البرلماني. ويأتي ذلك في سياق تعزيز الجهود الرامية الى مزيد تطوير عمل المؤسسة البرلمانية واستنباط مختلف الآليات والوسائل الكفيلة بتجسيم هذا الهدف.

وما من شك في أن هذا التمشي الرامي الى مزيد التطوير والاثراء سيشمل مختلف هياكل المجلس بعد التقييم والمتابعة والعمل على تفادي ما هو سلبي ودعم مختلف الإيجابيات، وذلك حرصا على ان يتبوأ المجلس النيابي المكانة التي هو جدير بها ويعمل على ارجاع ثقة المواطن في المؤسسة البرلمانية التي تضطلع اليوم بمسؤولية كبرى في مسار البناء والتجديد الذي تسير عليه البلاد وفق أسس دستور جويلية 2022 وما خوّله من صلاحيات للوظيفة التشريعية .

ومن منطلق ايماننا بأهمية مجلة «المجلس» من حيث إسهامها في مزيد التعريف بنشاط المؤسسة البرلمانية، نجدّد تأكيد عزمنا على مزيد اثراء هذا العمل الإعلامي ودعمه بجانب فكري وتحليلي يساهم فيه النواب عبر المقالات والدراسات ذات العلاقة بمجالات العمل البرلماني.

رئيس مجلس نواب الشعب يلتقي مع رئيس الجمهورية

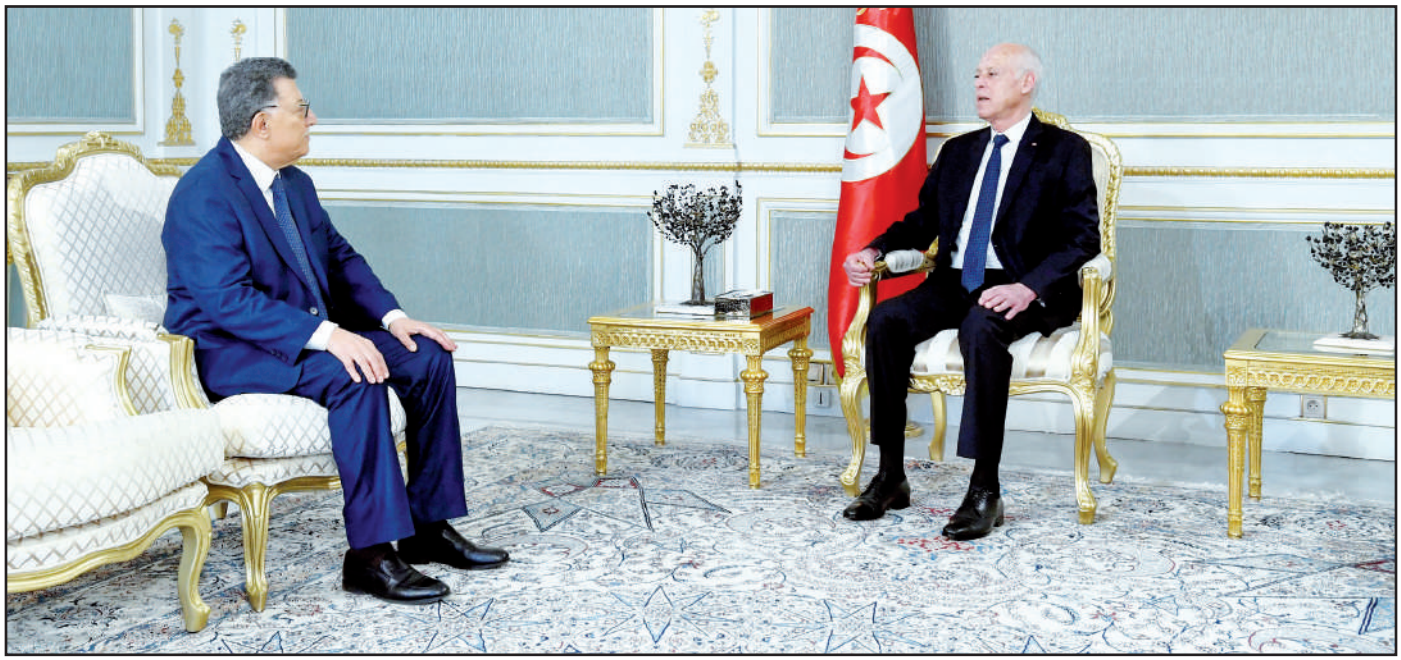

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، يوم 13 أكتوبر 2023 السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب.

وتناول اللقاء جملة من المحاور من بينها مشروع قانون المالية للسنة القادمة ومشروع قانون المالية التعديلي للسنة الجارية، إلى جانب عدد من المشاريع ومقترحات القوانين الأخرى.

وأكّد رئيس الجمهورية أن تونس بحاجة إلى منظومة تشريعية جديدة في كل المجالات حتى تتلاءم القوانين مع نص وأهداف دستور 25 جويلية 2022 الذي أقرّه الشعب التونسي عن طريق الاستفتاء وليس أقلّها كما ورد في توطئته أنه لا سلم اجتماعي دون عدل ولا كرامة للإنسان ولا عزّة للوطن دون سيادة كاملة ودون استقلال حقيقي.

وتعرّض اللقاء، أيضا، إلى المحور المتعلّق بمقاومة الفساد ومحاربة المفسدين وخاصة تطهير الإدارة من الذين تسلّلوا إليها بدون وجه حق. وأطلع رئيس الجمهورية رئيس مجلس نواب الشعب على النتائج الأولية لعملية التدقيق في الانتدابات التي تمّت دون وجه حق ومن بينها على سبيل المثال إحدى المنشآت العمومية التي أفضى التدقيق فيها خلال يومين فقط إلى التفطن إلى أكثر من 1500 عون وموظف تمّ انتدابهم لا بناء على القانون ولكن على الولاء لهذه الجهة أو تلك.

كما تمّ التطرق مطوّلا إلى الجرائم التي تُرتكب اليوم وارتكبت على مدى ما يناهز القرن من الزمن في حق الشعب الفلسطيني الذي تُمعن الحركة الصهيونية في محاولات تهجيره وفي حرمانه لا فقط من حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة في كل أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، بل من أبسط مقوّمات الحياة كالماء والدواء.

وأشار رئيس الجمهورية، في هذا السياق، إلى أن هناك ترتيبا لوضع جديد في المنطقة كلّها ويجب أن يقف كل أحرار العالم ضد هذا الترتيب لشرق أوسط جديد.

وأكّد رئيس الجمهورية أن الحركة الصهيونية التي عملت بكل الوسائل على تقديم نفسها ضحية مارست أبشع الجرائم. فلماذا لا ينظر العالم إلى الرضع والأطفال وهم موتى أو مصابين تحت الأنقاض؟ كما أن الحركة الصهيونية عملت طوال عقود على أن يستبطن الشعب العربي الهزيمة، بل أن تتحوّل الهزيمة إلى ثقافة ليستكين ويستسلم، ولكن الشعب الفلسطيني مستمر في نضاله والأمة العربية لن تقبل بغير النصر بديلا، والموقف الذي عبّر عنه الشعب التونسي دليل على أن ثقافتنا ومبادئنا وثوابتنا تقوم كلّها على الإصرار على رفض كل أصناف الظلم والاستعمار.

الجلسة الافتتاحية للدورة العادية الثانية

- الاستعداد للمحطات الهامة المنتظرة، وفي مقدّمتها النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024
- تأكيد أهمية سن القانون الأساسي المنظم للعلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم
- مراكمة عناصر تطوير أساليب العمل ومناهجه لتكون المهمة البرلمانية في مستوى التحديات التي تواجهها بلادنا.

عقد مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 03 أكتوبر 2023 الجلسة الافتتاحية للدورة النيابية العادية الثانية 2023 - 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس.

وافتتحت هذه الجلسة بأداء النشيد الرسمي، تم تلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم. ثم ألقى السيد إبراهيم بودربالة كلمة بيّن فيها أنّ هذه الدورة الجديدة تنطلق على أمل أن تكون محطّة لمواصلة العمل بمزيد من الحماس وأداء الأمانة على الوجه الأفضل. وأشار الى أن هذا الأمل الذي يحدو الجميع ينبع من مؤشرات إيجابية عديدة طبعت الدورة الماضية، التي تميّزت بتنوّع في العمل على جميع الأصعدة، وحققّت منجزا يجدر الوقوف عنده وتثمينه واعتماده ركيزة للسير قدما على درب البذل والعطاء في سياق الدور الموكول للوظيفة التشريعية.

وأكّد أهمية المجهود الذي بذلته كل هياكل المجلس دون استثناء بما جعل العمل متنوّعا في مستوييه التشريعي والرقابي وكذلك في مستوى الديبلوماسية البرلمانية، مشيرا الى أن النشاط النيابي لم يتوقّف خلال العطلة البرلمانية، حيث تواصلت اجتماعات المكتب واللجان، وتميّز بانعقاد أوّل اجتماع لندوة الرؤساء، وبأوّل إطلالة خارجية بمناسبة المشاركة يوم 25 سبتمبر 2023 في الاجتماع الافتراضي لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، وذلك في سياق إبراز مكانة تونس ودعم إشعاعها وحضورها في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب الاستعداد للمحطات الهامة المنتظرة، وفي مقدّمتها النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 التي ستكون مناسبة للاستماع إلى بيانات الحكومة وللخوض في مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها الاصلاحية في مختلف المجالات، وللتقدّم بالمقترحات البنّاءة في إطار التعاون المأمول بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، واضطلاع البرلمان بدوره في هذا المجال. وشدّد على ضرورة الاستعداد الجيّد لهذا الاستحقاق بالنظر إلى أن مناقشة قوانين المالية والمصادقة عليها، تعدّ من أهمّ الاعمال التي يقوم بها مجلس نواب الشعب لعلاقتها بالحياة اليومية للمواطن وبمشاغل الجهات وبالمؤسسات الاقتصادية.

وأبرز من جهة أخرى أهمية التشريعات التي تتطلّبها المرحلة على غرار القانون المنظّم للعلاقة مع المجلس الوطني للجهات والاقاليم، وكذلك مجلة الصرف وغيرها من القوانين الأخرى التي يتطلّع المجلس إلى أن تعرض عليه من قبل الوظيفة التنفيذية كتلك التي تتصل بالإصلاحات الجوهرية ذات العلاقة بالوضعية الاقتصادية في البلاد، وبقطاعات المالية ودعم الاستثمار والاصلاح الإداري. وأكّد أنه سيتم العمل وفق ما تتيحه الآليات الدستورية على استحثاث إحالة هذه المبادرات التشريعية على المجلس حتى يتمكّن من دراستها وتعميق النظر فيها في متّسع من الوقت.

كما جدّد التأكيد على أهمية القانون الأساسي المنظم للعلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم لاسيما فيما يتعلّق بممارسة الصلاحيات الموكولة إلى كلّ غرفة وضبط آليات التعاون والتفاعل بينهما. وأكّد في

ذات السياق التقدّم الملحوظ في مسار إرساء الغرفة الثانية لاسيما بعد أن صدرت الأوامر الرئاسية المتصلة بدعوة الناخبين لانتخابات أعضاء المجالس المحلية وبتقسيم الدوائر الانتخابية وبتحديد الأقاليم والولايات الرّاجعة بالنّظر لكل إقليم. وهي خطوات إيجابية في انتظار سن القانون المنظم للعلاقة بين المجلسين.

وشدّد على استعداد المجلس لمواصلة دراسة مختلف الأوضاع التي تمر بها البلاد والوقوف إلى جانب الوظيفة التنفيذية ومعاضدتها في كلّ ما من شأنه أن يسهم في الاصلاح، عبر النظر بكل جدّية وعمق في سائر المسائل المعروضة.

وجدّد التأكيد على أنّ الوظيفة التنفيذية تقوم بدورها، وتسهر الوظيفة التشريعية على ممارسة صلاحياتها بكل استقلالية مع الحرص على التناغم الإيجابي معها، مؤكّدا أن النواب يقومون بدورهم التشريعي والرقابي حسب الوكالة المسندة لهم من قبل الشعب للاستجابة لتطلعاته.

وشدّد رئيس مجلس نواب الشعب من ناحية أخرى على أن الارتقاء بالعمل التشريعي والرقابي يتطلّب مجهودا تشاركيا يقوم على التشخيص والتقييم الموضوعي لعمل مختلف الهياكل النيابية ولأحكام النظام الداخلي التي تتطلب مزيدا من التدقيق والمراجعة في بعض تفاصيلها. وأضاف أن تحسين الأداء ومزيد تجويده يبقى هدفا رئيسيا نرمي إلى تحقيقه عبر تقديم المساندة المستمرة للعمل النيابي من خلال دعم قدرات أعضاء المجلس وتعزيزها في المجال التشريعي والرقابي والديبلوماسي والاتصالي.

وأعلن بالمناسبة عن انطلاق السنة التكوينية للأكاديمية البرلمانية التي افتتحت يوم 20 سبتمبر الماضي بيوم دراسي حول جريمة إصدار الصك دون رصيد، مضيفا أن النشاط سيتواصل في هذا الإطار من خلال الندوات العلمية والأكاديمية سواء في الميدان المالي أو القانوني، فضلا عن الورشات التكوينية الفنية في علاقة بالدور الرقابي وبالمسار التشريعي وصياغة النصوص القانونية.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في ختام كلمته أن مبدأ التجديد والإصلاح الذي نعتمده شعارا لهذه المرحلة يرمي إلى مراكمة عناصر تطوير أساليب العمل ومناهجه حتى تكون المهمّة البرلمانية في مستوى التحديات التي تواجهها بلادنا. واكّد من ناحية أخرى الحرص على أن تكون المؤسسة البرلمانية مواكبة لمختلف التطوّرات والتحوّلات التي يشهدها العمل البرلماني في مختلف أنحاء العالم.

وجدّد الشكر لكل النواب لما أبدوه من استعداد للعمل في إطار من التفاهم ومن التوافق رغم اختلاف الرؤى . ودعا إلى المواصلة على نفس المنهج وبنفس العزيمة والثبات وعلى أساس كتلة واحدة تعمل من أجل المصلحة العليا للوطن.

النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 محور عمل مجلس نواب الشعب في بداية دورته الثانية

مثّل النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 محور عمل مجلس نواب الشعب في بداية دورته الثانية على مستوى اللجان والجلسات العامة ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 16 أكتوبر الى 10 ديسمبر 2023.

فقد نظر مكتب مجلس نواب الشعب يوم 16 أكتوبر 2023 في مشروع قانون المالية لسنة 2024 وقرّر إحالته الى لجنة المالية والميزانية، التي عقدت جلسة يوم 19 أكتوبر خصصتها للتداول حول جدول توزيع المهمات والمهمات الخاصة لميزانية الدّولة لسنة 2024 على اللجان القارة .

و اتفقت اللجنة على إعمال أحكام الفصل 70 من النظام الداخلي في ما يتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة من قبل بقية اللجان القارة، مع التفويض لها بعرض تقاريرها في الغرض على الجلسة العامة.

عمل جاد ومثمر على مستوى اللجان

و في هذا الاطار عقدت كل اللجان خلال الفترة الممتدة من 07 الى 27 نوفمبر جلسات استماع الى أعضاء الحكومة في اطار النظر في المهمات المعروضة عليها من مشروع ميزانية الدولة .

وكانت مناسبة لتقديم عديد الاستفسارات والتساؤلات حول توجّهات الحكومة وسياساتها في مختلف المجالات، فضلا عن تقييم المنجز واستشراف المستقبل، والتقدّم بعديد المقترحات ونقل تطلعات المواطنين ومشاغلهم.

(انظر محور نشاط مكثف على مستوى اللجان القارة في الجانب المتعلق بالاجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024 الصفحات من 33 الى 36)

انطلاق المداولات حول الميزانية وعرض بيان الحكومة

شرع مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 17 نوفمبر 2023 في عقد الجلسات العامة المخصصة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2024 ، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس وبحضور السيد أحمد الحشّاني رئيس الحكومة وكافة أعضاء الحكومة.

رئيس المجلس في افتتاح المداولات :

مناسبة للخوض في مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها الاصلاحية، وللتقدّم بالمقترحات البنّاءة

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته الافتتاحية أنّ الشروع في خوض غمار جلسات مناقشة مشروع ميزانية الدولة سيكون حافزا على الإضافة ومواصلة العمل وأداء الأمانة على الوجه الأفضل وتحقيق النتائج المرجوّة . وأعتبر أنّ التشخيص الموضوعي للأوضاع بالبلاد سيمكّن من التطرّق الى ما تواجهه تونس من تحدّيات اقتصادية واجتماعية وتنموية .

وأفاد أن تونس مقبلة على وضع الرؤى الاستشرافية ورسم الخطوط العريضة للإصلاح وخاصة في علاقة بالتنمية في الجهات، وتعزيز مقومات العيش الكريم، والتوزيع العادل للثروات، والعدالة الجبائية، فضلا عن إدماج الاقتصاد الموازي، وتحديث الإدارة وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاستثمار.

ودعا الى المساهمة الجادة في هذا التمشي الاستشرافي وتفعيل الإصلاحات التي تستوجبها المرحلة، مع العمل على إحداث نقلة نوّعية في النمو وبلوغ تحسّن اقتصادي يصل تأثيره مباشرة للمواطن ويدعم قدرته على مجابهة مصاعب الحياة. وشدّد على أن مجلس نواب الشعب يتقاسم مع الوظيفة التنفيذية الوعي بجسامة التحديات وبمسؤولية رفعها، داعيا الى اعتماد الأساليب والمناهج الكفيلة بإرجاع الثقة في مؤسسات الدولة، وإعادة إحياء ثقافة العمل .

وأكّد استعداد مجلس نواب الشعب والحكومة للنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 في كنف التشاركية ووفقا للمقتضيات الدستورية، مبيّنا أن هذه الجلسات العامة ستكون مناسبة للخوض في مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها الاصلاحية، وللتقدّم بالمقترحات البنّاءة في إطار التعاون المأمول بين الوظيفتين.

ونوّه رئيس مجلس نواب الشعب بالجهد المبذول في كلّ اللجان القارة وخاصة لجنة المالية والميزانية، مشيرا الى الحوارات والتفاعلات التي تمّت على امتداد الفترة المنقضية والتي أخذت بعين الاعتبار متطلبات التحكّم في التوازنات المالية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وبيّن أن مجلس نواب الشعب يتقاسم مع الوظيفة التنفيذية مبادئ وقيم مسار 25 جويلية، مؤكّدا استعداده للوقوف إلى جانب الوظيفة التنفيذية ومعاضدتها في كلّ ما من شأنه أن يسهم في

الإصلاح، ولاسيما عبر اعتماد برنامج سنوي للتشريعات يتمّ ضبطه في بداية كل سنة مالية بين الحكومة ومجلس نواب الشعب.

رئيس الحكومة يؤكّد :

تحقيق مؤشرات إيجابية على المستوى المالي والاقتصادي.

والعزم متواصل لمزيد تحسينها

في مستهل تقديمه لبيان الحكومة، عبّر السيد أحمد الحشاني رئيس الحكومة عن اعتزازه بمصافحته الأولى مع النواب. واكّد أن تونس تواجه تحديات ناجمة عن تتالي الأزمات والصراعات التي نتج عنها ارتفاع في أسعار المحروقات والمواد الأولية على الصعيد الدولي. وأضاف أن للتغيرات المناخية والشح المائي تأثيرا واضحا على الأمن الغذائي والمائي للعالم ولتونس، فضلا عن ان بلادنا مرت بسنوات من سوء الحوكمة والتصرف نتج عنها ارتفاع المديونية والتأخر في إنجاز الإصلاحات بما عطّل الإقلاع الاقتصادي.

وبيّن أن تونس أثبتت رغم هذا الوضع قدرتها على الصمود بفضل تظافر جهود مؤسسات الدولة والشركاء الاجتماعيين

والفاعلين الاقتصاديين بالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي توفّر منذ جويلية 2021. وشدّد على أن صواب الخيارات والعزم على مواصلة مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالتنسيق مع رئيس الجمهورية وفي إطار دولة موحدة، كفيل بتحقيق تطلعات الشعب واسترجاع الثقة في الدولة وزرع ثقافة العمل والتفاؤل وضمان مستقبل واعد للأجيال القادمة.

وأكّد رئيس الحكومة، أنه تمّ لبلوغ هذا الهدف اعتماد رؤية لتونس 2035 تقوم على منوال تنموي جديد يرتكز على التجديد والإدماج والاستدامة من خلال المحاور التالية:

- تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة،
- عدالة اجتماعية أساس التماسك الاجتماعي
- رأس المال البشري قوام التنمية المستدامة،
- اقتصاد المعرفة محرك الابتكار والتجديد،
- اقتصاد تنافسي ومتنوع داعم للمبادرة الخاصة،
- اقتصاد أخضر متأقلم مع التغيرات المناخية.

من جهة أخرى اكد رئيس الحكومة حرصه منذ البداية على إيلاء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أهمية قصوى وذلك من خلال :

- اتخاذ جملة من الإجراءات في القطاع التربوي لضمان عودة مدرسية في أحسن الظروف،
- التقدم في إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة وبالخصوص مشاريع الطاقة الشمسية،
- المصادقة على مشروع بطاقة التعريف البيومترية ومشروع جواز السفر البيومتري،
- تفعيل اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية والتي قامت بحل الإشكاليات لمجموعة من المشاريع المعطلة في مجالات النقل والصحة والبنية التحتية،
- استكمال التشاور حول مشاريع النصوص المنظمة للإدماج المالي ومجلة الصرف، وحول مراجعة القانون المنظم للمساهمات والمنشآت العمومية،
- استكمال التشاور حول مراجعة الفصل 96 من المجلة الجزائية والفصل 411 من المجلّة التجارية فيما يتعلق بإصدار الشيك بدون رصيد،
- إجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية، وتكريس

الإدارة الجيدة وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في جميع هياكل الدولة،

- التقدم في إيجاد حلول بخصوص الإشكاليات الحاصلة في عدد من البنوك العمومية والبنوك ذات المساهمات العمومية،

- التقدم في إيجاد حلول فيما يتعلق بمنظومات المنتوجات الغذائية.

وبيّن رئيس الحكومة أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 يندرج في إطار مواصلة البرنامج الوطني للإصلاحات الرامي إلى الاستعادة التدريجية لتوازنات المالية العمومية بإرساء نظام يكرس العدالة الجبائية ويدعم التصدي للتهرب الجبائي وإلى مزيد ترشيد الامتيازات الجبائية، بالإضافة إلى الإجراءات الهادفة إلى تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين ومواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة ومزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والمحافظة على السلم الاجتماعي.

وأضاف أن بلادنا تمكنت هذه السنة من تحقيق مؤشرات إيجابية على المستوى المالي والاقتصادي. وأكّد العزم على مزيد تحسينها من خلال الانطلاق في إصلاح القطاع البنكي خدمة للاستثمار خصوصا لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، مبيّنا أن الحكومة تشارف على استكمال إرساء أسس الإدماج المالي المتمثل في تحسين نفاذ محدودي الدخل للخدمات المالية، وتقريبها من متساكني المناطق الداخلية والمعزولة، ليكون الإدماج المالي وسيلة مثلى لتحقيق الإدماج الاجتماعي.

كما أكّد أن تونس دولة موحّدة وكل هياكلها ومؤسساتها جزء لا يتجزأ منها ولا يمكن لها أن تعمل خارج التوجّهات العامة لها، معتبرا أن هذا ينطبق على البنك المركزي باعتباره هيكلا من هياكل الدولة، إلا أنه يتميز ككل البنوك المركزية في العالم بتحديد السياسة النقدية للدولة لكنه مطالب بجعلها متوافقة مع السياسة الاقتصادية للدولة. وشدّد على أن نجاح العمل الحكومي يبقى مشروطا باستمرار التعاون حكومة وبرلمانا للوصول بتونس إلى برّ الأمان، مؤكّدا أن القول الفصل في نظام ديمقراطي يعود للشعب الذي قطع مع ما شهدته تونس في السنوات السابقة من تشويه للديمقراطية.

وبيّن في ختام كلمته أن تونس دولة منفتحة على جميع شركائها، مؤكّدا في المقابل أنها لا تقبل خيارات تتعارض مع أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنها قادرة على تحديد حاجياتها وعازمة على تنفيذ الإصلاحات الضرورية والمستدامة لاسترجاع توازناتها المالية دون المساس بالطبقات الوسطى وضعيفة الدخل حفاظا على السلم الاجتماعي.

النقاش العام حول الميزانية

واثر تقديم بيان الحكومة تمت تلاوة تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2024 ، ثم فُسح المجال للنقاش العام ، الذي تدخّل اثناءه 98 نائبا، وتولّت السيدة سهام البوغديري نمصيّة وزيرة المالية والمكلّفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط الإجابة على تساؤلات النواب نيابة على رئيس الحكومة . وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- الانسجام والتكامل بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية
- ضعف نسبة النموّ المقدّرة لسنة 2024
- إعداد الميزانية وفق رؤى وتصورات جديدة
- ضرورة عودة نشاط الفسفاط
- ترشيد استهلاك المحروقات
- وضع سياسة مائية لمواجهة الشحّ المائي

- إلغاء عديد الرخص ومكافحة الفساد
- وضع تشريعات للنهوض بالاقتصاد
- توفير مواطن الشغل وتعصير الإدارة
- العدالة الجبائية والاجتماعية
- الموارد الجبائية دعم أساسي للموارد الذاتية للتحكّم في المالية العمومية
- إيفاء الدولة بتعهّداتها من حيث التأجير وتأمين نفقات الدعم والمساعدات الاجتماعية
- التعويل على الذات واجب وطني وجماعي.
- قانون الميزانية يقوم على فرضيات ونسب تقديرية وفق مؤشرات عالمية.
- تشريعات جديدة على غرار قانون الصرف، والإدماج الاقتصادي، وخطّة التنمية ودفع المبادرة.
- تطوير الاقتصاد الرقمي.
- المشاريع والبرامج المزمع إنجازها في مختلف ولايات الجمهورية.

النظر في المهمات والمهمات الخاصة والمصادقة على اعتماداتها

المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب

■ اعتمادات التعهد: 40.283.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 38.553.000 دينار

المصادقة: 119 نعم | 03 إحتفاظ | 02 رفض

انطلق مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم السبت 18 نوفمبر 2023 في عقد الجلسة العامة المخصّصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس ووفقا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023 الذي اعتبرها جلسة متواصلة . وخصصت الجلسة العامة للنظر في مشروع المهمة الخاصة «مجلس نواب الشعب» لسنة 2024.

وبعد تلاوة التقرير فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد الفاضل بن تركية النائب مساعد الرئيس المكلّف بالتصرف العام، والسيدة عواطف الشنيتي النائب مساعد الرئيس المكلف بشؤون النواب الإجابة عن استفساراتهم . وتمّ التطرق الى المواضيع التالية :

- تثمين دور الموظف البرلماني ومساهمته في إنجاح عمل المجلس.
- تحسين الوضعية المادية والإدارية لموظفي مجلس نواب الشعب.
- مراجعة إعفاءات بعض الموظفين.
- دور المساعدين البرلمانيين في مساندة عمل النواب.
- تضخّم الاعتمادات المخصصة للكهرباء ومصاريف التعهد والصيانة.
- منهجية إعداد الميزانية.
- تطوير الإدارة البرلمانية ودعمها.
- ميزانية الجمعية الرياضية.
- ميزانية المجلس استثنائية وضعيفة ولا ترتقي لتطلّعات الوظيفة التشريعية.
- السعي الى تحسين منظومة التخاطب والتصويت الالكترونية
- المساعي الرامية لتحسين ظروف عمل النواب ومساندتهم لوجستيا، وصعوبات التحقيق.

وبيّن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب أن المجلس الذي تسلّم العهدة في 13 مارس 2023 انطلق في عمله الفعلي في أواخر شهر ماي بعد استكمال تركيز هياكله، وهو ما حال دون إعداد ميزانية المجلس وفق الآجال التي تضبطها الحكومة. وبيّن أن هذه الميزانية تعدّ استثنائية بالنظر إلى الوضعية الدقيقة للمالية العمومية وأنه سيتم اعتماد أكثر تشاركية في إعداد الميزانيات المقبلة للمجلس.

كما أبرز ما تزخر به المؤسسة البرلمانية من كفاءات وما تتمتّع به من خبرة، وما أبدته من استعداد لمساندة عمل المجلس في مختلف تجلّياته، مشيرا الى أنه تمّت دعوة لجنة التدقيق في الإنتدابات بمبادرة من رئيس المجلس واستجابة لرئاسة الحكومة لإعداد تقرير في الغرض.

واكّد ان كل القرارات تتخذ بصفة حصرية من قبل مكتب المجلس، مضيفا انه لا سبيل للرجوع إلى الصورة النمطية التي كانت عليها المجالس النيابية السابقة. ودعا إلى الحرص على الابتعاد عن كل مظاهر التشنج للارتقاء بعمل المجلس خدمة لمصلحة الوطن ولإنجاح المسار.

مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم

المصادقة: 108 نعم | 11 إحتفاظ | دون رفض

ثمّ وقع تمرير اعتمادات مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم من مشروع ميزانية الدولة لسنة 4202 على التصويت، وذلك في إطار احترام الإجراءات والتدابير المنصوص عليها بالفصل 84 من القانون الأساسي للميزانية، حيث تجدر الإشارة إلى أنّه قد تمّ إدراج المجلس الوطني للجهات والأقاليم بقائمة المهمات صلب مشروع قانون المالية لسنة 4202 دون رصد اعتمادات مبدئيا إلى أن يتمّ رصدها حال إرسائه وتضمين ذلك في إطار قانون مالية تعديلي.

مهمة رئاسة الجمهورية

■ اعتمادات التعهد: 214.870.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 200.400.000 دينار

المصادقة: 132 نعم | دون إحتفاظ | دون رفض

نظر مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 20 نوفمبر 2023 في مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية بحضور ممثّلي رئاسة الجمهورية. وإثر عرض تقرير لجنة الحقوق والحريات، تم فسح المجال لتدخلات النواب، وتولّى السيد مراد الحلومي المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية الإجابة على إستفساراتهم. وتمّ التطرق إلى المواضيع التالية:

- العلاقة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية
- فتح أسواق خارجية لدفع التنمية
- موقف تونس الثابت من القضية الفلسطينية
- سدّ الشغورات في سلك الولاة والمعتمدين، وبعض المناصب في رئاسة الجمهورية.
- مكافحة الفساد ودفع المشاريع المعطّلة.
- المحافظة على التوازنات المالية .
- رسم السياسات الخارجية لدعم مكانة تونس في العالم
- تقدّم دراسة مشروع مبادرة رئيس الجمهورية المتعلّق بالمدينة الطبية «الاغالبة» بالقيروان.
- تعزيز دور المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية.
- الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية.
- مهام مؤسسة فداء ودورها .
- مواصلة مؤسسة الموفق الإداري الاضطلاع بوظائفها.

مهمة رئاسة الحكومة

■ اعتمادات التعهد: 270.432.000دينار ■ اعتمادات الدفع: 272.302.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 3.500.000 دينار

المصادقة: 132 نعم | 01 إحتفاظ | 03 رفض

نظر مجلس نواب الشعب خلال جلسته بعد ظهر يوم الاثنين 20 نوفمبر 2023 في مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024،

وإثر عرض تقرير لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّت السيدة سامية الشرفي قدور مديرة ديوان رئيس الحكومة الإجابة عن استفساراتهم . وتمّ التطرّق الى المواضيع التالية:

- ضرورة تقديم مبادرات تشريعية جديدة لتسهيل الإجراءات الإدارية.
- تنقيح قانون الصفقات العمومية ومنظومة الشراءات العمومية.
- تطوير منظومة الجودة وتعميمها ورقمنة الإدارة.
- ضعف الاعتمادات المرصودة للاستثمار.
- التدقيق في الإنتدابات في الوظيفة العمومية.
- حوكمة المنشآت العمومية وإصلاحها.
- التخلي عن نظام التراخيص.
- السياسة الاتصالية لرئاسة الحكومة.
- وضع خطة لتطوير الإعلام العمومي.
- سد الشغورات في عدة مناصب (الولاة، المعتمدين، العمد).
- تشغيل الشباب المعطّل عن العمل ومراجعة سياسة التشغيل الهش.
- ضرورة وضع استراتيجية لحماية المبلغين عن الفساد.

- استراتيجيات تنشيط الاقتصاد ودفع المشاريع المعطلة.
- تسوية عديد الوضعيات المتعلقة بالعمل الهش خاصة عمال الحضائر والبستنة.
- آليات الرقابة على التدفقات المالية الأجنبية على الجمعيات.
- مساعي مشتركة مع الطرف النقابي لصياغة مشروع قانون الوظيفة العمومية.
- إعتماد آليات لدعم التشغيل مثل آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- إحداث أكثر من 70 دار لتقريب الخدمات من المواطن.
- إحداث دور خدمات رقمية بالبلديات.
- مشاريع تحلية مياه البحر.

مهمة الداخلية

■ اعتمادات التعهد: 5.796.779.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 5.822.000.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 12.500.000 دينار

المصادقة: 140 نعم | 07 إحتفاظ | 01 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023 في مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولى السيد كمال الفقي وزير الداخلية الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

التي تمحورت حول المواضيع التالية:

- تثمين مجهودات كل الاسلاك للذود عن حرمة الوطن والحفاظ على مكاسبه.
- مراجعة القانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي.
- حيثيّات فرار خمسة مساجين من سجن المرناقية، وإجراءات تفادي مثل هذه الاحداث.
- تقنين سلك العمد والمعتمدين بالنظر الى أهمية دورهم في ربط الصلة بين المواطن والإدارة، والمطالبة بوضع قانون أساسي يكفل حقوقهم.
- تقادم التجهيزات وتأثيراتها السلبية على أداء أعوان النظافة، والتصرف في النفايات.
- إحداث مراكز للحماية المدنية في عديد الجهات.
- مراجعة مثال التهيئة العمرانية.
- ضرورة وضع منظومة لحماية المبلغّين عن الفساد.
- برنامج عمل مشترك بين كل الوزارات لضمان وحدة الدولة والحرص على مقاومة الجريمة.
- إحداث لجان جهوية لدفع نسق المشاريع المعطلة ودفع التنمية.
- تحديث وسائل العمل بما يضفي النجاعة والسرعة على أداء الاعوان ومردوديتهم.
- تركيز منظومة مراقبة في المراكز الحدودية للتصدي للهجرة غير النظامية.
- إستراتيجية التنمية المستدامة برنامج شامل مشترك بين كل الوزارات.
- تقدّم انجاز بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري.
- المخطط المديري لرسكلة النفايات وتثمينها ودعوة الشباب التونسي للإستثمار في هذا المجال.
- التصدّي للإنتصاب الفوضوي مع مراعاة عدم الاخلال بالأمن العام .

مهمة العدل

■ اعتمادات التعهد: 959.607.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 946.594.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 7.000.000 دينار

المصادقة: 136 نعم | 01 إحتفاظ | دون رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023 في مهمة العدل، من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

واثر عرض تقرير لجنة التشريع العام، فُسح المجال لتدخّلات النواب، ثم تولّت السيدة ليلى جفال وزيرة العدل الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- مآل ملف التسفير والاغتيالات السياسية.
- مآل الأموال المصادرة والمجمّدة
- حيثيّات فرار المساجين الإرهابيين من سجن المرناقية.
- إصلاح المنظومة السجنية وإعادة تأهيل المساجين.
- تهيئة مرافق وزارة العدل وتحديث أساليب العمل الإداري.
- وضعية عدول التنفيذ وعدول الإشهاد.
- تطوير ظروف العمل في المحاكم في مختلف جهات الجمهورية.

- إحداث صندوق دعم وتطوير المنظومة القضائية والعدلية لتنفيذ بعض البرامج ومنها الرقمنة.
- دعم سلك قضاة التحقيق لمعالجة بطء الإجراءات القضائية والزمن القضائي.
- رقمنة منظومة الجنسية وتعميمها على كافة محاكم النواحي.
- إعداد مشروع لتنقيح الفصل96 من المجلة الجزائية.
- مشروع تنقيح الفصل 411 من مجلة الإجراءات الجزائية وما يطرحه من إشكالات
- نحو احداث محاكم متخصصة في المجال البنكي والتجاري والجبائي.
- السوار الالكتروني وتفعيل العقوبات البديلة على غرار الخدمة للصالح العام.
- إجراءات قضايا التآمر على أمن الدولة تسير وفق ما تقتضيه طبيعة الأبحاث.

مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

■ اعتمادات التعهد: 368.600.000دينار ■ اعتمادات الدفع: 344.000.000 دينار

المصادقة: 103 نعم | 17 إحتفاظ | 03 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الأربعاء 22 نوفمبر 2023 في مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 .

اثر عرض تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج ، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد نبيل عمار وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التطرق إلى المواضيع التالية:

- الإحاطة بالطلبة التونسيين بالخارج.
- ضرورة تعميم التمثيلية التونسية في جل دول العالم.
- دعم الاكاديمية الديبلوماسية وإبرام اتفاقية مع الأكاديمية البرلمانية لتعزيز قدرات النواب.
- ضرورة مراجعة بعض التأشيرات، والاتفاقيات التجارية التي أضرّت بمنتوجاتنا وسلعنا.
- مراجعة السلك الأساسي الخاص بالديبلوماسيين وتمكينهم من التغطية الصحية.
- إصدار نظام هيكلي جديد للإدارة المركزية للوزارة تمّت بمقتضاه تسمية 50إطار سام.
- اعتماد معايير الكفاءة والأداء والنجاعة في التعيينات.
- استكمال اعتماد نظام التغطية الصحية لفائدة السلك الديبلوماسي.
- صياغة مشاريع قوانين لترشيد النفقات واعتماد المنظومات الرقمية.
- إحداث الإدارة العامة للهجرة لتطوير آليات التواصل مع الجالية التونسية بالخارج.
- القيام بدور اجتماعي لمساندة الفئة الهشة في الخارج.
- تفعيل الإدارة العامة للديبلوماسية الاقتصادية والثقافية وتدعيمها
- العمل على الانتشار الديبلوماسي خاصة في إفريقيا وآسيا التي تشكّل أسواقا واعدة لتونس.
- تواصل العمل على جلب الإستثمارات ودعم الجالية التونسية لتحويل الإعتمادات.
- وضع مقاربة فعالة مع الجهات المعنية لإسترجاع الأموال المنهوبة في الخارج.
- تأكيد موقف تونس الداعم للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه وإقامة دولته المستقلة.

مهمة الدفاع الوطني

■ اعتمادات التعهد: 4.087.628.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 4.086.848.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 2.500.000 دينار

المصادقة: 129 نعم | 03 إحتفاظ | 01 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الأربعاء 22 نوفمبر 2023 في مهمة الدفاع الوطني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد عماد ممّيش وزير الدفاع الوطني الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

التي تمحورت حول المواضيع التالية:

- دور المؤسسة العسكرية في الدفاع عن الوطن والحفاظ على استقلاله ووحدة ترابه
- تحسين الوضعية الإدارية والاجتماعية للعسكريين وتحفيزهم.
- حثّ الشباب على أداء واجب الخدمة العسكرية.
- الشراكة مع بقية الوزارات في مجال البحث العلمي والتكوين العسكري.
- آفاق تهيئة المستشفى العسكري الجامعي الجديد بصفاقس.
- التصدّي لظاهرة الهجرة غير النظامية وتجاوز الحدود خلسة.
- انخراط المؤسّسة العسكرية في تحقيق التنمية والاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- استراتيجية الوزارة للرفع من قدرات المؤسسة العسكرية.
- حرص رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة على السيادة الوطنية.
- عائلات شهداء المؤسسة العسكرية.
- الصحة العسكرية وما توفّره من مؤسسات صحية وخدمات.
- المشاركة في المهمات الإنسانية الدولية.
- الدور التنموي للمؤسسة العسكرية.
- التصنيع العسكري تجربة رائدة خاصة في جيش البحر.
- مركز البحوث العسكرية.
- ديوان تنمية المناطق الصحراوية.

مهمة الشؤون الدينية

■ اعتمادات التعهد: 185.330.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 187.000.000 دينار

المصادقة: 134 نعم | 05 إحتفاظ | 02 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح الخميس 23 نوفمبر 2023 في مهمة الشؤون الدينية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة الحقوق والحريّات، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد إبراهيم الشائبي وزير الشؤون الدينية الإجابة على تساؤلاتهم.. وتمّ التطرق إلى المواضيع التالية:

- ضبط خطة اتصالية للتصدّي لكل مظاهر الغلوّ والتطرّف وحماية السلم الاجتماعي.
- الخطاب الديني للإرشاد والتوعية وترسيخ القيم النبيلة.
- ضرورة تكوين الإطارات المسجدية لتقديم خطاب ديني معتدل ومستنير.
- الإحاطة بالحالة الاجتماعية والمادية لأعوان المساجد.
- الاعتناء بالمعالم الدينية والمساجد وجعلها منارة دينية وسياحية
- مراجعة مقاييس قبول ترشحات أداء مناسك الحج وارتفاع تكاليفه.
- التنسيق مع وزارة التربية لدعم مناهج التعليم.
- وضع خطة لترسيخ مبادئ الدين الإسلامي لدى الجالية التونسية في الخارج.
- ترشيد إستهلاك الماء والطاقة في المساجد.
- المعهد الأعلى للشريعة بتونس يؤمن دورات تكوين ورسكلة للإطارات الدينية.
- العناية بالمعالم الدينية وإحكام التصرّف فيها لتنمية السياحة الدينية.

مهمة المالية

■ اعتمادات التعهد: 1.303.963.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 1.358.000.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 100.000 دينار

المصادقة: 124 نعم | 08 إحتفاظ | 03 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر الخميس 23 نوفمبر 2023 في مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

وإثر عرض تقرير لجنة المالية والميزانية، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّت السيدة سهام البوغديري نمصية الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- جدوى العفو الجبائي وتداعياته على التهرب الجبائي.
- مقاومة الفساد والرشوة والتهرب الجبائي.
- وضع سياسة مالية تحقق العدالة الاجتماعية.
- الإجراءات الديوانية في المناطق الحدودية خاصة بالنسبة للمواطنين العاديين.
- مراجعة الإجراءات الجمركية على السلع التي أغرقت السوق الوطنية.
- إجراءات توريد السيارات لذوي الاحتياجات الخصوصية.
- مراجعة سياسة البنك المركزي بخصوص منح القروض.
- مراجعة المديونية وتقليص حجم النفقات العمومية.
- تعصير ميناء رادس وتطوير أساليب العمل فيه.
- وضع رؤية إصلاحية جديدة لدفع الاقتصاد.
- تطوير قطاع التأمين وتعصير خدماته وتحسين أدائه.
- العمل على تطوير المنظومات المعلوماتية والرقمنة بمختلف المصالح المالية.
- تركيز خلية مختصة لصانعي المحتوى لإدماجهم في الاقتصاد المنظم.
- إحداث وحدة التبادل الدولي للمعلومات لجرد قائمة الممتلكات والسندات للتونسيين بالخارج.
- إحداث قباضات مالية جديدة في عديد الجهات وتعصير إجراءات العمليات المالية.
- حوكمة التصرف في وكالة التبغ والوقيد والتدقيق في عملها.
- تركيز نظام معلوماتي لتعصير الديوانة
- لجنة إسترجاع الأموال المنهوبة بصدد وضع خطة عمل لعرضها على رئيس الجمهورية.

مهمة الإقتصاد والتخطيط

■ اعتمادات التعهد: 950.150.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 950.150.000 دينار

المصادقة: 120 نعم | 09 إحتفاظ | 09 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الجمعة 24 نوفمبر 2023 في مهمة الاقتصاد والتخطيط من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة المالية والميزانية، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّت السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية والمكلّفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفة وقتية، الإجابة على تساؤلاتهم. وتم التطرّق الى المواضيع التالية :

- منظومة معلومات لضبط مؤشرات التنمية الضرورية ووضع برامج للإقلاع الاقتصادي
- التنمية الجهوية والاستثمارات ذات الأولوية والحدّ من التفاوت الجهوي،
- تغيير الاستراتيجيات وضبط الأولويات لدفع المشاريع المعطلة..
- وضع منوال تنموي يرتكز على التصنيع في ظل تراجع القطاع الفلاحي.
- التخطيط للنهوض بالقطاع الفلاحي ومجابهة الشح المائي.
- برامج التعاون الدولي وتعبئة موارد التمويل.
- مراجعة نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تأثير عدم الاستقرار السياسي في الفترة السابقة على منوال التنمية .
- وثيقة رؤية تونس 2035 للإصلاح الاقتصادي.
- متابعة المشاريع المعطّلة من طرف لجنة صلب رئاسة الحكومة بهدف التسريع في إنجازها.
- تغطية البرامج الجهوية للتنمية وبرامج التنمية المندمجة لكافة المعتمديات .
- بعث حركيّة اقتصادية محليّة وتعزيز مؤشّرات التنمية البشرية ودعم التشغيل .
- إقرار 4 مناطق حدودية حرة لمكافحة التجارة الموازية والتهريب.
- التشجيع على الاستثمار الحر عبر تطوير البوابة الوطنية للإستثمار وحذف التراخيص تدريجيا.
- البرنامج الوطني للتحول الرقمي لرقمنة كل الخدمات المقدمة للمستثمرين.
- الإجراءات المتعلقة بالأموال المتأتية من الخارج وإخضاعها لعمليات تدقيق البنك المركزي.
- تعبئة الموارد المالية الخارجية وتمويل المشاريع عبر الهبات ضمن برامج التعاون الدولي.

- التّعداد العام الثالث عشر للسّكان والسكنى لإنتاج قاعدة بيانات شاملة.

مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

■ اعتمادات التعهد: 89.818.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 88.618.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 10.200.000 دينار

المصادقة: 129 نعم | 02 إحتفاظ | 02 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الجمعة 24 نوفمبر 2023 في مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة التشريع العام ، فُسح المجال لتدخلات النوّاب، ثم تولّى السيد محمد الرقيق وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- تسوية وضعية الأراضي الدولية والأراضي الحبس وإعادة توظيفها لدفع التنمية.
- تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية واستغلالها في الاستثمار.
- التصرف في أملاك الأجانب.
- التدقيق في ملف تفويت وكراء أملاك الدولة والحدّ من الاعتداء عليها.
- حلّ الإشكاليات المتعلقة بالانتزاع من أجل المصلحة العامة.
- جرد شامل لكل أراضي وعقارات الدولة.
- دعم مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة.
- التفويت بسعر تفاضلي في الأراضي الدولية لفائدة الوكالة العقارية للسكنى.
- وضع خطة متكاملة لاستغلال المقاطع وإعادة توظيفها.
- وضع خطة لحماية الرصيد العقاري من التشتّت وزجر الاعتداء عليه والتصرف فيه دون صفة.
- مراقبة الأملاك العمومية وحمايتها بالتنسيق مع الإدارة العامة لنزاعات الدولة.
- تسوية وضعية المساكن المقامة على ملك الدولة ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.
- تصفية اغلب العقارات من أملاك الأجانب.
- تسوية عديد الوضعيات المتعلقة بانتزاع أراضي من أجل المصلحة العامة.
- إعداد نص قانوني يتعلق بالتصرف في الأراضي الاشتراكية.
- منح أراض ذات مساحات قابلة للاستغلال لأصحاب الشهائد العليا من المعطلين عن العمل.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالبنايات الآيلة للسقوط.
- إستيفاء مشروع مجلة أملاك الدولة والشروع في إعداد مشاريع النصوص التطبيقية.
- المشاريع والبرامج المزمع إنجازها او التي تمت تسويتها على غرار المدينة الطبية في القيروان والمشروع السياحي بطبرقة.

مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

■ اعتمادات التعهد: 2.757.368.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 2.202.075.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 59.000.000 دينار

المصادقة: 132 نعم | 05 إحتفاظ | 03 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم السبت 25 نوفمبر 2023 في مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

وإثر عرض تقرير لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التطرّق الى المواضيع التالية :

- تأمين السيادة الغذائية عبر فلاحة عصرية ومستدامة.
- تحفيز الفلاحين والحفاظ على الثروة الحيوانية.
- مراجعة برنامج زراعة الحبوب والأسعار لتحقيق الإكتفاء الغذائي.
- استغلال المياه المستعملة المعالجة.
- الحفر العشوائي للآبار العميقة واستنزافها للموارد المائية الباطنية.
- الحفاظ على انتظام تزويد المواطنين بالماء الصالح للشراب.
- المطالبة بتامين حسن استغلال صابة الزيتون والتمور.
- مراجعة منظومة الالبان والعمل على تامين الاكتفاء الذاتي.

- تعطل تأهيل بعض الموانئ البحرية.
- تنقيح مجلة الغابات ومجلة المياه.
- توعية المواطن وتفعيل دور الارشاد الفلاحي للمحافظة على المياه .
- وضع خطة دقيقة واستعجالية لمجابهة التغييرات المناخية والتصرف في المياه السطحية.
- إحداث محطات تحلية لاستغلال المياه الجوفية وتامين التزويد بالماء الصالح للشراب.
- استراتيجية جديدة لحوكمة مسالك توزيع الأعلاف والتحكم في الأسعار.
- وضع خارطة فلاحية للتشجيع على الغراسة باعتماد تقنيات جديدة ومقتصدة للمياه.
- التصدي للصيد البحري العشوائي وتطبيق القانون للحفاظ على الثروة البحرية.
- ترشيد استغلال الثروة البحرية وحماية التنوع البيولوجي.

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

■ اعتمادات التعهد: 7.404.415.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 7.406.000.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 146.440.000دينار

المصادقة: 99 نعم | 16 إحتفاظ | 04 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم السبت 25 نوفمبر 2023 في مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024،

واثر عرض تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة ، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثمّ تولّت السيدة أحلام الباجي، رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة الإجابة على تساؤلاتهم . وتم التطرّق الى المواضيع التالية:

- تعثّر بعث المناطق الصناعية وخاصة بالجهات الداخلية.
- إنقاذ عديد المؤسسات الصّناعية التي تعاني صعوبات هيكلية ومالية.
- الدعوة الى دعم قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية والصناعات الغذائية.
- ضرورة دعم قطاع الطاقات المتجددة وتطوير قطاع المناجم.
- خدمات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لاسيما من حيث التغطية والانقطاعات المتكرّرة
- مراجعة التشريعات الخاصة بالمواد الطاقية.
- التسويق لتونس كوجهة للاستثمار، وتوفير مختلف الحوافز لجلب المستثمرين.
- الفضلات الناجمة عن المجمّعات الكيميائية وتأثيراتها السلبية على البيئة.
- عودة قطاع الفسفاط لسالف نشاطه وخاصة شركة فسفاط قفصة.
- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات النسيج والملابس والاحذية.
- تشجيع اللامركزية الصناعية والتشاركية في إنجاز المناطق الصناعية.
- العمل على اعداد مواثيق شراكة بين القطاعين العام والخاص .
- تسريع الانتقال الرقمي وتدويل الصناعة التونسية.
- حوكمة استغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا.
- حماية منتوجات الصناعة التونسية المتضررة من اتفاقيات التبادل الحر .
- مواجهة تحدي ضمان الامن الطاقي للبلاد بأقل تكلفة
- حوكمة التصرف في المحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة .
- دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته وتشجيع بعث المشاريع المنجمية.
- تهيئة المناطق الصناعية في الجهات وربط الأقطاب التكنولوجية والتنموية والمركبات الصناعية بشبكات الماء والكهرباء والغاز.
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن.
- إجراءات لتطوير انتاج ونقل الفسفاط وإقرار استثمارات للغرض .
- تنقيح مجلة المحروقات .

مهمة التجارة وتنمية الصادرات

■ اعتمادات التعهد: 3.757.276.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 3.759.300.000 دينار

المصادقة: 127 نعم | 04 إحتفاظ | 06 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الاثنين 27 نوفمبر 2023 في مهمّة التجارة وتنمية الصادرات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثمّ تولّت السيدة كلثوم بن رجب قزّاح وزيرة التجارة وتنمية الصادرات الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التّطرّق إلى المواضيع التالية:

- فقدان المواد الغذائية الأساسية في السوق وارتفاع أسعارها
- التصدي للاحتكار والبيع المشروط خاصة في المواد المدعومة.
- الاحتكار والمضاربة والغش والتحيل في قطاع الأعلاف.
- التصرف في نفقات الدعم وتوجيهها إلى مستحقيها.
- ضرورة تأمين المخزون الاستراتيجي في مختلف المواد.
- تفعيل دور مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للتصدير.
- وضع النصوص القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.
- دعم الدّيبلوماسية الاقتصادية للترويج للمنتوجات التونسية في الخارج.
- إحداث جهاز الدفاع التجاري منذ سنة 2022.
- إجراء مسح إداري لكل المخابز لتحديد حاجيات كل جهة من الخبز المدعم.
- رقمنة منظومة الدعم وترشيد توجيهها للمستحقين.
- تكوين مخزون استراتيجي من كل مادة لضمان التزويد.
- تكثيف حملات المراقبة بالتنسيق مع كل الهياكل المختصة.
- ضرورة تصريح مخازن التبريد بمخزونها لدى وزارة التجارة.
- تجميد الأسعار وتسقيف سعر الخدمات المتعلقة بالتوزيع.
- اعتماد الرقمنة لاضفاء النجاعة على المنظومة الرقابية.
- إعادة هيكلة مصالح المراقبة الاقتصادية تنظيميا ووظيفيا ولوجستيا.
- مراجعة عدد من الاتفاقيات التجارية لتحسين الامتيازات التعريفية وفرص الشراكة.

مهمة تكنولوجيات الاتصال

■ اعتمادات التعهد: 284.412.000دينار ■ اعتمادات الدفع: 175.150.000دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 97.000.000 دينار

المصادقة: 118 نعم | 08 إحتفاظ | 05 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الإثنين 27 نوفمبر 2023 في مهمة تكنولوجيات الاتصال من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

واثر عرض تقرير لجنة تنظيم الادارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد ، فُسح المجال لتدخلات النواب. ثم تولّى السيد نزار بن ناجي وزير تكنولوجيات الاتصال الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- نقص مكاتب البريد وصعوبة تقديم الخدمات البريدية في عديد المناطق.
- تحفيز الشركات الناشئة والتشجيع على المبادرة الخاصة وريادة المشاريع.
- التشجيع على اعتماد منظومة الدفع الالكتروني.
- تأمين التحوّل الرقمي وإحداث الحكومة الالكترونية.
- المطالبة بإنشاء البنك البريدي.
- ضرورة تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- اعتماد المعرّف الوحيد في الخدمات الإدارية الرقمية.
- إصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية المتعلّقة بالرقمنة والمنظومات المعلوماتية،
- تنفيذ الإدماج الاجتماعي والمالي الرقمي
- إعداد مشروع تغطية المنطقة الثانية من المناطق البيضاء
- ربط المؤسسات التربوية والجامعية بشبكة الألياف البصرية ذات تدفق عالي.
- توسيع الخدمات البريدية وتطوير المعاملات المالية الالكترونية.

- دعم التحول الرقمي للإدارة.
- تطوير المنظومة الوطنية للترابط البيْني بين نظم المعلومات الوطنية والقطاعية.
- حماية الفضاء السيبرني للتدقيق في سلامة الأنظمة والشبكات التابعة للهياكل العمومية.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

مهمة السياحة

■ اعتمادات التعهد: 180.000.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 180.000.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 18.000.000 دينار

المصادقة: 130 نعم | 09 إحتفاظ | 05 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2023 في مهمّة السياحة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد محمد المعز بلحسين وزير السياحة الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- معالجة مشاكل التلوّث بمحيط البلديات السياحية والشواطئ.
- دعم التكوين في مجال السياحة وتحفيز المتكونين.
- دعم الحرفيين المتخصصين وتسويق الصناعات التقليدية وحمايتها من الاندثار.
- دعم وتطوير السياحة الايكولوجيّة والاستشفائيّة والصحراويّة والثقافيّة.
- تهيئة المسالك خاصة في المناطق الجبلية والغابية.
- مراقبة أداء وكالات الاسفار.
- دعم ترويج السياحة بواسطة كل وسائل الإتصال والإشهار الحديثة.
- وضع إستراتيجية وفق إستشارة كل المرافق المتداخلة لضمان سياحة مستدامة.
- رقمنة القطاع السياحي وقطاع الصناعات التقليدية.
- تأهيل قطاع الصناعات التقليدية ودعم برامج التكوين.
- تدعيم موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية للترويج للسياحة التونسية .
- إحداث لجنة وطنية للسياحة تضم الخبراء والجمعيات وتتفرع عنها لجان جهوية للسياحة.
- حوكمة منوال التصرف في القطاع السياحي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تنقيح النصوص التشريعية وتجميعها ضمن مجلة السياحة.
- بعث لجنة مشتركة برئاسة وزارة المالية لمعالجة مديونية القطاع السياحي.

مهمة التجهيز والإسكان

■ اعتمادات التعهد: 2.785.425.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 1.970.000.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 48.000.000 دينار

المصادقة: 122 نعم | 11 إحتفاظ | 03 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2023 في مهمّة التجهيز والإسكان من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية ، فسح المجال لتدخلات النواب، ثمّ تولّت السيدة سارة زعفراني زنزري وزيرة التجهيز والإسكان الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرق الى المواضيع التالية:

- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.
- تهيئة الطرقات العمومية والمسالك الريفية وفك العزلة عن التجمعات السكنية.
- مراجعة التشريعات وخاصة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وقانون الصفقات العمومية
- دعم الإدارات الجهوية والمحلية لوزارة التجهيز بالموارد البشرية واللوجستية والمادية.
- تطوّر وصيانة شبكة التنوير العمومي.
- تطوير الطرقات وصيانتها للحفاظ على السلامة العمومية.
- إنجاز الطرقات الجديدة وفقا للمعايير والمقاييس الفنية المعتمدة عالميا.
- التحكم في مياه السيول وخطط حماية المناطق من الفيضانات.
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتهيئة الترابية والتعمير

- وضع برنامج يتعلق بإنجاز مساكن اجتماعية أو تهيئة مقاسم اجتماعية.
- وضع برنامج لتأمين صيانة دورية للطرقات وتهيئة المسالك الريفية.
- متابعة دراسات إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.
- المشاريع والبرامج المزمع إنجازها في مختلف الجهات وخاصة فيما يتعلق بتهيئة الطرقات العمومية وتهذيب الأحياء الشعبية.

مهمة البيئة

■ اعتمادات التعهد: 459.800.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 459.400.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 26.000.000 دينار

المصادقة: 125 نعم | 10 إحتفاظ | 06 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الاربعاء 29 نوفمبر 2023 في مهمّة البيئة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

وإثر عرض تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّت السيدة ليلى الشيخاوي وزيرة البيئة الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- التلوث البيئي ومخاطره على حياة المواطن.
- النفايات الكيميائية والإفرازات الملوثة الناجمة عن المجمع الكيميائي التونسي.
- تلوث الشريط الساحلي وتأثيره على المواطن وعلى الثروة السمكية.
- المصبات العشوائية وتفاقم تدهور الأراضي الفلاحية.
- منظومة التصرف في النفايات وتطويرها.
- التصرف في النفايات العضوية وتثمينها بما يؤمّن إحداث مواطن شغل.
- محدودية موارد الوزارة وضعف الاعتمادات لتمويل المشاريع المزمع إنجازها.
- دعم التربية البيئية والوعي المواطني بالانخراط في برامج النظافة والتنمية البيئية.
- الاستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة .
- بوابة الخدمات البيئية الالكترونية والمنظومات المعلوماتية في إطار رقمنة الإدارة .
- الانخراط في الاقتصاد الدائري.

مهمة النقل

■ اعتمادات التعهد: 1.068.551.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 1.051.031.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 1.000.000 دينار

المصادقة: 123 نعم | 09 إحتفاظ | 07 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الاربعاء 29 نوفمبر 2023 في مهمّة النقل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد ربيع المجيدي وزير النقل الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- تحقيق التوازن بين كل الجهات في توفير النقل العمومي ودعمه بالنقل الريفي.
- قلة خطوط النقل بين المدن وضعف تّواتر السفرات وعدم توفّر الرّبط مع عديد الجهات.
- النهوض بقطاع النقل ليكون قاطرة تنمية والقطع مع الحلول الظرفية.
- تهيئة السكك الحديدية في كل الجهات وضرورة تأمين نقل الفسفاط.
- تهيئة ميناء رادس وتركيز منظومات معلوماتية.
- دعم النقل الجوي وإعادة هيكلة وإصلاح التوازنات المالية لشركة الخطوط التونسية.
- المعالجة الجدية للملفات المتعلقة بها شبهات فساد حفاظا على المال العام.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين ظروف النقل للمواطن.
- تردي وضعيات الشركات الجهوية للنقل والدعوة لصيانة الاسطول وتحسين الخدمات.
- استراتيجية لتطوير النقل العمومي واستعادة مكانته في الحياة الاجتماعية.

- دعم وتأمين النقل المدرسي والجامعي أولوية ضمن برنامج تطوير قطاع النقل.
- مشروع الميناء بالمياه العميقة «النفيضة» ومنطقة الخدمات اللوجستية المندمجة به .
- الحفاظ على منظومة سلامة المواطنين ووسائل النقل

مهمة التشغيل والتكوين المهني

■ اعتمادات التعهد: 999.589.000دينار ■ اعتمادات الدفع: 999.589.000دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 490.500.000 دينار

المصادقة: 124 نعم | 06 إحتفاظ | 05 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الخميس 30 نوفمبر 2023 في مهمّة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد عبد القادر الجمالي رئيس ديوان وزارة التشغيل والتكوين المهني الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- تطوير استراتيجيات الوزارة وبرامجها في قطاع التكوين المهني.
- النقائص في عديد مراكز التكوين في مختلف جهات الجمهورية .
- اعتماد برامج مشتركة مع وزارة التربية في اطار إصلاح المنظومة التربوية.
- الانفتاح على المؤسسات الصناعية لضبط الحاجيات من التكوين حسب الاختصاصات.
- تقريب مراكز التكوين من المواطن وتعميمها مع مراعاة خصوصيات الجهات وحاجياتها.
- وضع برنامج تكوين وتأهيل لفائدة المرأة الريفية وذوي الاحتياجات الخصوصية.
- استشراف حاجيات سوق الشغل من الكفاءات والمهن الجديدة.
- مراجعة شروط تمويل المشاريع والبحث عن مصادر تمويل المشاريع الحديثة.
- تطوير وإصلاح البرامج النشيطة للتشغيل وخاصة برنامج التكوين التكميلي والتأهيل
- إحداث برنامج جديد «عقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية»
- تعزيز المرافقة والإحاطة بباحثي الشغل لتحسين التشغيلية.
- احتضان الفئة المنقطعة مبكرا عن التعليم وإدراجها ضمن مسلك خصوصي للتكوين المهني
- تأمين جودة التكوين المهني عبر تكوين المكونين وفق مناهج حديثة
- تنظيم دورات قصيرة للتكوين في قطاع الخدمات والالياف البصرية وتكنولوجيات الاتصال.
- تحديث مراكز التكوين المهني وتهيئتها في كل الجهات والعمل على زيادة طاقة إستعابها
- تنمية المبادرة الخاصة عبر توفير البرامج والآليات التحفيزية لريادة الأعمال.
- مساندة المؤسسات الضعيفة وتمويلها ضمن مشروع «مبادرون».

مهمة الشؤون الثقافية

■ اعتمادات التعهد: 423.256.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 414.300.000دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 7.000.000 دينار

المصادقة: 119 نعم | 12 إحتفاظ | 11 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الخميس 30 نوفمبر 2023 في مهمّة الشؤون الثقافية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

واثر عرض تقرير لجنة حول مهمة الشؤون الثقافية، فُسح المجال لتدخلات النواب ، ثم تولّت السيدة حياة قطاط القرمازي وزير ة الشؤون الثقافية الإجابة على تساؤلاتهم. وتم التطرّق إلى المواضيع التالية:

- مزيد حوكمة القطاع الثقافي ورقمنته.
- الاستثمار في الإنتاج الفني والابداعي وترشيد نفقات دعم الصناعات الثقافية.
- تثمين المعالم الأثرية في الجهات الداخلية والسعي إلى تسجيلها في لائحة التراث العالمي.
- توفير دور ثقافة ومسارح هواء طلق جهوية
- بعث نوادي ثقافية مدرسية بالشراكة مع وزارة التربية.
- تطوير عمل المكتبات العموميّة والتشجيع على المطالعة.

- تسوية وضعية المنشطين الثقافيين العاملين بنظام الحصة الواحدة.
- التمسك باللغة العربية والحفاظ عليها باعتبارها رمز الهوية الثقافية.
- ضرورة تحيين النصوص القانونية المنظمة لقطاع الثقافة.
- دعم الإستثمار في الصناعة الثقافية وتحفيز المستثمرين.
- إستكمال دليل المستثمر ودليل المهن الحرفية الإبداعية.
- توسيع منظومة المبادر الذاتي ليشمل العاملين في القطاع الثقافي والابداعي.
- جرد المخطوطات الموجودة في رقادة بالتعاون مع وزارة أملاك الدولة.
- وضع إطار قانوني لتصدير الاعمال الفنية التشكيلية والتسويق لها عالميا.
- تعزيز منظومة الحماية للمواقع الأثرية مع اقتراح اعتمادات للغرض.
- برمجة مشاريع لتحقيق التمكين الثقافي للشباب والمرأة ولذوي الاحتياجات الخصوصية.
- مشروع محاضن الابداع الرقمي وتطوير آليات الدعم العمومي للإنتاج السينمائي.

إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية وأرشيف السينما والارشيف السمعي البصري.

- دعم الديبلوماسية الثقافية للترويج لصورة تونس
- تنقيح النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الثقافي.

مهمة الأسرة والمرأة و الطفولة وكبار السن

■ اعتمادات التعهد: 284.440.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 248.900.000 دينار

المصادقة: 133 نعم | 07 إحتفاظ | 08 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الجمعة 1 ديسمبر 2023 في مهمّة الاسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

واثر عرض تقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة ، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّت السيدة امال بلحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن الإجابة على تساؤلاتهم. وتم التطرّق إلى المواضيع التالية:

- استراتيجيّة متكاملة للتصدي لتنامي ظاهرة العنف المسلط على المرأة وتفشي العنف الاسري.
- الإحاطة بالنساء العاملات في القطاع الفلاحي وتحسين ظروفهن.
- المطالبة بتوسيع قاعدة مشروع رائدات في كل المناطق الداخلية.
- وضع إجراءات جريئة لتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.
- الإحاطة بالمنقطعين والمنقطعات عن التعليم في سن مبكرة.
- المطالبة بتحقيق التكافل الاسري والاجتماعي عبر الإحاطة بالأمهات العازبات وابنائهن
- تحسين وضعية مقرات إيواء المسنين.
- الاهتمام بالمسنين وتوفير الإحاطة النفسية بهم في مراكز الايواء وفي المحيط العائلي.
- الإحاطة بأطفال التوحد ودعمهم لتسهيل إدماجهم في الحياة المدرسية والاجتماعية
- تعميم رياض الأطفال العمومية خاصة في المناطق المهمشة.
- تعميم مراكز الإعلامية الموجهة للطفل ونوادي الطفولة.
- التصدي لظاهرة العنف المادي واللفظي والجنسي المسلط على الأطفال.
- ضرورة تنقيح عديد النصوص القانونية ذات العلاقة بالمرأة والاسرة.
- العمل على ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة في تونس عبر برنامج التمكين الاقتصادي.
- العمل على ترويج البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية.
- الانطلاق في تجربة نموذجية ضمن البرنامج الوطني للإحاطة بالعاملات في القطاع الفلاحي.
- التّمكين الاقتصاديّ للنّساء ضحايا العنف من خلال برنامج «صامدة» .
- حماية النساء ضحايا العنف من خلال افتتاح مراكز جديدة لإيواء النساء الضحايا.
- الإحاطة بكبار السن من خلال الترفيع في المنح المرصودة لهم وتحسين الخدمات.
- رياض أطفال عمومية دامجة بالمناطق ذات الأولوية وإعادة تهيئة رياض الأطفال البلدية.

- إدماج أطفال طيف التوحد في الخدمات والبرامج المقدمة للطفولة.

مهمة الصحة

- اعتمادات التعهد: 3.789.055.000 دينار
- اعتمادات الدفع: 3.930.000.000 دينار
- الحسابات الخاصة في الخزينة: 100.000.000 دينار

المصادقة: 100 نعم | 08 إحتفاظ | 24 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الجمعة 1 ديسمبر 2023 في مهمة الصحة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

واثر عرض تقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد علي المرابط وزير الصحة الإجابة على تساؤلاتهم. وتم التطرّق إلى المواضيع التالية:

- إشكالية النقص الكبير في أطباء الاختصاص في الجهات.
- مكافحة الفساد والرشوة في القطاع الصحي .
- الحدّ من هجرة الأطباء.
- تعميم حق بطاقات العلاج على كل الفئات.
- مراجعة الخارطة الصحية للحدّ من التفاوت بين الجهات .
- بعث مراكز الصحة الأساسية على المستوى الجهوي والمحلي.
- تعميم منظومة التلقيح على كل الفئات بما يقي الشعب التونسي من عدة أمراض.
- تجهيز مراكز الصحة الأساسية والمستشفيات المحلية بكل المستلزمات الطبية
- حوكمة المنظومة الصحية والعمل على التجديد والاستثمار في الصحة الرقمية .
- خلاص مديونية المستشفيات تجاه الصيدلية المركزية والتوجه نحو توفير الادوية.
- تطوير الخدمات الصحية وتقريبها عبر إحداث مستشفيات متعددة الاختصاص .
- تقدم تحضيرات انطلاق اشغال تهيئة مستشفى الملك سلمان بالقيروان.
- تحيين الخارطة الصحية لأحكام توزيع الخدمات الصحية بأكثر عدالة.
- برمجة إنتدابات في طب الاختصاص لتعزيز القطاع الصحي.
- وضع النصوص الترتيبية لتنظيم الوكالة الوطنية للدواء.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بالتصدي لظاهرة الإدمان.
- بعث برنامج «الصحة عزيزة» قصد دعم اسطول النقل الصحي.

مهمة الشؤون الاجتماعية

- اعتمادات التعهد: 2.848.235.000 دينار
- اعتمادات الدفع: 2.852.000.000 دينار
- الحسابات الخاصة في الخزينة: 807.500.000 دينار

المصادقة: 132 نعم | 04 إحتفاظ | 04 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم السبت 2 ديسمبر 2023 في مهمّة الشؤون الاجتماعية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

واثر عرض تقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة حول مشروع مهمة الشؤون الاجتماعية، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد مالك الزاهي وزير الشؤون الاجتماعية الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- تكريس ثقافة المبادرة والعمل والقطع مع سياسة التواكل والاتكال على الدولة.
- معايير إسناد المنح للعائلات المعوزة والترفيع في قيمتها.
- الإحاطة بذوي الاحتياجات الخصوصية والترفيع في نسبة انتدابهم بالوظيفة العمومية.
- تقدم برنامج الامان الاجتماعي واحداث المنظومة الالكترونية «امان».
- توسيع مجال التغطية الاجتماعية وتطوير خدمات الصناديق الاجتماعية.
- المطالبة بتطوير برنامج التمكين الاقتصادي وتوسيع مجالاته.
- توفير الأدوية الخصوصية لطالبيها في الآجال وتقريب مراكز التوزيع منهم.

- الإسراع في توزيع المساكن الاجتماعية المنجزة على مستحقيها.
- المطالبة بتسوية وضعية عمال الحضائر.
- الدعوة إلى منح التونسيين المقيمين بالخارج مزيدا من الامتيازات المالية والجبائية.
- المطالبة بتفعيل المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية.
- تحيين وتجميع كل النصوص القانونية ضمن مجلة الضمان الاجتماعي.
- تطوير برنامج الضمان الاجتماعي من خلال الترفيع في التغطية الاجتماعية .
- المراكز الجهوية والمحلية للصناديق الاجتماعية من أجل مزيد تقريب الخدمات من المواطن.
- برنامج بيداغوجي موحد خاص بذوي الإعاقة.
- العمل على إحداث مراكز توزيع الادوية الخصوصية داخل الولايات.
- تقييم منظومة إسداء بطاقات العلاج المجاني وإسنادها لمستحقيها .
- تطوير برنامج الأمان الاجتماعي عبر آلية التمكين الاقتصادي التي تمكن من بعث المشاريع.
- الترفيع في قيمة المنح المسندة للعائلات المعوزة.

مهمة التربية

■ اعتمادات التعهد: 8.196.000.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 7.917.500.000 دينار

المصادقة: 121 نعم | 02 إحتفاظ | 07 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم السبت 2 ديسمبر 2023 في مهمّة التربية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثرعرض تقرير لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد محمد علي البوغديري وزير التربية الإجابة على تساؤلاتهم . وتم التطرّق إلى المواضيع التالية:

- الوضعية المادية للأساتذة والمعلمين.
- خدمات النقل المدرسي.
- التصدي للعنف في الوسط المدرسي.
- مراجعة الزمن المدرسي.
- تشريك كل الجهات المعنية بالاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم .
- تنقيح عديد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتربية والتعليم.
- العمل التشاركي مع عديد الوزارات من اجل مزيد حوكمة العملية التربوية.
- تطوير منظومة التربية في مرحلة الطفولة المبكرة والعناية بالدراسة التحضيرية.
- ضرورة ارساء مناهج تعليمية تسهم في تطوير مهارات الطفل وترسخ روح الإبداع فيه .
- العناية بحاملي الإعاقة وفاقدي السند وأبناء العائلات المعوزة في الوسط المدرسي.
- استراتيجية الوزارة لمقاومة الانقطاع المبكر عن التعليم.
- بعث مكاتب للإصغاء والإرشاد بالمؤسسات التربوية في إطار ما يعرف بمدرسة الفرصة الثانية.
- مزيد العناية بالمبيتات المدرسية وتوفير الظروف الملائمة للتلاميذ وتحسين الخدمات .
- مدى جدوى ديوان الخدمات المدرسية.
- التفكير في ايجاد فرص جديدة للتعلم والاندماج وتكريس مبدأ التعلم مدى الحياة
- برامج هادفة للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، ومقاومة التطرف الديني والفكري.
- ادراج التربية البيئية في المناهج التربوية.
- الانشطة الثقافية والنوادي في مختلف الاختصاصات في المؤسسات التربوية.
- اعادة النظر في تعليم اللغات بالمؤسسات التربوية.
- برمجة تركيز لوحات فوتوضوئية على أسطح كل المؤسسات التربوية للحد من استهلاك الطاقة.
- انعقاد المجالس الجهوية للتربية بحضور النواب
- ضعف أجور المعلمين والأساتذة سيتم مراجعتها حالما تتحسّن الوضعية المالية العمومية.
- تعهد وزارة الشؤون الاجتماعية بتوفير دفاتر العلاج لكل الأساتذة والمعلمين.
- تعاون مع وزارة الداخلية لمكافحة ظاهرة المخدرات في المحيط المدرسي.
- التمسك بالتعليم العمومي بالنظر لما يوفره من ظروف ملائمة للتعلم.

- إعادة التصور لديوان الخدمات المدرسية والعمل على اصلاح ما فيه من إخلالات ونواقص.
- التعويل على مخرجات الاستشارة الوطنية لاصلاح منظومة التعليم في تونس.
- التوجه التدريجي في وزارة التربية نحو انهاء كل اشكال التشغيل الهشّ.
- الاتفاق مع قطاع التعليم الأساسي على تمكين المدرسة من الشخصية القانونية .

مهمة التعليم العالي والبحث العلمي

■ اعتمادات التعهد: 2.204.238.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 2.277.238.000دينار

المصادقة: 123 نعم | 11 إحتفاظ | 06 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الاثنين 4 ديسمبر 2023 في مهمّة التعليم العالي والبحث العلمي من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وأثر عرض تقرير لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، فُسح المجال لتدخلات النواب، تولّى السيد منصف بوكثير وزير التعليم العالي والبحث العلمي الإجابة على تساؤلاتهم. وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- ملاءمة برامج التعليم العالي ومناهجه مع طلبات سوق الشغل للحد من البطالة.
- مراجعة منظومة التوجيه الجامعي.
- تحسين إسداء الخدمات الجامعية.
- مزيد المساندة والاحاطة بالطلبة التونسيين في الخارج.
- النظر في معادلة الشهائد العلمية من الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية.
- الحلول العملية لتشغيل الدكاترة العاطلين عن العمل.
- تشديد الرقابة ومراجعة كراسات الشروط المتعلقة بالجامعات الخاصة.
- اعتماد امتحان وطني موحّد بالنسبة لخريجي كليات الهندسة العمومية والخاصة .
- تسريع إصدار رزنامة انتخابات الهياكل البيداغوجية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- النظر في توزيع الخارطة الجامعية وتهيئة المؤسسات الجامعية.
- ضرورة التصدّي لتراجع مراتب الجامعات التونسية في التصنيف العربي والعالمي.
- احداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي.
- إرساء منظومة متطورة لضمان الجودة بتعميم الاشهاد طبقا للمواصفات ISO.
- إدراج الذكاء الإصطناعي ضمن برامج التعليم .
- التنسيق مع الهيئات والمنظمات لإيجاد فرص العمل والتربصات.
- تبوّأ الجامعات ومراكز البحث التونسية أحسن المراتب في أهم التصنيفات العالمية.
- إرساء منظومة بحث وتجديد تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة.
- دعم آليات تثمين نتائج البحوث ونقل التكنولوجيا وتحفيز الابداع وخلق المؤسسات الناشئة.
- مواصلة انخراط الجامعات ومراكز البحث في التصنيفات الدولية وتحسين ترتيبها.
- العمل على إحداث مركز مندمج للطاقات البديلة في الجنوب وتمويل دراسات الجدوى عبر هبة.
- تونس البلد الشريك الوحيد في افريقيا والعالم العربي ضمن برنامج أفق أوروبا والذي يمكّن من توفير تمويلات هامة لدعم المنظومة الوطنية للبحث العلمي.
- اعتمادات لتحسين الخدمات الجامعية وضمان جودتها.
- تطوير البنية التحتية وتسهيل انخراط مؤسسات الخدمات الجامعية في برنامج الانتقال الطاقي واستكمال برامج الرقمنة للخدمات الجامعية .
- دعم الإحاطة الاجتماعية والنفسية والصحية للطالب.

المهمة الخاصة محكمة المحاسبات

■ اعتمادات التعهد: 33.156.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 32.986.000 دينار

المصادقة: 125 نعم | 04 إحتفاظ | 02 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الاثنين 4 ديسمبر في المهمّة الخاصة لمحكمة المحاسبات 2023 من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

واثر عرض تقرير لجنة التشريع العام حول المهمّة الخاصة لمحكمة المحاسبات، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثمّ تولّى السيد حاتم السليني وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- الخطة الاتصالية لمحكمة المحاسبات للتعريف ببرامجها ودعم تفاعل المواطن معها.
- تنقيح القانون الانتخابي فيما يتعلق بالرقابة على الحملات الانتخابية
- آليات تنفيذ قرارات محكمة المحاسبات والمطالبة بإلزاميتها.
- اقتراح تحويل محكمة المحاسبات الى قطب قضائي لمكافحة الفساد وخاصة تبييض الأموال.
- المطالبة برقمنة كل إجراءات محكمة المحاسبات وإرساء منظومة معلوماتية.
- نشر محكمة المحاسبات لتقاريرها في الرائد الرسمي وفق ما يقتضيه القانون.
- تفاعل محكمة المحاسبات مع ما يثار من شبهات فساد وسوء تصرف في المال العام.
- الأعمال الرقابية فيما يتعلق بتمويل الجمعيات.
- الأهداف الاستراتيجية لمحكمة المحاسبات الرامية الى تعزيز ثقة المواطن، والمساهمة في ضمان المساءلة والشفافية في التصرّف في المال العام ، وتدعيم الدور القضائي للمحكمة.
- التزام القضاء العدلي بالبت في الملفات التي تعرض عليه.
- تصوّر جديد للنظام الرقابي والقضائي للمحكمة يطابق المعايير الدولية ويحترم حقّ المتقاضين في الولوج إلى مرفق القضاء المالي.

المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

■ اعتمادات التعهد: 2.207.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 2.207.000 دينار

المصادقة: 125 نعم | 03 إحتفاظ | 01 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الثلاثاء 5 ديسمبر 2023 في المهمّة الخاصة للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

واثر عرض تقرير لجنة التشريع العام حول المهمّة الخاصة للمجلس الأعلى المؤقت للقضاء، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد عبد السلام مهدي قريصيعة النائب الاول لرئيس المجلس الإجابة على تساؤلاتهم ، حيث تمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- رقمنة المرفق العام القضائي بهدف تيسير إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا.
- الشغورات في تركيبة المجلس ونقص الأعوان.
- ضرورة سنّ قانون أساسي جديد للمجلس الأعلى للقضاء.
- تطبيق مبدإ المساواة بين القضاء العدلي والقضاء الإداري.
- المعايير المعتمدة في حركة القضاة.
- دور المجلس الإصلاحي في المنظومة القضائية والاستشاري في علاقة بتنقيح التشريعات.
- ممارسة المجلس لمهامه في اطار الاستقلالية إلى غاية إرساء مجلس أعلى للقضاء.
- المجلس يعمل بحيادية ونزاهة واستقلالية في كل المسائل المتعلقة بمهامه.
- تطوير المرفق العام القضائي يستوجب مراجعة عديد النصوص القانونية.
- إرساء مجلس أعلى للقضاء في ظل دستور 2022 يعتمد على رؤية تشاركية تنخرط فيها جميع الأطراف المتداخلة.

المهمة الخاصة المحكمة الدستورية

■ اعتمادات التعهد: لا شيء ■ اعتمادات الدفع: لا شيء

المصادقة: 127 نعم | 12 إحتفاظ | 01 رفض

تولى مجلس نواب الشعب في ختام الجلسة العامة لصباح يوم الثلاثاء 5 ديسمبر 2023 التصويت على اعتمادات مهمة المحكمة الدستورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وذلك في إطار احترام الإجراءات والتدابير المنصوص عليها بالفصل 48 من القانون الأساسي للميزانية.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في هذا الإطار أنّه تمّ إدراج المحكمة الدستورية بقائمة المهمات صلب مشروع قانون المالية لسنة 2024 دون رصد اعتمادات مبدئيا وذلك إلى أن يتمّ رصدها حال إرسائها وتضمين ذلك في إطار قانون مالية تعديلي.

مهمة الشباب والرياضة

■ اعتمادات التعهد: 944.764.000دينار ■ اعتمادات الدفع: 922.164.000 دينار

■ الحسابات الخاصة في الخزينة: 20.000.000 دينار

المصادقة: 109 نعم | 10 إحتفاظ | 12 رفض

نظر مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الثلاثاء 5 ديسمبر 2023 في مهمّة الشباب والرياضة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة ، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولّى السيد كمال دقيش وزير الشباب والرياضة الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- استراتيجية شمولية تدمج كل الشباب بشكل فاعل في برامج الشباب والرياضة.
- تعميم مشروع الجيل الجديد لدور الشباب على كافة جهات الجمهورية.
- التعجيل بإصدار القانون التوجيهي الخاص بدور الشباب.
- برامج الوزارة لمزيد الإحاطة بالشباب في الجهات الداخلية وزرع ثقافة الأمل فيهم .
- تهيئة دور الشباب ومراكز التخييم في إطار تشجيع سياحة الشباب.
- شراكة بين وزارتي التربية والتعليم العالي للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية.
- مشروع صيانة مسبح البلفدير.
- سنّ قانون ينظم الهياكل الرياضية كنص قانوني جامع وشامل لمجلة للرياضة.
- التنسيق مع وزارة التربية فيما يتعلق بانتداب أساتذة التربية البدنية.
- مشروع المدينة الرياضية بصفاقس.
- خطط الوزارة لتأطير ألعاب الرهان الرياضي ومشروع القانون المتعلق به
- استراتيجية الوزارة للتصدّي لظاهرة العنف في الملاعب الرياضية.
- استعدادات الوزارة للألعاب الأولمبية لسنة 2024.
- دعم الرياضة النسائية
- إعداد مشروع قانون يتماشى مع المعايير الدولية في مجال مكافحة المنشطات.
- تنظيم رياضة الاحتراف في كافة الاختصاصات عن طريق نص قانوني.
- إنجازات الوزارة في مجال صيانة عديد المشاريع الرياضية والشبابية والاحداثات الجديدة .
- المجهودات الهادفة الى تفادي تعطّل انجاز بعض المشاريع في المجال الشبابي والرياضي.
- التكوين المستمر لمعلمي التربية البدنية.

المهمة الخاصة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

■ اعتمادات التعهد: 192.469.000 دينار ■ اعتمادات الدفع: 192.469.000 دينار

المصادقة: 101 نعم | 21 إحتفاظ | 16 رفض

نظر مجلس نواب الشعب صباح يوم الاربعاء 6 ديسمبر 2023 في المهمّة الخاصة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

وإثر عرض تقرير لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية، فُسح المجال لتدخلات النواب، ثم تولى السيد فاروق بو عسكر رئيس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات الإجابة على تساؤلاتهم . وتمّ التطرّق إلى المواضيع التالية:

- سدّ الفراغ في المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية في الانتخابات التشريعية.
- قانون تنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم

- مراجعة القانون الانتخابي.
- تحديث عملية الفرز اليدوي لضمان أكثر شفافية للعملية الانتخابية.
- مراجعة طرق التعاطي مع المخالفات الانتخابية قبل عرضها على القضاء.
- تطوير السياسة الاتصالية للهيئة وتشريك الاعلام الخاص وشبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الالكترونية في الحملات التحسيسية.
- استغلال القاعات الرياضية في المواعيد الانتخابية.
- التصرّف الإداري والمالي للهيئة العليا المستقلّة للانتخابات
- المحاضر المتعلّقة برفع المخالفات من اختصاص أعوان المراقبة
- إرساء الغرفة النيابة الثانية خلال شهر مارس المُقبل.
- حرص الهيئة على حُسن توظيف وترشيد إستعمال المال العام.

النفقات الطارئة وغير الموزعة

■ اعتمادات التعهد: 2.279.884.000دينار ■ اعتمادات الدفع: 1.680.226.000دينار

المصادقة: 124 نعم | 07 إحتفاظ | 07 رفض

اثر المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024،

تم التصويت على اعتمادات المهمة الخاصة بالنفقات الطارئة وغير الموزّعة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، بـ124 نعم و07 احتفاظ و07 رفض.

كما تمّ التصويت على نفقات التمويل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 بـ 125 و06 محتفظ و08 رفض.

النظر في مشروع قانون المالية لسنة 2024

انطلق مجلس نواب الشعب بعد ظهر يوم الأربعاء 6 ديسمبر 2023 في عقد الجلسة العامة المتواصلة والمخصّصة للنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2024، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، وبحضور السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية.

وتمّ عرض تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون المالية لسنة 2024، ثم فُسح المجال لتدخلات النواب، إثر ذلك تولّت السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية الإجابة على تساؤلاتهم . وتم التطرّق إلى المواضيع التالية:

- إجراءات مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي ضمن القطاع المهيكل.
- إجراءات تنمية الادخار ومزيد دفع الاستثمار والتصدير.
- إنجاز وتمويل المشاريع في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة.
- مصادر وآليات تعبئة موارد ميزانية الدولة لسنة 2024.
- تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية ودعم الشراكة خاصة مع الجزائر و ليبيا.
- تنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي لتحقيق السيادة النقدية.
- المطالبة بمراجعة سياسة التداين.
- آليات تخفيف العبء الجبائي على المطالبين بالأداء.
- المطالبة بمراجعة منظومة الدعم في اتجاه تكريس العدالة الاجتماعية.
- تنقيح مجلة الديوانة ، والنظام الأساسي لأعوان الديوانة.
- الصعوبات التي يمر بها بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسط
- الإجراءات المتصلة بدفع التنمية وجلب الاستثمار والتحفيز الاقتصادي والحد من البطالة .
- حماية الطبقات الضعيفة والهشة والحفاظ على نفقات الدعم دون اي مراجعة للأسعار.
- المحافظة على كل النفقات الاجتماعية ودعمها إيمانا بمسؤولية الدولة تجاه الفئات الهشة.
- الجانب الاجتماعي للمواطن اولوية في رسم الميزانية.
- حاجيات التمويل مردّها أساسا سداد الديون الخارجية السابقة.
- محافظة تونس على علاقاتها الدبلوماسية العريقة مع البلدان الصديقة والشقيقة
- المنشآت والمؤسسات العمومية ودورها في دفع الاقتصاد.
- التوجه العام للدولة هو الحد من إحداث الصناديق الا في الحالات القصوى.

- قطاع الفسفاط ودوره في دعم الاقتصاد الوطني والأمن القومي.
- إجراءات الحدّ من التهريب وإدماج الاقتصاد الموازي.
- ترشيد امتيازات الاستثمار ومنحها للمشاريع المندرجة خاصة ضمن برامج التحوّل الطاقي والبيئة والفلاحة والاقتصاد الأخضر .
- إعادة هيكلة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

وتواصلت الجلسات تباعا من 7 الى 10 ديسمبر 2023، وخصصت لمناقشة فصول مشروع قانون المالية والمصادقة عليها فصلا فصلا ، ثم عرض الفصول الإضافية والتداول بشأنها والتصويت عليها . وتم يوم الاحد 10 ديسمبر 2023 المصادقة على مشروع قانون المالية برمته .

اختتام أشغال النظر في مشروع ميزانية الدولة

ومشروع قانون المالية لسنة2024

ألقى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في ختام الأشغال المتعلّقة بالنظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024، يوم الاحد 10 ديسمبر 2023 كلمة أعرب فيها عن تقديره لجميع أعضاء الحكومة وللقائمين على المهمّات الخاصة التي تمّت المصادقة عليها، لما أظهروه من تعاون وتفاعل مع تساؤلات واستفسارات النواب ومقترحاتهم.

واكد أن فترة النظر في مشروع ميزانية الدولة تميّزت بالعمل المتواصل ومثابرة كل النواب الذين ساهموا بجدّية وفاعلية في مناقشة مختلف المهمات لاسيما تلك المتعلّقة بقطاعات حيوية ذات صلة مباشرة بمشاغل المواطن، مع تقديم عديد المقترحات والإضافات.

وإثر تقديم بعض المعطيات الإحصائية، بيّن السيد ابراهيم بودربالة ان مجلس نواب الشعب يرنو إلى التأسيس لمرحلة جديدة من تاريخ البلاد نحو ضمان كرامة المواطن التونسي وتكريس مقومات السيادة الوطنية الحقيقية. وشدد على جدية المجلس وحرصه على خدمة الصالح العام، واستعداده للنظر في المشاريع التي تكتسي أهمية بالغة سواء فيما يتعلّق بالتنزيل التشريعي للدستور وملاءمة القوانين الحالية مع مقتضياته ومع فلسفته، وأيضا فيما يتصل بالمشاريع التي من شأنها تحسين الأوضاع المعيشيّة. واكد الحرص على قيام المجلس بكلّ أعماله في إطار التناغم والتعاون بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية خدمة للشعب التونسي وللمصلحة العليا للبلاد.

كما نوّه بوعي النواب بالتحديات وإدراكهم لواقع البلاد ولإمكانياتها، وتشبّعهم بالوطنية والعزيمة من أجل المساهمة الفاعلة في إيجاد الحلول للمشاكل اليومية للمواطن وفي وضع الخطط والاستراتيجيات التي تمكّن من تجاوز الصعاب .

وأكّد ضرورة المواصلة في إطار متكامل يجمع مختلف مؤسسات الدولة على أهداف وطنية مشتركة ووفق رؤية استشرافية جامعة . وأبرز العزم على مزيد حوكمة العمل النيابي وتفعيل دور الهياكل النيابية والارتقاء بالأداء المتّصل بالمهام الدستورية الموكولة إلى مجلس نواب الشعب. كما أكّد ضرورة تلاؤم الرؤى والتصوّرات مع خيارات وتوجّهات مسار 25 جويلية الذي جاء استجابة للمطالب الشعبية للقطع مع الحيف والفساد ولصدّ كل محاولات إرباك وإضعاف الدولة من جهة، ولإعادة الحقوق لهذا الشعب الذي عانى من ويلات التفقير والتهميش، من جهة أخرى.

إحصائيات حول الجلسات العامة لمناقشة الميزانية
جملة المداخلات في النقاش العام
تدخلا 1483
مدة المداخلات
97 ساعة و 17 دقيقة
مدة عرض التقارير
ساعة و 41 دقيقة 18
مدة تدخلات رئيس المجلس في عرض المهمات
ساعتان و 18 دقيقة
تدخّل رئيس الحكومة لمدة
دقيقة 75
مدة تدخلات أعضاء الحكومة وممثّلي بقيّة المهمات
29ساعة و34 دقيقة
مدة العمل إجمالا
168ساعة و 30 دقيقة

نشاط الهياكل

اجتماعات مكثّفة لمكتب مجلس نواب الشعب

تواصلت الاجتماعات الدورية لمكتب مجلس نواب الشعب خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2023 ، في اطار الدور الموكول لهذا الهيكل من حيث السهر على حسن سير عمل المجلس وتنظيمه في مستوياته التشريعية والرقابية وفي إطار الديبلوماسية البرلمانية .

وقد عقد مكتب مجلس نواب الشعب خلال الفترة المذكورة 12 إجتماعا، اتخد خلالها 76 قرارا يتصل بمختلف مجالات العمل النيابي .

وتميّزت هذه الاجتماعات بالعمل الهام الذي قام به المكتب خاصة في علاقة بالنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2024 وإحالته الى لجنة المالية والميزانية مع التوصية بإعمال أحكام الفصل 70 من النظام الداخلي فيما يتعلّق بمناقشة المهمّات والمهمّات الخاصّة من طرف بقية اللجان القارّة، إضافة الى ضبط وإحكام رزنامة الجلسات العامة المخصّصة للنّظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وترتيباتها، بما أسهم في إنجاحها.

وتجدر الإشارة الى ما أكّده السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب خلال هذه الاجتماعات من ضرورة توحيد المواقف تجاه المسائل التي تمس من صورة المؤسسة البرلمانية وتسعى إلى ترذيلها ، ودعوته إلى العمل على إبراز الحقائق وتقديم المعطيات والتوضيحات الضرورية بخصوص القرارات الجماعية الرامية إلى تيسير العمل البرلماني وتمكين الوظيفة التشريعية من القيام بدورها على أحسن وجه.

كما شهدت أشغال اجتماعات المكتب إسهامات إيجابية لكل الأعضاء وتقديمهم لآرائهم وتصوّراتهم بخصوص كل المسائل المعروضة، فضلا عن إجماعهم في مختلف المناسبات على ضرورة تفادي كل مظاهر التشنج والاجواء المشحونة، واحترام الرأي والرأي الآخر بعيدا عن كل المزايدات، وتأكيدهم أن البلاد في مرحلة بناء تتطلّب من المؤسسة التشريعية أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة في انجاحه واستكماله ، خاصة في علاقة بانتخابات المجلس الوطني للجهات والاقاليم.

ونستعرض فيما يلي ابرز قرارات مكتب المجلس وفق المحاور :

برمجة العمل النيابي وضبط ترتيباته

• إقرار رزنامة الجلسات العامة الخاصة بالنظر في ميزانية الدولة وقانون الماليّة لسنة 2024

• ضبط ترتيبات سير الجلسات العامّة

اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل التشريعي

• إحالة مشاريع قوانين للّجان المعنيّة (10 قرارات)

• التداول بشأن مقترحات قوانين وإحالتها الى اللّجان المعنية (3 قرارات)

• إرجاع مقترح قانون الى أصحاب المبادرة لإعادة النظر إثر ابداء ملاحظات شكليّة وجوهريّة (1)

• إرجاء النّظر في إحالة مقترحات قوانين (3 قرارات)

• إحالة تقارير اللّجان الى الجلسة العامّة (4 قرارات)

اتخاذ القرارات المتعلّقة بالعمل الرقابي

• النظر في الأسئلة الكتابيّة وإحالتها على أعضاء الحكومة المعنيين (4 قرارات)

• إرجاع سؤال كتابي(1)

الاشراف على النشاط الخارجي للمجلس

• الإعلام بالزيارة الرسميّة لرئيس مجلس نواب الشعب الى الجزائر

• الموافقة على المشاركة في التظاهرات الخارجيّة (2 قرارات)

• التداول بخصوص تقارير النواب حول مشاركتهم في تظاهرات وأنشطة خارجيّة (1)

• النظر في تعيين أحد النواب بمجلس أمناء مرصد حقوق الانسان للبرلمان العربي

التفاعل مع الشأن الإقليمي والعالمي

• الموافقة على عقد جلسة عامة طارئة للنظر في تطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية جراء العدوان الصهيوني

• التداول بخصوص طلب تشكيل وفد برلماني تونسي لزيارة غزّة دعما للمقاومة وللشعب الفلسطيني.

• الموافقة على فتح باب التبرّع بناء على مكتوب صادر عن 91 نائب يتعلق بمبادرة لمساندة الشعب الفلسطيني.

إحكام التنسيق لحسن سير أعمال المجلس

• إقرار تنظيم جلسات تنسيقية مع اللجان القارة.

التداول خلال اجتماع ندوة الرؤساء
حول المناخ الواجب توفّره خلال الجلسات العامة

انعقد يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2023 اجتماع ندوة الرؤساء بإشراف السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وخُصّص للتداول حول المناخ الواجب توفّره خلال انعقاد الجلسات العامة.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب أن هذا الاجتماع يندرج في إطار بحث السبل الكفيلة بالابتعاد عن كل المظاهر والسلوكيات التي تؤثّر سلبا على سير الجلسات العامة، مؤكّدا أن الاختلاف في المواقف والرؤى ظاهرة صحية في كل البرلمانات على أن لا يتحوّل الى مناخ توتر وتبادل اتهامات وتهديدات.

وأبرز ضرورة الحفاظ على الاحترام المتبادل والالتزام بما نصّ عليه النظام الداخلي للمجلس بما يسهّل عمل مختلف الهياكل ويضمن نجاحها.

وشدّد من ناحية أخرى على أنه لا مجال للعودة الى الصورة النمطية والمظاهر السلبية التي شهدتها البرلمانات السابقة، مؤكّدا الحرص الدائم على إعادة ثقة المواطن في المؤسسة البرلمانية ولا سيما من خلال تفادي كل مظاهر التشنّج والتوتّر ضمانا لنجاح العمل البرلماني في مختلف أوجهه وعلى مستوى كل هياكله.

أجمع الحاضرون في تدخلاتهم على مسؤولية الجميع في الحفاظ على الصورة الإيجابية للمؤسسة البرلمانية وعلى دور كل نائب في انجاح العمل البرلماني عبر الإحترام المتبادل والانسجام وتفادي بعض الممارسات التي تؤثر بصفة سلبية على سير أشغال الجلسات العامة. وأكّدوا ضرورة أن يكون مجلس نواب الشعب صوتا للحكمة والعقل، وفي خدمة المواطن والمصلحة العليا للوطن التي يجب وضعها فوق كل اعتبار.

وشدّدوا على أهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به كل نائب في اثبات الصورة الحقيقة للبرلمان وشعور كل أعضائه بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وفق دستور تونس الجديد، وفي اطار احترام الرأي والرأي المخالف.

وأكّد عدد من المتدخلين أهمية إحداث لجنة الحكماء المنصوص عليها بالفصل 41 من النظام الداخلي للمجلس كهيئة استشارية تُعهد لها مهام الموفّق البرلماني في مجال حفظ النظام داخل هياكل المجلس.

هذا، وقد تواصلت اشغال ندوة الرؤساء في حصتين صباحية ومسائية تدخل خلالها كل الأعضاء الذين قيّموا مسار النظر في مقترح القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني في مختلف مراحله، وما رافقها من تباين في المواقف ووجهات النظر ، وما شهدته الجلسة العامة ليوم 2 نوفمبر 2023 من أجواء مشحونة حدت برئيس المجلس الى رفع الاشغال . كما تم التطرق الى طبيعة مقترح هذا القانون ومرجعية اختصاصه.

نشاط مكثّف على مستوى اللجان القارة

واصلت لجان مجلس نواب اجتماعاتها المخصصة للنظر في المسائل المعروضة عليها من حيث النظر في مشاريع ومقترحات القوانين، أو التداول في المسائل الراجعة لها بالنظر عبر الاستماع في شأنها الى الجهات المعنية .

كما تميّز نشاط اللجان باجتماعات مكثفة في إطار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 حيث عقدت جلسات استماع في شأنها وفق المهمات المعروضة على كل لجنة .

وقد عقدت اللجان 75 اجتماعا منذ انطلاق الدورة الى موفي شهر ديسمبر 2023 منها 50 اجتماعا في اطار النظر في مشروع ميزانية الدولة للسنة المقبلة ، وفي ما يلي عرض لهذه الاجتماعات :

لجنة التشريع العام

عقدت ثمانية اجتماعات كالآتي :

* نظرت يوم الأربعاء 04 أكتوبر 2023 خلال الجزء الأول في مقترح القانون الأساسي عدد 2023/13 المتعلق بمهنة المستشار الجبائي، والثاني لمواصلة التداول حول الفصل 411 من المجلة التجارية. واستمعت في الغرض الى كل من المجلس البنكي والمالي، والهيئة الوطنية للعدول المنفذين.

* استمعت يوم 01 نوفمبر 2023 إلى النواب المبادرين بمقترح القانون الأساسي المتعلق بتنظيم مهنة المستشار الجبائي.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

* استمعت يوم 07 نوفمبر 2023 إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

* استمعت يوم 08 نوفمبر 2023 إلى وزيرة العدل

* استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 إلى وكيل الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات

* استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 إلى النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى المؤقت للقضاء.

* صادقت يوم 20 نوفمبر 2023 على تقريريها حول مهمتي العدل وأملاك الدولة والشؤون العقارية .

* صادقت يوم 01 ديسمبر 2023 على تقريريها حول مهمتي محكمة المحاسبات والمجلس الأعلى المؤقت للقضاء .

لجنة الحقوق والحريات

عقدت ستة اجتماعات كالآتي :

*استمعت يوم 11 أكتوبر 2023 الى جهة المبادرة بخصوص مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

* واصلت يوم 20 أكتوبر 2023 النظر في مقترح القانون المتعلّق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

* واصلت يوم 23 اكتوبر 2023 النظر في مقترح القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وصادقت عليه .

* نظرت يوم 25 ديسمبر 2023 : في مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرّخ في 22 مارس 1993 المتعلّق ببطاقة التعريف الوطنية.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

* استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 إلى وزير الشؤون الدينية.

*استمعت يوم 15 نوفمبر 2023 الى ممثلي رئاسة الجمهورية.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عقدت اجتماعين كالآتي :

* اطلعت يوم 09 أكتوبر 2023 على مشروع برنامج عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

* استمعت يوم 15 نوفمبر 2023 الى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

لجنة المالية والميزانية

عقدت تسعة عشر اجتماعا كالآتي :

* نظرت يوم 04 أكتوبر 2023 في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

* استمعت يوم 05 أكتوبر 2023 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والى الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير والى رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام

والقطاع الخاص حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

* نظرت يوم 16 أكتوبر 2023 في الوثائق المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023، وفرضيات وتوجهات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

* تداولت يوم 19 أكتوبر 2023 حول جدول توزيع المهمات والمهمات الخاصة لميزانية الدّولة لسنة 2024 على اللجان القارة، ونظرت في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

* استمعت بعد ظهر يوم 19 أكتوبر 2023 إلى وزيرة المالية حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

* استمعت صباح يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الصناعة والطاقة والمناجم، والرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 22 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وتطوير منظومة الطاقات المتجدّدة.

* استمعت بعد ظهر يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 إلى وزير التربية حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 10 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير المؤسسات التربوية II.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

*استمعت يوم 07 نوفمبر 2023 إلى وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة حول مشروع الميزان الاقتصادي

* استمعت يوم 09 نوفمبر 2023 إلى وزيرة المالية حول مشروع مهمة المالية.

* عقدت يوم 09 نوفمبر 2023 جلسة استماع حول مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب

* استمعت يوم 08 نوفمبر 2023 إلى وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة

* استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 إلى وزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة حول مهمة الاقتصاد والتخطيط.

*استمعت يوم الأربعاء 15 نوفمبر 2023 إلى وزيرة المالية حول مشروع قانون المالية لسنة 2024

*استمعت يوم 16 نوفمبر 2023 إلى عدد من الهياكل والمنظمات حول مشروع قانون المالية .

* استمعت يوم 20 نوفمبر 2023 إلى أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حول مشروع قانون المالية .

* استمعت يوم 21 نوفمبر 2023 إلى مكتب كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية حول مشروع قانون المالية.

*واصلت يومي 22 و 23 نوفمبر 2023 دراسة فصول مشروع قانون المالية .

* نظمت يوم 27 نوفمبر 2023 سلسلة استماعات الى هيئات ومنظمات حول مشروع قانون المالية.

* صادقت يوم 28 نوفمبر 2023 على مشروع قانون المالية لسنة 2024 في صيغته المعدّلة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

عقدت ثمانية اجتماعات كالآتي :

*نظرت يوم 09 أكتوبر 2023 في الاستشارة المعروضة على مجلس نواب الشعب من قبل الاتحاد البرلماني العربي، بخصوص النموذج الاسترشادي حول قانون الاستثمار.

* واصلت يوم 24 أكتوبر 2023 النظر في استشارة الاتحاد البرلماني العربي، ونظرت في تقديم مقترحات مواضيع للتكوين الأكاديمي، وفي مقترح قانون يتعلق بسن أحكام استثنائية لإدماج خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

* واصلت يوم 01 نوفمبر 2023 النظر في مقترح القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية لإدماج، بصفة خاصة، خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم وتجاوز سنهم الأربعين سنة في سوق الشغل بالقطاع العام والوظيفة العمومية. ونظرت في مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 35 لسنة 2018 المتعلّق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

* نظرت يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية كوريا، وفي مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

*استمعت يوم 08 نوفمبر 2023 إلى وزيرة التجهيز والإسكان

* استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 الى وزير النقل.

*صادقت يوم 24 نوفمبر 2023 على التقريرين المتعلقين بمهمة التجهيز والإسكان ومهمة النقل .

*نظرت يوم 27 نوفمبر 2023 في تقريرها المتعلق بمهمة النقل .

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

عقدت ثلاثة اجتماعات كالآتي :

* شرعت يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 في النظر في مشروع القانون عدد 37 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم التجارة الدولية بأصناف الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

*عقدت يوم 13 نوفمبر2023 جلسة تمهيدية للنظر في مهمة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

*استمعت يوم 16 نوفمبر 2023 الى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

عقدت خمسة اجتماعات كالآتي :

* استمعت يوم 14 ديسمبر 2023 إلى وزيرة البيئة حول مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 والمتعلق بالنفايات ومراقبة التصرّف فيها.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

* استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 إلى وزيرة البيئة

*استمعت يوم 15 نوفمبر 2023 إلى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

*استمعت يوم 15 نوفمبر 2023 الى رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

* نظرت يوم 28 نوفمبر 2023 في تقريرها حول مهمة البيئة من مشروع ميزانية الدّولة ، وصادقت عليه.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عقدت خمسة اجتماعات كالآتي :

* عقدت يوم 04 أكتوبر 2023 جلسة استماع، إلى ممثلين عن وزارة النقل وعن كل من الجامعة التونسية للنزل، والجامعة التونسية لوكالات الأسفار، والجامعة التونسية للمطاعم السياحية، حول موضوع عائدات الموسم السياحي.

* عقدت يوم 11 أكتوبر 2023 جلسة استماع إلى وزير السياحة حول موضوع عائدات الموسم السياحي.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

*استمعت يوم 8 نوفمبر 2023 الى وزيرة الشؤون الثقافية

*استمعت يوم 13 نوفمبر2023 الى وزير السياحة

*عقدت يوم 27 نوفمبر 2023 جلسة للمصادقة على تقريريها حول مهمتي السياحة والشؤون الثقافية .

لجنة الصحة وشؤون المرأة والاسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

عقدت ستة اجتماعات كالآتي :

* شرعت يوم 25 أكتوبر 2023 في دراسة مقترح القانون الأساسي عدد 30 لسنة 2023 المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية.

* استمعت يوم 1 نوفمبر 2023 الى جهة المبادرة حول مقترح القانون الأساسي المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية،

* استمعت يوم 21 ديسمبر 2023 إلى ممثلين عن وزارة الصحة بخصوص مشروع القانون الأساسي عدد 2023/54 المتعلق ببروتوكول اتفاق بين الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية،

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

*استمعت يوم 08 نوفمبر 2023 إلى وزير الصحة

* استمعت يوم ٠٩ نوفمبر ٢٠٢٣ إلى وزير الشؤون الاجتماعية .

*استمعت يوم 15 نوفمبر 2023 إلى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن .

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

عقدت ستة اجتماعات كالآتي :

* نظرت 25 أكتوبر 2023 النظر في جملة من المسائل المدرجة بجدول اعمالها، و البحث في مشروع قانون ينظم التعليم العالي الخاص

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

* استمعت يوم 8 نوفمبر 2023 إلى رئيس ديوان وزارة التشغيل والتكوين المهني.

*استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 الى وزير الشباب والرياضة

*استمعت يوم 14 نوفمبر 2023 الى وزير التربية

*استمعت يوم 15 نوفمبر 2023 الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

*صادقت يوم 28 نوفمبر 2023 على تقارير المهمات الراجعة لها بالنظر .

لجنة تنظيم الادارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

عقدت ثمانية اجتماعات كالآتي :

* عقدت جلسة يوم 12 كتوبر 2023خصصتها للإستماع الى مجلس الهيئة الوطنية للاتصالات حول تقريري سنتي 2020 و2021.

* استمعت يوم 03 نوفمبر 2023 الى ممثلي رئاسة الحكومة المكلفين بملف الرقمنة حول مدى التقدم في انجاز البرامج والمشاريع المتعلقة بالإدارة الإلكترونية.

* استمعت يوم 09 نوفمبر 2023 الى ممثلي شركة «أوريدو تونس» وشركة «أورنج تونس» في إطار مواصلة النظر في تقريريْ الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتيْ 2020 و2021.

* استمعت يوم 14 نوفمبر 2023 الى الرئيس المدير العام لشركة اتصالات تونس حول تقريري الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتي 2020 و2021.

* نظرت يوم 21 ديسمبر 2023 في مشروع التقرير حول تقريري الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتي 2020 و2021 .

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024:

*استمعت يوم 13 نوفمبر 2023 الى ممثلين عن رئاسة الحكومة.

* استمعت يوم 14 نوفمبر 2023 الى وزير تكنولوجيات الاتصال حول مهمة تكنولوجيات الاتصال.

* صادقت يوم 17 نوفمبر 2023 على تقريرها حول مهمة رئاسة الحكومة .

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

عقدت سبعة اجتماعات وأدّت زيارة ميدانية، كالآتي :

* أدّى وفد من اللجنة يوم 6 أكتوبر 2023 سلسلة من الزيارات الميدانية إلى محيط عدد من المؤسسات التربوية بمختلف جهات تونس الكبرى.

* صادقت يوم الاثنين 16 أكتوبر 2023 على تقريرها المتعلق بالزيارة الميدانية التي أدّتها إلى محيط عدد من المؤسسات التربوية بولايات تونس الكبرى .

* شرعت يوم 25 ديسمبر 2023 في النظر في مشروع القانون عدد 2023/40 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية.

* واصلت يوم الاربعاء 27 ديسمبر 2023 النظر في مشروع القانون عدد 2023/40 المتعلق بسن أحكام استثنائية خاصة بالإعفاء من واجب الخدمة الوطنية.

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024:

* نظرت يوم الاثنين 30 أكتوبر 2023 في برنامج عملها بخصوص مناقشة المهمات المحالة على أنظارها .

*استمعت يوم غرّة نوفمبر 2023 إلى وزير الدفاع الوطني.

*استمعت يوم 10 نوفمبر 2023 إلى ممثلين عن وزارة الداخلية.

*صادقت يوم 16 نوفمبر 2023 على تقريريها حول مهمتيْ الدّاخلية والدفاع الوطني .

لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

عقدت اجتماعين كالآتي :

* تداولت يوم 19 أكتوبر 2023 حول حاجيات اللجنة من التكوين، وضبط برنامج العمل .

*** اجتماعات في اطار النظر في مشروع ميزانية 2024

* استمعت يوم 8 نوفمبر 2023 الى رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

العمل التشريعي

مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين

صادق مجلس نواب الشعب خلال جلساته العامة المنعقدة من أكتوبر الى ديسمبر 2023 ، على ستة مشاريع قوانين بما فيها مشروع قانون المالية لسنة 2024 .

ونستعرض في ما يلي هذه القوانين وفق نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، و أبرز النقاط التي تمت اثارتها خلال مناقشتها في الجلسات العامة :

- **قانون عدد 10 لسنة 2023 مؤرخ في 26 أكتوبر 2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.**

تتمثّل الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القانون في ضمان استمرارية المرفق العام من خلال تفويض مستلزم قادر على تعبئة الموارد البشرية اللازمة في أفضل الاجال وذلك لتعويض الشركات الخاصة المتدخلة في اطار صفقات عمومية في محيط القسطين المكونين للمشروع. كما يهدف الى الترشيد في كتلة الأجور من خلال عدم اثقال كاهل الديوان الوطني للتطهير بانتدابات ضخمة ، إضافة الى تحسين مردودية منشآت التطهير ، واحداث ديناميكية تطوير مجال التصرف فيها .

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 02 أكتوبر 2023 تحت عدد 25 / 2023 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 4 و5 أكتوبر 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 17 كتوبر 2023، بحضور وزير الاقتصاد والتخطيط .

وتواصل النقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد مدة النقاش العام: 03 ساعات و03 دقائق، وبلغ عدد المداخلات 43 ، تناولت مواضيع تتعلق بحوكمة قطاع التطهير وجودة الخدمات، وكيفية صرف القرض المسند للديوان الوطني للتطهير، ومعالجة مياه التطهير واستغلالها في الفلاحة، ومساهمة الكفاءات التونسية في خدمات التطهير، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، أضافة الى مراجعة قانون الصفقات العمومية.[1]

- **قانون عدد 11 لسنة 3202 مؤرخ في 62 أكتوبر 3202 يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 01 أكتوبر 3202 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.**

يهدف القرض موضوع مشروع هذا القانون الى تعبئة موارد مالية لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023. وتكمن أهميته في توفير التمويلات بالعملة الأجنبية ودورها في تحقيق استقرار احتياطي العملة والتخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار .

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 13 أكتوبر 2023 تحت عدد 32 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 19 أكتوبر 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 23 كتوبر 2023، بحضور وزيرة المالية .

وتواصل النقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و57 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 37، تناولت مواضيع تتعلق بمراجعة سياسة التداين والاقتراض الداخلي والخارجي ، وتنقيح بعض التشريعات والمجلاّت القانونية لتسهيل إجراءات الاستثمار، والتشجيع على الاستثمار ودعمه ، إضافة الى دعم القطاع الفلاحي والمهن الصغرى ، ومراجعة السياسة الجبائية ومنظومة المعاملات النقدية، و تسهيل إجراءات تحويل العملة الصعبة وسياسة القطاع البنكي. كما تناولت تنقيح النظام الأساسي للبنك المركزي وعودة قطاع الفسفاط الى نشاطه:[2]

- **قانون عدد 12 لسنة 2023 مؤرخ في 23 نوفمبر 2023 يتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 .**

شهدت التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 مستجدات خارجية وداخلية أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وخاصة التغيرات المناخية والجفاف في ظل تواصل النزاع

(1) الرائد الرسمي عدد 124 بتاريخ 27 أكتوبر 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 17 أكتوبر 2023

(2) الرائد الرسمي عدد 124 بتاريخ 27 أكتوبر 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2023

الروسي . الاكراني وتواصل ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الطاقة والحبوب وهو ما شكل ضغوطات إضافية على مستوى تنفيذ الميزانية، واستدعى ضرورة مراجعة الفرضيات الأولية لقانون المالية لسنة 2023 وتحيينها للأخذ بعين الاعتبار تطور المناخ العام وما تميّز به من مستجدات تمّ تسجيلها منذ بداية السنة وملاءمة مستوى بعض المؤشرات والفرضيات مع المستوى المتوقع والمتعلقة أساسا بأسعار النفط والمواد الأساسية وسعر صرف أهم العملات الأجنبية خاصة الدولار .

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 13 أكتوبر 2023 تحت عدد 34 / 2023 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 19 أكتوبر 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 31 اكتوبر2023 بحضور وزيرة المالية .

وتواصل النقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و26 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات29، تناولت مواضيع تتعلق بالخصوص بتمويل الفلاحين ودعمهم، ومراجعة السياسة المالية ووضع رؤية اقتصادية، ومكافحة الفساد ومقاومة التهرب الجبائي، إضافة الى مراجعة منظومة المعاملات النقدية وحماية المؤسسات من الإفلاس ومراجعة مبدأ اعتماد قانون المالية التعديلي ودعم قطاع الطاقة ودعم المؤسسات وتحفيز الاستثمار.[3]

❐ قانون عدد 13 لسنة 2023 مؤرخ في 11 ديسمبر2023 يتعلق بقانون المالية لسنة 2024

(أنظر الصفحة 27 و28)[4]

❐ قانون أساسي عدد 1 لسنة 2024 مؤرخ في 4 جانفي 2024 يتعلّق بالمو افقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الصين الشعبية حول إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية (2021-2026)،

يندرج بروتوكول الاتفاق في إطار تدعيم التعاون بين الجمهورية التونسية وجمهورية الصين الشعبية في الميدان الصحي، عبر إرسال فرق طبية صينية إلى البلاد التونسية كل سنة في الاختصاصات التي تطلبها وزارة الصحة. وتتعلّق هذه الإتفاقية بإرسال فرق طبية صينية إلى تونس للالتحاق بعدد من المستشفيات بولايات جندوبة وسيدي بوزيد وقفصة، وبمركز التكوين المختص في طب الوخز بالإبر بمستشفى المنجي سليم بالمرسى وهو أول مركز للعلاج بالوخز بالإبر في العالم العربي.

كما تساعد هذه الاتفاقية على سدّ بعض الشغورات في اختصاصات حساسة مثل التوليد والتصوير الطبي.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 7 ديسمبر 2023، وتولّت دراسته لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الإجتماعية وذوي الإعاقة، التي استمعت في شأنه يوم 21 ديسمبر 2023 إلى المديرة العامة للتعاون الدولي بوزارة الصحة. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 26 ديسمبر 2023 بحضور السيد علي المرابط وزير الصحة.

وتواصل النقاش العام حول مشروع هذا القانون على امتداد ساعتين و15 دقيقة. وبلغ عدد المداخلات 28 ، تناولت مواضيع تتعلّق بالخصوص بتثمين الاتفاقيات والتعاون في المجال الصحي بين تونس والصين بهدف تبادل الخبرات وتوفير الخدمات الطبية وتطوير الطب البديل والوخز بالإبر وتعميمه على كل المستشفيات، ووضع تشريعات لتحفيز الأطباء وتشجيعهم على العمل في الجهات الداخلية، والحدّ من هجرة الكفاءات الطبية، إضافة إلى تحسين وضعية الطب الاستعجالي والمستوصفات لضمان قرب الخدمات الصحية من المواطن، وتطوير البنية التحتية للمنظومة الصحية وتجويد الخدمات اللوجستية في كل المراكز الصحية داخل البلاد، إلى جانب وضع إجراءات صارمة لضمان حسن توزيع الادوية و مراقبة مسالك التوزيع.[5]

❐ قانون عدد 2 لسنة 4202 مؤرخ في 4 جانفي 4202 يتعلّق بتنقيح القانون عدد 14 لسنة 6991 المؤرّخ في 01 جوان 6991 المتعلّق بالنفايات وبمر اقبة التصرّف فيها وإزالتها،

تشكو المنظومة القانونية المتعلقة بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها إشكالا إجرائيا يتمثّل في تشتّت مسؤولية التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والبلديات من ناحية وانقسام منظومة التصرف بين جمع ومعالجة من ناحية أخرى ،حال دون إمكانية تطبيق الإجراءات المنصوص عليها بالفصل 20 من القانون عدد 41 المؤرخ في 10 جوان 1996 بخصوص إحالة عمليات أو منشآت جمع وإزالة ومعالجة النفايات المنزلية إلى مؤسسات عمومية أو خاصة في شكل مناولة أو لزمة.

(3) الرائد الرسمي عدد 136 بتاريخ 24 نوفمبر 2023 و مداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2023

(4) الرائد الرسمي عدد 144 بتاريخ 12 ديسمبر 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2023

(5) الرائد الرسمي عدد 4 بتاريخ 9 جانفي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 ديسمبر 2023

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تجاوز الإشكال الإجرائي القائم، وتقنين اعتماد آلية الصفقات العمومية في مجال استغلال منشآت التصرف في النفايات أو غيرها من الصيغ التعاقدية الممكنة والمنظمة بالتشريع الجاري به العمل. كما يمثّل وسيلة لحوكمة عملية التصرف في منشآت النفايات المنزلية والمشابهة عبر توفير فرص للبرمجة المسبقة لطلبات العروض وللتوجه إلى المنافسة.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 03 نوفمبر 2023 وتولّت دراسته لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة التي استمعت في شأنه يوم 14 ديسمبر 2023 خصّصتها إلى وزيرة البيئة . وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 26 ديسمبر 2023 بحضور السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة.

وتواصل النقاش العام حول مشروع هذا القانون على امتداد ساعتين و32 دقيقة. وبلغ عدد المداخلات 29، تناولت مواضيع تتعلّق بالخصوص بالتخلّي عن منظومة ردم النفايات في المصبّات، ووضع استراتيجية وطنية للتصرف في النفايات وتثمينها من خلال استثمارها في مجال المحروقات، والانخراط في الاستراتيجية الوطنية الخاصّة بإنتاج الطاقات البديلة. كما تمّت المطالبة بحماية الشريط الساحلي من التلوث والانجراف البحري، وبرمجة حملات تحسيسية لتوعية المواطن بالمحافظة على نظافة المحيط والبيئة، بالإضافة إلى تعميم محطّات التطهير في كل المناطق والتجمّعات السكنية. كما عبّر النواب خلال تدخّلاتهم عن التخوّف من الشّراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ الذي قد يثقل كاهل المواطن ويعطّل القرار الإداري وطالبوا بالإسراع بعرض مشروع مجلة البيئة على انظار مجلس نواب الشعب.[6]

(6) الرائد الرسمي عدد 4 بتاريخ 9 جانفي 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 ديسمبر 2023

العمل الرقابي

النواب يتوجهون بمجموعة من الأسئلة الكتابية الى أعضاء الحكومة

نصّ الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس على أنه يمكن لكل عضو أو أكثر أن يتقدّم إلى أعضاء من الحكومة وعن طريق رئيس مجلس نواب الشعب بأسئلة كتابية في صيغة موجزة ودقيقة ولا تتضمن معطيات شخصية طبقا للتشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

وقد واصل النواب اعتماد هذه الآلية في اطار ممارسة دورهم الرقابي، و بلغ العدد الجملي للأسئلة الكتابية التي تمت إحالتها على أعضاء الحكومة منذ بداية الدورة العادية الثانية 185 سؤالا . وقد تولى أعضاء الحكومة الإجابة عن 137 سؤال منها.

وتتوزّع الأسئلة الكتابية إجمالا حسب القطاعات على النحو التالي :

التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشباب والثقافة	23
العدل والدفاع	6
الشؤون الاجتماعية والصحة	23
الشؤون الإقتصادية	34
التخطيط والمالية	10
الخدمات	28
البنية التحتية	47

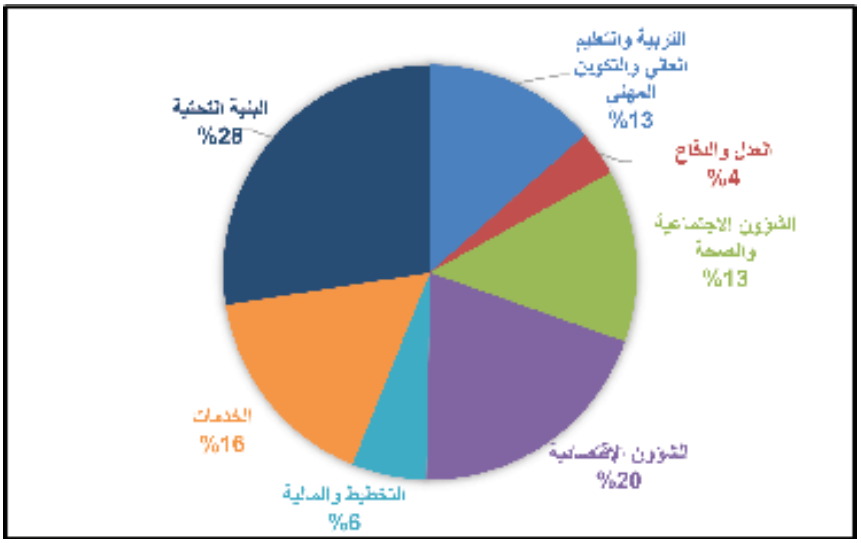

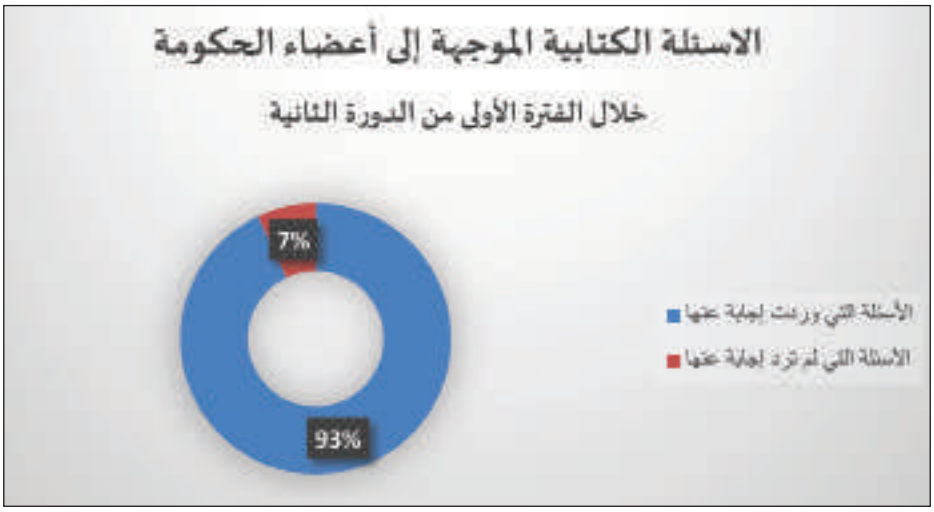

الديبلوماسية البرلمانية

رئيس مجلس نواب الشعب يؤدي زيارة رسمية إلى الجزائر على رأس وفد برلماني بدعوة من رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

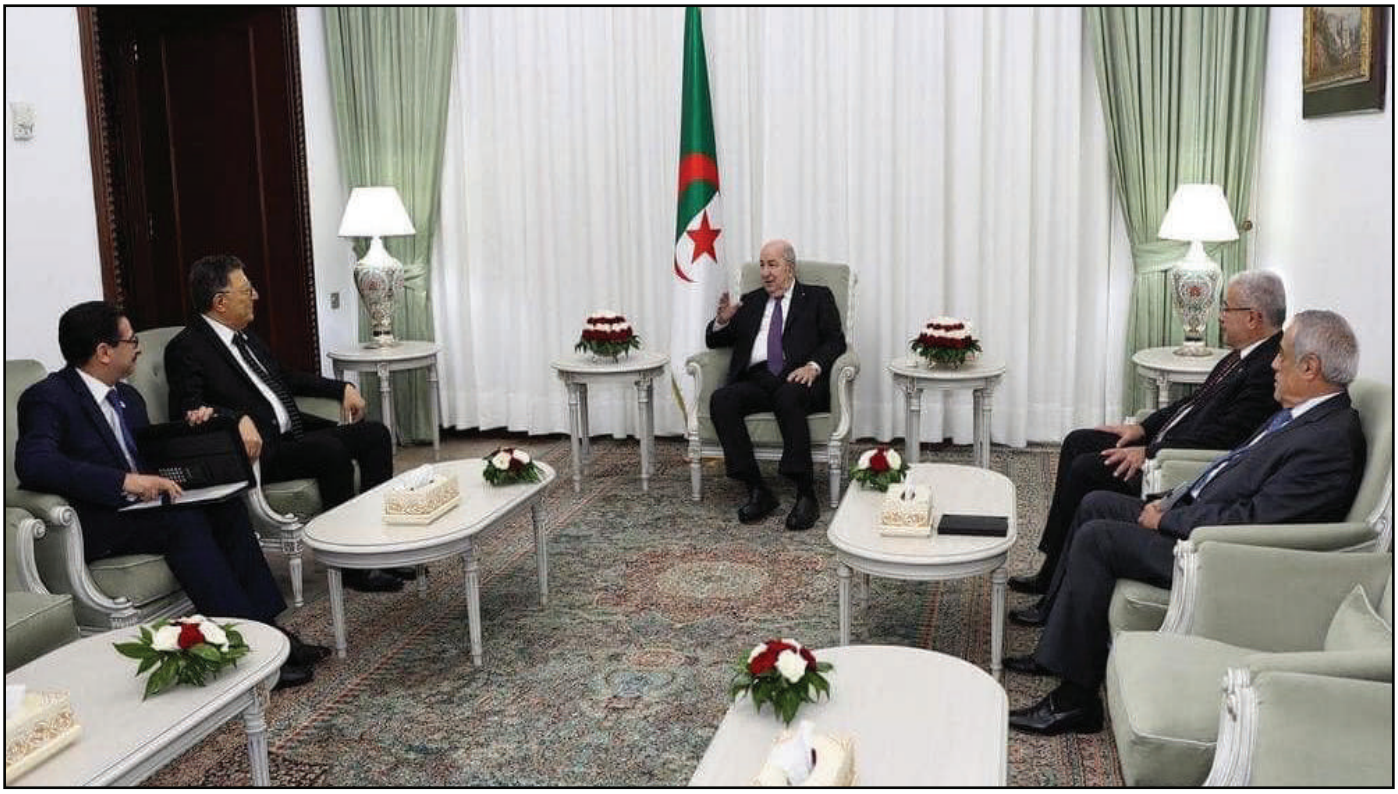

تميّز النشاط الخارجي لمجلس نواب الشعب في بداية الدورة العادية الثانية بالزيارة الرسمية التي أدّاها السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب إلى الجزائر على راس وفد برلماني هام من 24 إلى 27 أكتوبر 2023 والتي كانت نقطة مضيئة في مجال الديبلوماسية البرلمانية بالنظر الى ما حققته من نجاح وما حظي به الوفد التونسي من حفاوة استقبال وترحاب، فضلا عن عمق المحادثات التي جرت وتناولت مختلف أوجه التعاون الثنائي وترجمت عمق العلاقات التاريخية التي تجمع الشعبين الشقيقين التونسي والجزائري والرغبة المشتركة في مزيد دفعها على جميع الأصعدة .

تلبية لدعوة من قبل السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري، أدّى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب زيارة رسمية إلى الجزائر من 24 إلى 27 أكتوبر 2023، مرفوقا بوفد ضم السيدة عواطف الشنيتي، نائب مساعد للرئيس المكلف بشؤون النواب ، والسيد عزيز بن الأخضر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي. وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة. والسيد عبد السلام الدحماني، عضو لجنة التشريع العام. والسيدة بسمة الهمامي، عضو لجنة التشريع العام. والسيد حمادي غيلاني، عضو لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية، والسيدة مها عامر، عضو لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، والسيدة زينة جيب الله، عضو لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية. كما ضم الوفد السيد محمود الخميري، المستشار الديبلوماسي لرئيس مجلس نواب الشعب ، والسيد خالد المجاهد المدير العام للإعلام والاتصال.

وقد رحّب السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

ومرافقوه برئيس مجلس نواب الشعب وبأعضاء الوفد لدى حلولهم بالجزائر ، وعبّر عن الأمل في أن تكون هذه الزيارة منطلقا لتعاون مثمر بين المؤسّسات البرلمانية في البلدين، وعاملا من عوامل تعزيز العلاقات الثنائية على مختلف الاصعدة.

وأبرز السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، أبعاد هذه الزيارة الرسمية الأولى من نوعها التي يؤدّيها وفد من مجلس النواب الجديد الى بلد شقيق تجمعه بتونس علاقات حسن الجوار وروابط الأخوّة والرغبة في إقامة علاقات استراتيجية ومتضامنة أساسها المصلحة المشتركة والتطلّع نحو المزيد من الاندماج والتكامل.

خلال المحادثة مع السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية :

واقع وآفاق علاقات التعاون الثنائي والأوضاع الإقليمية خاصة في علاقة بالاتحاد المغاربي

استقبل السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، يوم 26 اكتوبر 2023 بقصر المرادية السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب.

وتناولت المقابلة واقع وآفاق علاقات التعاون الثنائي والأوضاع الإقليمية خاصة في علاقة بالاتحاد المغاربي وكذلك العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني الأعزل.

وأدلى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بتصريح عبّر فيه عن تشرّفه بمقابلة الرئيس عبد المجيد تبون وإبلاغه تحيّات أخيه رئيس الجمهورية قيس سعيد. وأكّد التناغم الذي تجلّى في موقف قيادتي البلدين من تطوّرات الأوضاع في غزة وإدانتهما الشديدة لما يتعرّض له الشعب الفلسطيني الأعزل من عدوان وإبادة وتقتيل على يد آلة الحرب الصهيونية وسط صمت دولي مريب وانحياز سافر من الدول التي تدّعي إيمانها بمبادئ حقوق الإنسان.

وأبرز أهمية بناء علاقات أفقية بين الشعبين على جميع المستويات سواء منها الأكاديمي أو الثقافي او الاجتماعي والاقتصادي. وبيّن أن ما تفضّل به الرئيس عبد المجيد تبون من تحليل للواقع وما قدّمه من رؤية استشرافية للعلاقات، تُطمئن على الحاضر وعلى أجيال المستقبل.

عزم مشترك وجاد

على مزيد تعزيز العلاقات البرلمانية، خدمة للتعاون الثنائي

أجرى السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب والوفد المرافق له يوم الاربعاء 25 اكتوبر 2023 محادثات مع السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب عمق العلاقات الأخوية الراسخة جذورها في التاريخ، والتطوّرات التي ما فتئت تشهدها والعزم المشترك على تعزيز التعاون الثنائي بحرص من قائدي البلدين، ورغبتهما في أن تكون العلاقات في تناغم وفق رؤية تخدم شعبا واحدا في دولتين .

وبيّن أن هذه الزيارة تمثّل منطلقا لعلاقات وثيقة بين البرلمانيين وستفتح آفاقا واعدة للتعاون الثنائي، خاصة

عبر تكثيف اللقاءات وتبادل التجارب والخبرات التشريعية. وأشار الى ضرورة أن تكون اللقاءات دورية ومنتظمة وذات منهجية علمية تقوم على المتابعة والتقييم والاستشراف ووضع البرامج ومتابعة تنفيذها، فضلا عن تنسيق المواقف والتشاور في المحافل البرلمانية الاقليمية والدولية.

كما أكّد دور الديبلوماسية البرلمانية ومساندتها للمساعي الحكومية الرامية الى الارتقاء بعلاقات التعاون الثنائي، ولاسيما النهوض بالتعاون الاقتصادي ودفع المبادلات التجارية، إضافة الى المجالين الثقافي والعلمي مع العمل على تذليل الصعوبات وتبسيط الجوانب الإجرائية والإدارية والفنية. وبيّن أن هذه المساعي تهدف بدرجة أولى إلى فتح الآفاق الواعدة للشباب والأجيال القادمة.

وشدّد على ضرورة مواصلة العمل الثنائي في إطار رؤية مشتركة تخدم مصلحة البلدين، مؤكّدا في هذا الخصوص أن أمن الجزائر من أمن تونس، وأمن تونس من أمن الجزائر.

من جانبه، استعرض السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري تطوّرات العلاقات الثنائية وما شهدته من دفع جديد في ظل التحوّلات الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة، وفي إطار التفكير في الأجيال الصاعدة، والمساهمة في إشاعة التفاؤل لدى الشباب الذي أصبح فاقدا للأمل.

وأكّد حرص الجزائر على دعم تونس واستعدادها للمواصلة بما يترجم الشعور بأن بلدينا شعب واحد تجمعه عديد القيم الحضارية والتاريخية. واستحضر وقوف الشعب التونسي الى جانب الشعب الجزائري إبّان الكفاح التحريري وخاصة خلال أحداث ساقية سيدي يوسف، مشيرا الى أن هذا التضامن سيظل قائما .

كما شدّد على ما يوليه المجلس الشعبي الوطني الجزائري من عناية للعلاقات مع مجلس نواب الشعب، مبيّنا أن التبادل بين المؤسّسات البرلمانية يتطلّب مزيد من الدعم وتطوير الأداء من خلال مجموعات الاخوّة البرلمانية.

وأشار الى أهمية تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، منوّها بمشاركة السيد إبراهيم بودربالة في الاجتماع الافتراضي لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي التأم يوم الاثنين 25 سبتمبر 2023 ، بدعوة منه بوصفه الرئيس الحالي لهذا الاتحاد.

هذا وأطلع السيد إبراهيم بوغالي رئيس مجلس نواب الشعب على خصوصيات النظام السياسي في الجزائر وصلاحيات كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وتنظيم العلاقة بينهما.

وعقب المحادثة، تولّى السيدان إبراهيم بودربالة و إبراهيم بوغالي توقيع بروتوكول إطار للتعاون البرلماني بين المجلسين بما يسهم في تعميق التقارب والروابط العريقة بين البلدين في إطار الدور الموكول للديبلوماسية البرلمانية كآلية لتعزيز التشاور والتنسيق، وبما يدعم تبادل الزيارات والتجارب والخبرات التشريعية، فضلا عن تنسيق المواقف حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأجرى السيد ابراهيم بودربالة يوم الاربعاء 25 أكتوبر 2023 محادثة مع السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب أن هذه الزيارة تمثّل فرصة لبحث

آفاق التعاون الثنائي وسبل تطويره ، وتذليل الصعوبات أمام تحقيق الأهداف المشتركة. وأكّد أهمية العلاقات البرلمانية ودورها في دعم التعاون الثنائي والتقارب، مبرزا استعداد مجلس نواب الشعب لتعزيز التعاون مع مجلس الأمة الجزائري لاسيما من خلال إحياء مجموعة الأخوة البرلمانية، وتكثيف اللقاءات وتبادل الزيارات والخبرات.

من جهته، استحضر السيد صالح قوجيل فترة الكفاح التحريري والنضال المشترك بين التونسيين والجزائريين، مبرزا العلاقات التاريخية المتميّزة بين تونس والجزائر وما تشهده من تطوّر على مختلف المستويات استنادا الى وشائج القربى وخلفية النضال المشترك إبّان حرب التحرير. وأضاف أن العلاقات التونسية الجزائرية مثالية، معبّرا في المقابل عن أسفه لعدم قيام وحدة المغرب العربي والمضي على درب بنائه وفق ما تمّ رسمه في البداية .

وأكّد من ناحية أخرى الحرص على مزيد تنمية التعاون الثنائي وتطويره في شتى الميادين، مشيرا في هذا الإطار الى الاجتماع الأخير للجنة المشتركة التونسية الجزائرية الذي كان مناسبة لتعزيز العلاقات الثنائية عبر توقيع اتفاقيات شملت ميادين عديدة بما يفتح افاقا جديدة للتعاون بين البلدين.

وأبرز كذلك ضرورة تكثيف التشاور في المسائل ذات الاهتمام المشترك، مبيّنا أن العمل المغاربي المشترك يبقى مطمحا مشروعا يجب العمل الثنائي من أجل تذليل ما يعتريه من صعوبات ودفعه وتعزيزه بما يخدم مصالح شعوب المنطقة في ظل التحديات والتطوّرات الإقليمية والدولية.

اجماع على الوقوف مع الشعب الفلسطيني ومساندة قضيته العادلة

خلال المحادثتين مع كل من رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمّة الجزائريين تمّ التطرّق الى تطوّرات الاوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وتطابق وجهات النظر بشأنها، مع تأكيد عدالة القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل استرداد حقوقه الكاملة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

(أنظر محور: القضية الفلسطينية وتطوّراتها محل اهتمام دائم لمجلس نواب الشعب)

التعاون في مجالات الطاقة والمناجم، والتعليم العالي، والصناعة والإنتاج الصيدلاني

أجرى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح يوم الخميس 26 اكتوبر 2023 بمقر إقامته بالجزائر، سلسلة محادثات على التوالي مع كل من السادة محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم، و كمال بداري وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعلي عون وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

وكانت هذه المحادثات التي جرت بحضور سفير تونس بالجزائر وأعضاء الوفد البرلماني ، مناسبة لتبادل وجهات

النظر بخصوص التعاون الثنائي والسبل المتاحة لمزيد دعمه في المجالات المذكورة.

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب الطابع المتميّز للعلاقات بين تونس والجزائر ، وشدّد على ضرورة توظيف عديد العوامل لتعزيزها وفي مقدّمتها البعد التاريخي، والحركية الجديدة التي تشهدها والرؤية الاستشرافية، فضلا على ما يحدو قيادتي البلدين من رغبة وعزم على تعزيز التعاون التونسي الجزائري خدمة لمصالح الشعبين الشقيقين.

كما أكّد أهمية العمل المشترك لمزيد الارتقاء بالتعاون في هذه القطاعات الحيوية، والسعي الى تذليل الصعوبات وتبسيط الجوانب الإجرائية والإدارية والفنية، بهدف فتح آفاق واعدة والوصول إلى إرساء تعاون أفقي، يخدم مصلحة الشعبين ويعزز التقارب بينهما، ويؤثر إيجابيا على كامل المنطقة.

وأعرب عن ارتياحه لما يبديه الجانب الجزائري من استعداد لمواصلة التعاون وما يقدّمه من تسهيلات في إطار الإيمان بالمستقبل الواحد والمصلحة المشتركة، مبرزا استعداد الوظيفة التشريعية للإسهام من موقعها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والطموحة للتعاون التونسي الجزائري.

من جهتهم قدّم أعضاء الحكومة الجزائرية كل في ما يخصّه معطيات عن واقع التعاون التونسي الجزائري وآفاقه المستقبلية. وأكّدوا ما يتميّز به من تشاور وتنسيق مستمر، بما مكّن من إقامة عديد المشاريع المشتركة وتحقيق نتائج إيجابية بصفة متواصلة ترجمتها بالخصوص مخرجات الدورة

22 للجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية التي توّجت بتوقيع 26 اتفاقية ثنائية شملت عديد القطاعات.

كما أكدوا أهمية العمل على تكثيف تبادل التجارب والخبرات وبرامج التكوين، وأعربوا عن تقديرهم لما تزخر به تونس من كفاءات عالية خاصة في مجالات الكهرباء والغاز والبيتروكيمياء وتسيير المجال الطاقي، وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع صناعة الادوية، واعتبروها عوامل مشجعة على بعث المشاريع والبرامج المشتركة.

زيارة جامع الجزائر والمتحف الوطني للمجاهد

تحوّل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب مرفوقا بسفير تونس بالجزائر والوفد البرلماني، يوم الثلاثاء 24 أكتوبر الى جامع الجزائر المتواجد ببلدية المحمدية بالعاصمة.

كما زار الوفد يوم الخميس 26 أكتوبر 2023 المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر، واطّلع على مكوّناته التي تستعرض تاريخ حرب التحرير وما بذله الشعب الجزائري من تضحيات في سبيل استقلال بلاده .

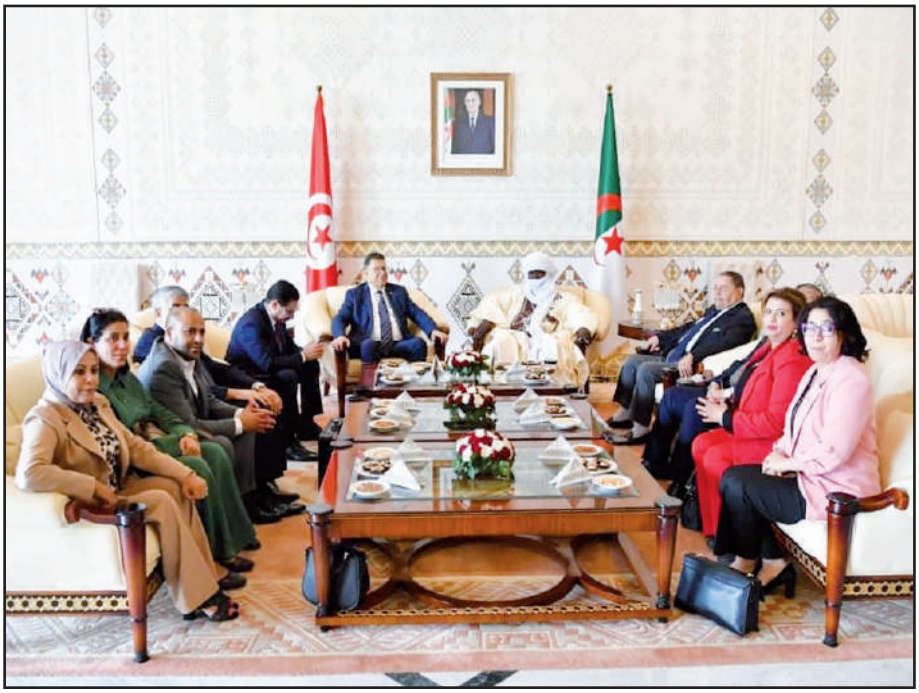

وفد من الرابطة الصينية للتفاهم الدولي

يزور مجلس نواب الشعب

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح الاثنين 25 ديسمبر 2023 السيد جي بينحكسوان Ji Bingxuan رئيس الرابطة الصينية للتفاهم الدولي ونائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني السابق، والوفد المرافق له. بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الانور المرزوقي.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب العلاقات التاريخية العريقة القائمة بين تونس والصين والتي تمثّل أرضية ملائمة لتعاون ثنائي متين ومتواصل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وكذلك على الصعيد الأكاديمي والثقافي.

وثمّن حجم ونوعية الدعم الصيني لتونس الذي تواصل منذ عقود عبر انجاز عديد المشاريع التنموية في مختلف المجالات وفي عدد من جهات الجمهورية، معربا عن أمله في ان يتواصل هذا التعاون ليشمل بالخصوص التبادل التجاري والسياحي بقطع النظر عن بعد المسافات، بما يسهم في تعزيز الروابط التي تجمع بين الشعبين الصديقين.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب من جهة أخرى تقدير تونس لخيارات الصين، ولما تتميز به من عمق حضاري وموروث علمي ثقافي متميّز ، الى جانب ما تتميز به من اشعاع في محيطها الإقليمي والدولي.

وأبرز على صعيد آخر عزم مجلس نواب الشعب على مواصلة التعاون القائم مع المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، مؤكّدا أهمية العلاقات البرلمانية ودورها في توطيد عرى الصداقة والتعاون والاسهام في تعزيزها في اطار من التشاور والاحترام المتبادل.

من جهته أكّد السيد جي بينحكسوان رئيس الرابطة الصينية للتفاهم الدولي والنائب السابق لرئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، العلاقات العريقة بين البلدين والتي جعلت من تونس شريكا مميزا للصين، وأرست تعاونا مثمرا يقوم على أسس الصداقة والاحترام المتبادل. ويشهد نسقا تصاعديا في مختلف الميادين مؤكّدا عزم بلاده المواصلة في هذا الاتجاه.

كما بيّن أن زيارته والوفد المرافق له الى تونس ترمي بالأساس الى بحث السبل الكفيلة بمزيد تطوير التعاون وفتح آفاق جديدة له ولاسيما في المجالين الثقافي والسياحي بالنظر الى التشابه بين البلدين من حيث ثراء الموروث الثقافي والحضاري وتنوّعه.

واستعرض في هذا السياق مختلف الحضارات التي تعاقبت على تونس وما خلّفته من إرث حضاري متميّز جذاب للسائح الصيني ، رغم التأثيرات البيّنة لأزمة كوفيد 19.

وأشار في هذا الإطار الى الإعداد بمناسبة هذه الزيارة لإطلاق نشاط ثقافي يقوم على الحوار بين الحضارتين التونسية والصينية ويكون منطلقا لتعاون أعمق على هذا المستوى.

وأبرز استعداد الصين لمواصلة دعمها لتونس عبر إقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تكثيف برامج الاستثمار وحث المؤسسات الصينية على ذلك، بالنظر الى ما يتوفّر في بلادنا من ضمانات لإنجاح هذه المشاريع سواء من حيث الاستقرار السياسي والمناخ الديمقراطي، وكذلك المنظومة القانونية المتطورة ، وما يتوفر فيها من ثروات على غرار الفسفاط وزيت الزيتون، فضلا على ما يتمتع به الشعب التونسي من كفاءة وقدرات.

وأكّد رئيس الوفد من جهة أخرى استمرار العلاقات الثنائية على نفس النسق وعدم تأثّرها بالمستجدات والمتغيّرات التي يشهدها العالم اليوم اعتبارا للأسس المتينة التي تنبني عليها وانطلاقا من الرغبة المشتركة لقائدي البلدين عل تنميتها واثرائها . وأشار في نفس السياق الى التطوّرات التكنولوجية المتسارعة والتغيرات المناخية ومختلف الأزمات الطبيعية، فضلا عن التطورات السياسية والصراعات وما تتطلّبه من عمل مشترك وتعاون مكثّف على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف.

كما أكّد أهمية العلاقات البرلمانية وضرورة العمل المشترك من أجل مزيد تعزيزها . وأبلغ في هذا الاطار رئيس مجلس نواب الشعب تحيات نظيره رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني. كما وجّه له دعوة لزيارة الصين على راس وفد برلماني في إطار مزيد تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين. هذا وتمّ التطرق خلال المحادثة الى المستجدات على الساحة العربية والدولية ومختلف القضايا المطروحة ولاسيما منها تطورات القضية الفلسطينية . وأبرز الجانبان في هذا الصدد تطابق وجهات النظر حول القيم الإنسانية التي ترتكز عليها العلاقات الدولية ومنها بالخصوص العمل المشترك لدعم التنمية والسلم في مختلف أنحاء العالم، والسعي الى ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية. والالتزام بالمبادئ الإنسانية الكونية وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للغير.

وقد ضمّ الوفد الصيني المرافق للسيد جي بينجكسوان رئيس الرابطة الصينية للتفاهم الدولي ونائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني السابق، الى جانب السيدة Yuan LIJIE القائمة بأعمال سفارة الصين بتونس، السيد دو أنيونغ نائب رئيس الرابطة الصينية لتعزيز التبادلات الدولية للمنظمات غير الحكومية مساعد الوزير السابق لدائرة العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، والسيد لي يان المدير العام لشركة مجموعة النشر الصينية نائب رئيس الاتحاد الكونفوشيوسي الدولي، والسيدة تشو غويجي، نائبة الأمين العام للرابطة الصينية للتفاهم الدوليالسيد وانغ يووي، رئيس قسم بالرابطة الصينية للتفاهم الدولي، والسيدة وانغ زيجين، منسقة بالرابطة الصينية للتفاهم الدولي ، والسيدة تشاي يوشن، مترجمة بالرابطة الصينية للتفاهم الدولي، والسيد يي لايوانغ،مساعد السيد جي بينجكسوان.

وأدّى الوفد الصيني إثر هذه المحادثة زيارة الى أروقة قصر باردو ، مرفوقا بنائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، وتعرّف على عراقة المعلم ورمزيته التاريخية التي تترجم تجذّر العمل البرلماني في تونس.

* * * * *

القضية الفلسطينية وتطوّراتها محل اهتمام دائم لمجلس نواب الشعب، ومبادرات متنوعة للتعبير عن المساندة

كانت تطوّرات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة ومساندة تونس للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل الحرية والكرامة، محل اهتمام متواصل لمجلس نواب الشعب الذي عبّرعن هذا التأييد والدعم المطلق للقضية الفلسطينية عبرهياكله وفي إطار مبادرات مختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، نستعرضها تباعا في ما يلي :

بيان مكتب مجلس نواب الشعب
حول الحرب المعلنة من الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني
9 أكتوبر 2023

إن مكتب مجلس نواب الشعب المنعقد اليوم الاثنين 9 أكتوبر 2023 في اجتماع استثنائي، مواكبة للتطوّرات الخطيرة التي يشهدها قطاع غزّة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلّة، تبعا لإعلان الاحتلال الصهيوني الحرب وشروعه في حملات الإبادة للمدنيين الفلسطينيين العزّل واستهداف المباني والبنية التحتية ودور العبادة،

وأمام تصاعد العدوان العسكري الهمجي، وتعاظم الاعتداءات الوحشية على الشعب الفلسطيني الصامد وما ادّت اليه من سقوط المئات من الشهداء والجرحى:

- يشيد بالملاحم البطولية المشرّفة للمقاومة الفلسطينية، وبنضالات الشعب الفلسطيني الموسومة بفخر المقاومة التي لم تعرف الاستكانة والاذعان للآلة الحربية الإرهابية الصهيونية المدمّرة على مرّ العقود.

- يؤكّد دعمه المطلق للشعب الفلسطيني ولحقّه الكامل في الذود عن حمى أراضيه المغتصبة، وفي الدفاع عن حقوقه المشروعة وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف.

- يثمّن موقف رئاسة الجمهورية، ويساند ما جاء فيه من دعوة المجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته التاريخية لوضع حد للاحتلال الغاشم والوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني، ويعتبره عنوانا ناصعا لتبنّي الشعب التونسي للقضية الفلسطينية وإيمانه الراسخ بعدالتها وشرعيتها.

- يدعو البرلمانات الوطنية والاتحادات والمجالس البرلمانية الإقليمية والدولية الى إدانة الكيان المحتل وما يقترفه يوميا من اعتداءات وحشية في حق المدنيين الفلسطينيين العزّل، وتماديه في ممارساته الاستفزازية وانتهاكاته لحرمة الأماكن المقدّسة. كما يناشدها حثّ المجتمع الدولي على توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني وحمل الكيان الصهيوني على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية بما يعيد الحق الفلسطيني لأصحابه.

- يدين الإنحياز السّافر وسياسة الكيل بمكيالين التي توصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، ويؤكّد أن الإرهابي هو المغتصب للأرض والعرض وليس المدافع عن أرضه وهويته ومقدّساته وحريته.

- وإذ ينعى مكتب مجلس نواب الشعب الشهداء الأبرار ويؤازر أهاليهم، ويتمنّى الشفاء العاجل للمصابين والجرحى، فإنه يؤكّد أن الجرائم التي يقترفها الاحتلال الصهيوني وآلته الحربية الغاشمة والتي تمثّل جرائم ضد الإنسانية وفقا لمبادئ القانون الدولي، لن تمس من عزيمة الشعب الفلسطيني ولن تسقط قضيته العادلة.

جلسة عامة استثنائية وطلب استحثاث النظر في مقترح قانون تجريم التطبيع

تداول مكتب المجلس خلال اجتماعه يوم الخميس 12 أكتوبر 2023 في مكتوب ممضى من قبل 97 عضو بمجلس نواب الشعب يتعلّق بطلب استعجال النظر في مقترح قانون تجريم التطبيع المحال على أنظار لجنة الحقوق والحريات، ومكتوب صادر عن 62 عضو بمجلس نواب الشعب يتعلّق بطلب عقد جلسة عامة طارئة في علاقة بالعدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني وبحث اليات المساندة.

وقرّر المكتب أن يبقى في حالة انعقاد مستمر نظرا لتطوّر الأوضاع في فلسطين، وأوصى النواب بالاستعداد للحضور في أي جلسة عامة استثنائية تقع الدعوة إليها بصفة مستعجلة لبحث تطوّرات الوضع في الميدان و اتخاذ القرارات المناسبة.

كما قرّر إحالة طلب استحثاث النظر في مقترح قانون تجريم التطبيع الى لجنة الحقوق والحريات المتعهدة به.

وعقد مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 جلسة عامة إستثنائية، للنظر في تطوّرات الوضع الخطير والكارثي على الأراضي الفلسطينية جرّاء العدوان السافر للمحتل.

وألقى السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس كلمة بيّن في مستهلها أن هذه الجلسة العامة الاستثنائية تنعقد في ظرف عصيب يرزح تحت وطأته ومآسيه شعبنا الفلسطيني المقاوم. وأكّد أهمية هذه الأوقات المفصلية في مسيرة التاريخ النضالي والبطولي الحافل لهذا الشعب العربي الذي أعاد لنا مشاعر النخوة والاعتزاز بشهامة كلّ من ساهم من بعيد أو قريب في مقاومة المحتل المغتصب من أجل دحره وتوجيه رسائل مضمونة الوصول إلى كافة الأمم التي تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وأضاف أن الجلسة تأتي في هذه الظروف المحفوفة بالألم والمفعمة بكلّ معاني التعاطف والأخوّة الصادقة وتقاسم المشاغل مع أشقائنا فوق أرض فلسطين العربية الشامخة. وبيّن أنها مناسبة ليجدّد مجلس نواب الشعب تأكيد انحيازه التام واللامشروط إلى الحق الأصيل الذي لا يمكن أن يسقط بمرور الزمن .

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن الاعتزاز بالموقف المبدئي لرئيس الجمهورية ودفاعه الثابت عن الحقّ الفلسطيني الذي لا يمكن أن يندثر أو يسقط بالتقادم. وبيّن أنّنا اليوم نباهي ونفتخر بهذا الإيمان العميق لأعلى هرم الدولة بعدالة ووجاهة الحق المسلوب للشعب الفلسطيني وتماهيه مع الإرادة الشعبية و انصهاره في إطار الثوابت التي تنبني عليها القيم الإنسانية النبيلة في كونيتها وشموليتها.

وأكّد أنّ الانتصار إلى هذا الحقّ الثابت، في التاريخ وفوق الأرض، دون خوف ودون مهادنة أو تردّد يعدّ من أبرز مقوّمات عزّة وشموخ تونس الثابتة على مواقفها والمتمسّكة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة .

وأضاف رئيس المجلس أنه أمام التطوّرات الخطيرة والمأساوية للأوضاع على الميدان، وما تقدم عليه قوات العدو الغاشم من أعمال قذرة ووحشية لحقت الأرواح البشرية البريئة ودمّرت كلّ مستلزمات الحياة، وبالنظر إلى ما تنبئ به نوايا العدو وتحرّكاته على الميدان، لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي دون النظر في تداعيات هذه الأوضاع الكارثية ومآلاتها وسبل الدعم

الممكنة والمتاحة لنا على جميع الأصعدة لمناصرة الأشقّاء والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة إلى حين استرداد جميع حقوقهم المسلوبة.

هذا وتلا النواب في مستهل الجلسة العامة الاستثنائية الفاتحة ترحما على أرواح شهداء الحركة الوطنية الأبرار بمناسبة إحياء بلادنا لذكرى الجلاء المجيدة، وعلى الأرواح الزكيّة لضحايا العدوان الغاشم والسافر للعدو الصهيوني الغاصب على الأراضي الفلسطينية الطاهرة.

وتواصلت هذه الجلسة العامة على امتداد 3 ساعات و50 دقيقة ، تدخّل أثناءها 60 نائبا، و أثاروا خاصة المسائل التالية:

- الإشادة بموقف رئيس الجمهورية إزاء الحق الفلسطيني و انتقاد لبعض المو اقف العربية والدولية.

- الدعوة إلى تسريع سن قانون تجريم التطبيع.

- الدعوة إلى مقاطعة البضائع والسلع الغربية.

- الدعوة إلى التبرع بالدم وتقديم المساعدات المالية لفلسطين .

- اقتراح التبرّع بيوم عمل.

- الدعوة الى الضغط على المجتمع الدولي عبر الديبلوماسية البرلمانية.

- الدعوة إلى وضع إستر اتيجية إتصالية لكشف الحقائق.

- الدعوة إلى تعزيز التعامل الاقتصادي والتعاون العسكري على الصعيد العربي.

وفي ختام الأشغال صادق النواب على لائحة صادرة عن الجلسة العامة بـ 123 نعم دون إحتفاظ ودون رفض ، في ما يلي نصّها :

نحن أعضاء مجلس نواب الشعب المجتمعون اليوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 في جلسة عامة استثنائية.

إذ نسجّل ببالغ الفخر والاعتزاز الملحمة البطولية التي تخطّها المقاومة الفلسطينية في ملحمة «طوفان الأقصى» وانتصار الشعب العربي الفلسطيني في معركة الصمود ضد العدوان الصهيوني الغاشم والمغتصب لحقه التاريخي في تحرير كل الأرض من النهر الي البحر فإننا نؤكّد:

- تمسّكنا بالحق الشرعي لشعبنا العربي بفلسطين في مقاومة الاحتلال الصهيوني ومشروعية هذا الحق التاريخي في تحرير كامل أرضه.

- رفضنا القاطع لميزان العدالة الأعرج ولسياسة الكيل بمكيالين لحقوق الإنسان في ظلّ صمت دولي مقيت على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب المرتكبة من قبل العدو الصهيوني في الأراضي المحتلة باسم الشرعية الدولية التي لا مشروعية لها.

- إدانتنا لموقف جامعة الدول العربية المتخاذل والمتناقض مع تطلّعات الشعب العربي المتمسّك بحق الفلسطيني في تحرير أرضه وتقرير مصيره.

وإذ ندعم الموقف الرسمي التونسي، فإننا ندعو الدبلوماسية التونسية لتلعب دورا رياديا في مزيد إسناد شعبنا الفلسطيني عربيا ودوليا.

ونحيّي كل الشعوب الحرّة المساندة لشعبنا العربي بفلسطين، وندعوها الى مزيد الضغط على حكوماتها كي تتحمّل مسؤولياتها من أجل فكّ الحصار على شعبنا بغزّة وعموم فلسطين المحتلة، ووضع حد لسياسات التهجير المتعاقبة والممنهجة.

نتأهّب لإصدار قانون يجرّم كل أشكال التعامل مع العدو الصهيوني.

عاشت فلسطين حرّة عربية صامدة أبد الدهر

مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

مثّل النظر في مقترح القانون المتعلّق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، المقدّم من قبل مجموعة من النواب (كتلة الخط الوطني السيادي)، مناسبة أخرى لتأكيد التضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل الحرية والكرامة . وتجلّى ذلك خلال دراسته على مستوى اللجنة و الجلسة العامة.

فقد نظر مكتب مجلس نواب الشعب يوم 13 جويلية 2023 في مقترح القانون وقرر إحالته الى لجنة الحقوق والحريات، التي شرعت في دراسته يوم 31 جويليه 2023. وقدّم أعضاء اللجنة قراءة أولية بخصوص أهميته بالنسبة للشعب التونسي ومساندته اللامشروطة للقضية الفلسطينية التي تأكّدت في عديد المناسبات.

واستمعت اللجنة يوم 11 أكتوبر 2023 الى جهة المبادرة، وترحّم الأعضاء في بداية الجلسة على أرواح شهداء فلسطين الأبرار، معبّرين عن المساندة المطلقة للقضية الفلسطينية، وأشادوا بموقف رئيس الجمهورية المشرّف تجاه ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات وحشية، وهو موقف يلتقي مع إرادة الشعب التونسي.

وثمّن أعضاء اللجنة مقترح القانون المقدّم من طرف كتلة الخط الوطني السيادي، واعتبروه مشروعا يتجاوز الكتلة ليهمّ كافة النواب والشعب التونسي المساند للقضية الفلسطينية.

وقدّم ممثلو جهة المبادرة الأبعاد التاريخية للقضية الفلسطينية والمحطّات التي مرّت بها منذ نهاية القرن التاسع عشر، مؤكّدين أن مقترح القانون يتجاوز حق الشعب الفلسطيني ليشمل حق الشعوب في تقرير مصيرها. وطالبوا اللجنة بالتسريع في دراسة مقترح القانون لإحالته في أقرب الآجال على الجلسة العامة بالنظر الى التطوّرات المتسارعة للأوضاع في المنطقة.

ونظرت اللجنة خلال اجتماعها بتاريخ 20 و 23 أكتوبر 2023 في فصول مقترح القانون، وصادقت عليها قبل أن توافق في ختام الأشغال بإجماع أعضائها الحاضرين على مقترح القانون برمته معدّلا.

وتداول مكتب مجلس نواب الشعب خلال اجتماعه يوم 30 اكتوبر 2023 حول عديد المسائل المتّصلة بمقترح هذا القانون الذي تنزّل في إطار مساندة تونس لنضال الشعب الفلسطيني والإيمان العميق بعدالة قضيته وحقه الكامل في إقامة دولته المستقلة، والتأكيد على أن تونس تدين كل الممارسات الصهيونية الهمجية، وتفصل بين الديانة اليهودية والكيان الصهيوني.

واستعرض رئيس مجلس نواب الشعب جملة من المعطيات والمسائل الجوهرية المتّصلة بالنظر في مقترح هذا القانون ولاسيما المتعلّقة منها بضرورة الاستماع في شأنه الى الوظيفة التنفيذية ممثّلة في وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة العدل، إضافة إلى المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، فضلا عن تدقيق صياغة الفصول بالاستعانة بالخبراء والمختصين اعتبارا لدقّة الموضوع وعلاقته بالأمن القومي للبلاد، في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقرّر المكتب بعد التداول برمجة جلسة عامة للنظر في مقترح هذا القانون، وتمّ من جهة أخرى التأكيد على استعداد مجموعة من النواب لزيارة غزة دعما للمقاومة ولأهالينا في فلسطين، والتداول بخصوص الإمكانيات المتاحة لتجسيم ذلك.

وعقد مجلس نواب الشعب جلسة يوم 2 نوفمبر 2023 للنظر في مقترح القانون المتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني. وعبّر السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته عن تعاطفه ومساندته للشعب الفلسطيني. وأكّد أن العالم يشهد أكبر الجرائم فظاعة وتنكيلا وتقتيلا، واستعمال أسلحة محرّمة دوليا بمباركة الولايات المتحدة الامريكية وعديد الدول الأوروبية، في حين أن هذه الدول هي التي تسبّبت في محرقة اليهود وتشريدهم وتشتيتهم ولقوا آنذاك الحماية من شعوب المنطقة وجنوب المتوسط التي آزرتهم وحمتهم من الفاشية والنازية التي استباحت دمهم.

وعبّر عن أسفه لغضّهم الطرف اليوم عمّا يقترفه الكيان الصهيوني في غزّة والضفة الغربية، وذلك في تجاهل صارخ لأحداث وجرائم أدانتها الإنسانية قاطبة عبر التاريخ. وبيّن في المقابل أن الضمير الإنساني استفاق في هذه الدول وأصبحت هناك مظاهرات ووقفات وتنديدات وتصريحات، وقد بدأت تتضح معالم الحقيقة الصهيونية التي تعمل ضد كل القيم الإنسانية وتتحكّم بمفاصل العالم بأسره مستبيحة دمنا وشعوبنا من المحيط إلى الخليج.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب أننا اليوم في تونس نعيد البوصلة إلى طبيعة الصراع العربي الصهيوني، مؤكّدا أن رئيس الدولة أرجع الأمور إلى نصابها من خلال تصريحه الانساني والسياسي بأن التطبيع خيانة عظمى.

وأضاف في هذا الإطار أن اختزال الصراع بأنّه فلسطيني إسرائيلي هو مغالطة تاريخية، فالصراع هو عربي صهيوني والجغرافيا حتّمت أن تكون الإعتداءات في فلسطين لكن المستهدف هو الأمّة العربية من خليجها إلى محيطها. وذكّر بأن هذا الصراع قد مرّ بعدة مراحل أوّلها مرحلة المواجهات المباشرة بين الجيوش العربية التي انتهت سنة 1973 بعد حروب سنوات 48 و56 و 67 . وفي مرحلة لاحقة تغيّر مفهوم الصراع وطبيعته الأصلية من عربي صهيوني إلى نزاع فلسطيني إسرائيلي، وظهر مفهوم جديد وهو التطبيع ومقاومة التطبيع وهو تكريس لثقافة الهزيمة وليس ثقافة الانتصار.

واستذكر رئيس مجلس نواب الشعب

كيف تبعثرت الأوراق ونشأت جبهة الصمود والتصدّي لتحقيق غايات سياسية لبعض الأنظمة، مبيّنا في المقابل أن الشعوب بقيت على موقفها من رفض التطبيع، والدليل على ذلك أن شعوب الدول المبادرة بالتطبيع تمسّكت بمساندتها اللامشروطة للمقاومة وبتفاعلها مع نضالات الشعب الفلسطيني، مؤكّدة أن محاولات تكريس التطبيع واهمة وأنّ الصراع سيبقى على أشدّه وهو صراع عربي صهيوني، فالعدو أصبحت له قواعد عسكرية من المحيط إلى الخليج بما جعلنا في حالة الاستكانة والمهانة التي أصبحنا عليها اليوم، لنبقى غير قادرين على إصدار بيان موحّد يترجم موقفا واضحا وحازما ومنصفا للشعب الفلسطيني.

وشدّد على أن مجلس نواب الشعب يعتبر أن كل من يريد أن يفرض على الشعب التونسي سياسة الخنوع والهزيمة والإستكانة، هو واهم. وأضاف أن القضية الفلسطينية ستبقى القضية المركزية، فلا تطبيع ولا إعتراف بشرعية هذا الكيان، ذاكرا أن «موقفنا ثابت لتحرير كامل فلسطين من البحر الى النهر واسترجاع كامل الأرض وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف».

وثمّن في ختام كلمته التناغم والتطابق التام بين موقف رئيس الجمهورية وموقف مجلس نواب الشعب وتطلّعات التونسيين بخصوص تجريم التطبيع. وبيّن أننا «في مثل هذا اليوم، ونحن مؤسسة تشريعية، سنبحث في هذه المسألة بما يختلج في ضمائرنا ووجداننا ونراعي كل المعطيات التي تخصّ هذا الموضوع انسجاما مع الرؤية الجماعية والشاملة لمختلف مكوّنات الشعب التونسي ومقتضيات الدولة التونسية».

وقد تدخّل عدد من النواب أثناء النقاش العام و أعربوا عن دعمهم اللامشروط للشعب الفلسطيني، متّهمين الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب أبشع جرائم الحرب في غزة.

وقد شهدت هذه الجلسة العامة تباينا في الآراء أفضى الى تعليق أشغالها .

و انعقد اجتماع ندوة الرؤساء يوم 14نوفمبر 2023 قيّم خلاله كل الأعضاء مسار النظر في مقترح القانون في مختلف مراحله. كما تمّ التطرّق الى طبيعة المقترح ومرجعية اختصاصه.

وبعد الاستماع الى كل وجهات النظر ، طلب رئيس المجلس بلورة الأفكار المقترحة لعرضها على مكتب المجلس الذي قرّر خلال اجتماعه يوم 15 نوفمبر 2023 بأغلبية الحاضرين بعد الاستماع الى مختلف الآراء والمقترحات، تأجيل النظر في تعيين موعد لاستئناف الجلسة العامة المخصّصة للنظر في مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

المشاركة في اجتماع افتراضي طارئ حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة

شارك السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 16 أكتوبر 2023 بحضور السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس، في الاجتماع الافتراضي الطارئ لرؤساء البرلمانات الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، الذي انعقد بدعوة من السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ورئيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتباحث حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وألقى رئيس مجلس نواب الشعب كلمة عبّر فيها عن الإجلال والإكبار لتضحيات أبناء الشعب الفلسطيني، وحيّا صمودهم أمام تصاعد العدوان الوحشي، وإمعان العدو في حملات الإبادة للمدنيين الأبرياء والعزّل. وأضاف أن الأمر وصل بالكيان المحتل بكل صفاقة إلى تهجير أكثر من نصف سكان غزّة قسرا في إطار مخطط يلقى الضوء الأخضر من داعميه لاستنساخ نكبة سنة 1948، وهو يواصل بكل حقد استهداف المباني والبنية التحتية والأسواق والمستشفيات والمدارس ودور العبادة وقطع أبسط مقوّمات الحياة وتحويل قطاع غزّة إلى مقبرة مع سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى.

وأشاد رئيس مجلس نواب الشعب عاليا بالملاحم البطولية المشرّفة للمقاومة الفلسطينية، وبنضالاتها الموسومة بالفخر والاعتزاز، مؤكّدا التضامن والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في معركة التحرير الوطني ودعم حقّه الكامل في الذود عن أراضيه المغتصبة، وفي الدفاع عن حقوقه الوطنية المشروعة وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأضاف السيد ابراهيم بودربالة أنه

ليس من حق المجتمع الدولي أن يلتزم الصمت ويبقى مكتوف الأيدي أمام هذا العدوان الهمجي، وأنه لا مجال لقبول الظلم والضيم الذي يعاني منه الشعب في فلسطين، ولا الجرائم ضدّ الإنسانية التي يرتكبها الكيان الغاصب.

وأهاب بالمناسبة بالمجالس البرلمانية مواصلة التحرّك والضغط من أجل إيقاف المجازر الوحشية والبشعة التي يرتكبها العدو، والعمل على توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني، ووضع حدّ لجبروت الاحتلال الغاشم والوقوف الى جانب الأشقّاء في فلسطين إيمانا بعدالة قضيتهم وشرعيتها.

كما دعا جميع البرلمانات الأعضاء في الإتحاد والبرلمانات الصديقة وجميع الهيئات الاقليمية والدولية إلى إدانة الكيان المحتل وما يقترفه من إعتداءات وحشية وتماديه في ممارساته الاستفزازية وانتهاكاته لحرمة الأماكن المقدّسة، وتحميله المسؤولية كاملة في ما يجري في غزّة وكل المدن الفلسطينية وإجباره على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية بما يعيد الحق المسلوب لأصحابه.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب من جهة أخرى أن ما تصفه بعض الأطراف وما تعتبره هجمات إرهابية تقوم بها المقاومة الفلسطينية الباسلة ضد الكيان الغاصب، هو في حقيقة الأمر دفاع عن النفس وردّة فعل من أصحاب الأرض الحقيقيين على الظلم والحصار والتجويع والإعتقالات العشوائية لأكثر من سبعين سنة. ودعا هذه الأطراف الى أن تُحكّم عقولها وأن لا تكون منحازة وتعمل من أجل وضع حدّ لنزيف الدّم والدّمار والتوقّف عن سياسة الكيل بمكيالين وإعادة الحقوق لأصحابها وإلزام المحتل الغاصب بإيقاف تمدّده الاستيطاني وما يقوم به من انتهاكات ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة ضدّ المسجد الأقصى ومحاولاته المتكررة لتغيير طبيعة مدينة القدس وهويتها العربية والاسلامية ووضعها التاريخي والقانوني.

وجدّد رئيس مجلس نواب الشعب في ختام كلمته الدعوة إلى الدول الصديقة والمجتمع الدولي للتدخّل العاجل لوقف المجازر ضد أبناء الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عن غزة والإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

إجماع تونسي جزائري على الوقوف مع الشعب الفلسطيني ومساندة قضيته العادلة

بمناسبة الزيارة الرسمية التي أدّاها رئيس مجلس نواب الشعب الى الجزائر على رأس وفد برلماني من 24 إلى 27 أكتوبر 2023 ، وخلال المحادثين مع كل من رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمّة الجزائريين، تمّ التطرّق الى تطوّرات الاوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وتطابق وجهات النظر بشأنها، مع تأكيد عدالة القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل استرداد حقوقه الكاملة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وندّد الجانبان التونسي والجزائري بالمجازر التي يتعرّض لها أهالي غزة من قبل الاحتلال الصهيوني، ودعيا إلى العمل من أجل وضع حدّ لنزيف الدّم والدّمار والتوقف عن سياسة الكيل بمكيالين. وأشارا إلى تجاوب الشعبين التونسي والجزائر مع مواقف القيادة في البلدين والذي دعمته الهبات الشعبية المناصرة للقضية الفلسطينية العادلة.

واستحضر رئيس مجلس نواب الشعب في تصريح عقب المقابلة مع رئيس مجلس الامة الجزائري نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته أمام آلة الطغيان الصهيوني التي تعتدي عليه بكل وحشية وباستعمال الأسلحة المحرّمة دوليا مع استهداف الأطفال والنساء والشيوخ، وتعمّد قصف العمارات والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية في صمت مريب من الغرب الذي يتعامل بمكيالين مع ثوابت الحرية والمساواة. كما حيّا موقف الجزائر المساند لقضايا التحرّر، والذي يعتبر مثل القيادة والشعب في تونس أن القضية المركزية للشعب العربي هي القضية الفلسطينية .

وهذا وتمّ باقتراح من السيد إبراهيم بودربالة إصدار بيان مشترك بين مجلس نواب الشعب والمجلس الشعبي الوطني الجزائري حول تطوّرات الوضع في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة لإدانة العدوان الوحشي المتواصل لآلة الحرب الصهيونية.

بيان مشترك حول تطوّرات الوضع في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية

الأربعاء 25 أكتوبر 2023

إن المجلس الشعبي الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومجلس نواب الشعب للجمهورية التونسية، المجتمعين اليوم بمناسبة الزيارة الرسمية التي يؤدّيها وفد عن مجلس نواب الشعب للجمهورية التونسية برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 27 أكتوبر 2023،

انطلاقا من الروابط الأخويّة والتاريخية الوثيقة التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي، وفي إطار التشاور الدائم والمستمر بين مختلف مؤسّسات البلدين الذي يعكس المستوى المتميّز للعلاقات السياسية بينهما، في ظل التطابق في وجهات النظر بين البلدين حول كبريات المسائل المطروحة على المستويين الإقليمي والدولي،

وانطلاقا من المبادئ الثابتة للبلدين في دعم حق تقرير المصير وحق الشعوب المستعمرة في المقاومة، واحترام قرارات الشرعية الدولية،

وبعد استعراضهما للأوضاع الخطيرة في غزّة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلّة جرّاء العدوان الوحشي المتواصل لآلة الحرب الصهيونية، واستهدافها المتعمّد لأبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، من أطفال ونساء وشيوخ، وتدمير ممنهج للمباني السكنية والمستشفيات والمدارس ودور العبادة والبنية التحتية وسط صمت دولي مريب.

- ❐ يندّدان بأشد العبارات بما يقترفه الكيان المحتل وطغمته الحاكمة من جرائم إبادة ضد الشعب الفلسطيني ترقى إلى جرائم حرب.
- ❐ يهيبان بوسائل الإعلام عبر العالم، التزام الحيادية والتحلّي بالموضوعية في نقل الحقائق حول ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من جرائم بشعة على يد الاحتلال الصهيوني.
- ❐ يستنكران بشدّة مواقف الدول والهيئات التي تدعم حكومة الحرب الإسرائيلية، ويستهجنان سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها، في مخالفة صريحة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان، ولا سيما في ما يتّصل بحقوق المدنيين أثناء الحرب.
- ❐ يؤكّدان رفضهما للحصانة الممنوحة من قبل بعض الهيئات والدول للكيان الصهيوني من كل مساءلة أو متابعة أو عقاب، والتي تمنحه الضوء الأخضر للمضي قدما في استهداف الأبرياء العزل من أبناء الشعب الفلسطيني من النساء والأطفال وممارسة جرائمه ضدّ الإنسانية.
- ❐ يدينان الدعوات إلى تشكيل ائتلاف دولي للقضاء على المقاومة الفلسطينية.
- ❐ يؤكّدان على شرعية النّضال الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- ❐ يدينان التخاذل المسجّل من قبل هيئات برلمانية دولية، ويستنكران بشدّة التصريحات غير المسؤولة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد دوراتي باتشيكو، الذي اصطف إلى جانب الاحتلال الصهيوني وخرج عن واجب الحياد الذي يفرضه عليه منصبه في هذه الهيئة البرلمانية الدولية.
- ❐ يؤكّدان أن الاحتلال الصهيوني يتحمّل المسؤولية الكاملة على هذا التصعيد والذي جاء نتيجة لاستمرار جرائمه ضدّ الشعب الفلسطيني وسياساته الرامية إلى تهجيره من أرضه، في ظلّ التجاهل الدولي لقرارات مجلس الأمن المتعلّقة بالقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني طبقا لقرارات الأمم المتّحدة.

•يدعوان للوقف الفوري للحرب العدوانية على الشعب الفلسطيني، ويؤكّدان ضرورة التكفّل بجوهر الصراع من خلال إيجاد حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

الأكاديمية البرلمانية تنظّم سلسلة من الأيام الدراسية

بادرت الأكاديمية البرلمانية في مطلع الدورة العادية الثانية بتنظيم سلسلة من الأيّام الدراسية، تأكيدا للأهمية التي يكتسيها الجانب التكويني والفكري والأكاديمي في دعم إلمام النواب بالتحدّيات التي تواجه البلاد وخاصة منها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمالي.

ومثّلت هذه الأيّام الدراسية فضاء للتعمّق في عديد المواضيع، والتحاور في شأنها مع الخبراء والمختصّين وتوسيع الاستشارة حولها عبر تشريك مختلف الهياكل المعنية. كما اكتسى هذا العمل الأكاديمي أهمية بالغة من حيث دوره في الاستعداد بصفة استباقية للإسهام في تجسيم الخيارات وبلورة الأفكار والتصوّرات بخصوص ما يمكن أن يُعرض على أنظار المجلس من مواضيع

وفي هذا الإطار نظّمت الأكاديمية البرلمانية خمسة أيام دراسية، تمحورت حول «البنك المركزي التونسي» و«مشروع قانون المالية لسنة 2024» و«الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم» .

استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية في تونس

نظّم مجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023 يوما دراسيا برلمانيا حول «استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية في تونس»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائب رئيس المجلس السيد الأنور المرزوقي وعدد هام من النواب والضيوف من المجال المالي، ومن قطاعي البنوك والمحاماة. وتضمّن هذا اليوم الدراسي مداخلة قدّمها الأستاذ رضا الشكندالي، أستاذ العلوم الاقتصادية بالجامعة التونسية، تلاها نقاش تفاعلي.

وأبرز السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في البداية أهمية هذا اليوم الدراسي الذي يندرج في إطار نشاط الأكاديمية البرلمانية وفي سياق انفتاح البرلمان على المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والاستماع الى الكفاءات التونسية.

وأكّد أن مفهوم الوطنية يقتضي أن يعمل الجميع من أجل خدمة تونس وضمان رقيّها، مضيفا أنّ بلادنا لديها من القدرات والخبرات والكفاءات ما يمكّنها من أن تكون في وضع أحسن. وأشار إلى أن العمل الجماعي ومختلف المجهودات المبذولة تهدف بدرجة أولى الى السعي الى تلبية طموحات الشعب في الرقيّ واستبعاد ثقافة اليأس التي استشرت في البعض، وتحويلها الى ثقافة أمل لضمان استقرار الشباب والنخب والكفاءات التونسية في وطنهم. كما شدّد على ضرورة أن يعمل كل من موقعه بنفس الحماس والطموح، وعلى أن تصبح هذه الرؤية الجديدة عقيدة لدى كل مواطن تونسي.

ثم قدّم الأستاذ رضا الشكندالي، مداخلة تحت عنوان «استقلاليّة البنك المركزي التونسي وسياسته النقديّة، هل مكّنت من مكافحة التضخّم المالي ودفع النمو الاقتصادي؟». وتولّى في البداية توضيح مفهوم استقلاليّة البنك المركزي، مبيّنا أنه مؤسسة تعمل في الإطار المؤسّسي للدولة ، وتتجلّى استقلاليّته في حريّة التصرّف في السياسة النقديّة، طبقا لقانونه الأساسي، بهدف مقاومة التضخّم المالي بعيدًا عن التأثيرات السياسيّة. وأشار الى أهميّة استقلاليّة البنك المركزي، مفيدا بأن البلدان التي تمكّنت من مقاومة التضخّم المالي هي التي يتمتّع فيها البنك المركزي بأكثر استقلاليّة.

وأشار من جهة أخرى الى الحاجة الملحّة لتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي باعتباره يستند في عدد من فصوله إلى دستور 2014 ، على غرار الفصل 46 المتعلّق بتعيين المحافظ.

وانتقد الأستاذ رضا الشكندالي المقاربة المعتمدة من طرف البنك المركزي التونسي والتي تقوم على اعتبار استهلاك المواد الموردة هو السبب الرئيسي للتضخّم المالي، معتبرا الاستهلاك محرّكا من محرّكات النمو الاقتصادي. كما نبّه إلى سلبيات ما اعتبره إفراطا في الترفيع في نسبة الفائدة المديريّة كإجراء استباقي للحدّ من التضخّم المالي. وأفاد أنّه تمّ بين 2012 و2023 الترفيع في نسبة الفائدة المديريّة 16 مرّة ورغم ذلك لم ينجح البنك المركزي في الحدّ من التضخّم. وأشار الى أن عدم الاستقرار على مستوى السياسة النقديّة أدّى إلى اهتزاز ثقة المستثمرين وبالتالي تعطيل

محرّكات النمو الاقتصادي. وبيّن في هذا الصدد مدى تقيّد البنك المركزي بمقتضيات قانونه الأساسي الذي لا يتيح له إلا الترفيع في نسبة الفائدة المديريّة للسيطرة على التضخّم.

وتطرّق من جهة أخرى إلى بيانات هيئة السوق المالية الصادرة في سبتمبر 2023 وما تضمنته من معطيات اعتبرها «مرعبة» على غرار القيمة العالية للفوائد التي وظّفتها البنوك العموميّة الثلاثة والتي ارتفعت بنسبة 21.6% خلال فترة قصيرة، إضافة الى غياب الشفافيّة في علاقة بالأجور والمنح. وحمّل البنك المركزي مسؤوليّة ما اعتبره إخلالا في مراقبة البنوك التجاريّة، مبيّنا أن هذه الأخيرة تتحمّل جزء من المسؤوليّة في تفاقم معضلة التضخّم المالي.

ثم أشار الى الأسباب الرئيسيّة للتضخّم، حيث أوضح أن منها ما يتعلّق بالمصدر النقدي على غرار لجوء الدولة المفرط إلى الاقتراض الدّاخلي، والركود التضخّمي أي تقليص الاستهلاك المحلّي، والاحتكار والمضاربة. ويتعلق عدد آخر من الأسباب بالاقتصاد الحقيقي مثل تآكل العملة الصعبة وعدم الاستقرار السياسي والضغط الجبائي وسياسة الصرف وتراجع قيمة الدّينار. وتتصل أسباب أخرى بعوامل خارجيّة كتعطّل المفاوضات مع صندوق النقد الدّولي وارتفاع الأسعار على المستوى العالمي وغيرها.

واعتبر الأستاذ رضا الشكندالي، أن سياسة صندوق النقد الدولي غير مجدية بالنسبة للواقع التونسي، وهو ما يحتّم على المفاوضين التونسيين مناقشة السياسات لاستخلاص الجودة المطلوبة.

وبيّن من جهة أخرى أن الاقتراض المباشر للدولة من البنك المركزي يجب أن يخضع الى شروط، أوّلها أن لا يموّل القرض النفقات الاستهلاكيّة للدّولة بل يوجّه لتمويل نفقات التنمية. وبتمثّل الشرط الثاني في أن يكون المبلغ محدّدا في قيمته في إطار التعاون بين الحكومة والبنك المركزي، مقترحا في هذا السياق التنصيص ضمن القانون الأساسي للبنك المركزي على أن يكون تحقيق النمو الاقتصادي هدفا ثان للبنك الى جانب محاربة التضخّم المالي. أما الشرط الأخير فيتعلّق بإلغاء مبدأ عدم التخصيص المنصوص عليه في قانون الميزانيّة.

هذا وعرض الأستاذ رضا الشكندالي مقترح برنامج إنقاذ مالي يتضمّن أربعة محاور. ويتمثّل الاوّل في تأمين إنتاج الفسفاط ونقله الى الموانئ من طرف الجيش الوطني مع إصلاح المعدات وسكك الحديد المرتبطة بذلك. ويتصّل الثاني بتمكين التونسيين العاملين بالخارج من فتح حساب بالعملة الصعبة وتمتيعهم بالفوائد المترتبة عن ذلك مع اعفائهم من الأداء على الثروة المحدث في قانون الماليّة 2023. أما المحور الثالث فيهمّ التخفيض في الأداء على أرباح الشركات المصدّرة كليّا. ويتعلّق الرابع بالعفو الجبائي التام على الأموال المتداولة بالعملة الصّعبة في السوق الموازية.

وخلال النقاش أشار الضيوف الى أهمية التميز بين الاستقلالية الهيكلية والوظيفية للبنك المركزي، معتبرين أن الوضع الصعب للاقتصاد الوطني تتحمّله عديد الأطراف وهو ناتج عن عدم التناغم بين الموازنات والسياسة النقدية. كما أشاروا الى مخاطر

الاقتراض المباشر للدولة من قبل البنك المركزي الذي يمكن أن يساهم في ارتفاع مشط لنسب التضخّم.

واعتبر المتدخّلون أن التفكير في الحدّ من استقلالية البنك المركزي يجب أن يكون مدروسا ويخضع لظوابط كأن يكون الإقراض المباشر موجها للاستثمار وليس للاستهلاك، إضافة الى إمكانية تحديد سقف مبلغ التمويل والسماح للبنك المركزي بتمويل الإنفاق العام في حدود 3بالمائة.

كما أكّد الضيوف أهمية مراجعة مجلّة الصرف، ودعوا الى إرساء سياسة جبائيه ناجعة، مبرزين أهمية تشريك جميع الأطراف في صياغة تصوّر موضوعي لإرساء منظومة بنكية فعّالة من أجل نظام اقتصادي ناجع.

وقدّم النواب في مداخلاتهم مجموعة من المقترحات تعلّقت أساسا بمسألة استقلالية البنك المركزي، معتبرين أن الاشكال الرئيسي يكمن في غياب تصوّر ورؤية اقتصادية واضحة، الى جانب عدم تناغم سياسة البنك المركزي مع سياسة الدولة.

ودعا البعض الى ضرورة التقييم اللازم للقانون الأساسي للبنك المركزي ومراجعة تعديلات 2016، بما يتماشى مع التحوّلات الاقتصادية العالمية ويتلاءم مع متطلّبات الاقتصاد الوطني.

وطالبوا كذلك بمراجعة المنظومة النقدية ملاحظين البطء في إحالة بعض مشاريع القوانين على البرلمان لا سيما المتعلّقة بإصلاح الوضع الاقتصادي ومنها مجلّة الصرف وقانون الاستثمار وقانون البنك المركزي.

وفي تعقيبه على التدخّلات خلص الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي الى أن الإدارة هي المعطّل الأساسي للنمو الاقتصادي إضافة الى إشكاليات التمويل، معتبرا أن الحلّ يكمن في إرساء سياسة نقدية وجبائية اقتصادية متناغمة وإرساء مخطط خماسي وميزان اقتصادي لتنفيذ المخطّط كل سنة. وتطرّق من جهة أخرى الى أهمية مراجعة سياسة التفاوض مع صندوق الدولي.

هذا وأجمع الحاضرون على أهمية مبادرة الأكاديمية البرلمانية في تنظيم هذا اليوم الدراسي ، ودعوا الى تكثيف مثل هذه اللقاءات وتكوين خلايا تفكير حول الشأن الاقتصادي لمعاضدة مجهودات الوظيفة التنفيذية ، مع حثّها على إحالة مشاريع القوانين اللازمة في هذا الغرض.

وتولّى رئيس مجلس نواب الشعب في ختام اليوم البرلماني تكريم الأستاذ رضا الشكندالي.

قانون الماليّة لسنة 2024

نظّم مجلس نواب الشعب صباح يوم الأربعاء 25 أكتوبر 2023 يوما دراسيا برلمانيا حول «قانون الماليّة لسنة 2024» أشرفت عليه نائب رئيس مجلس نواب الشعب السيدة سوسن مبروك، وحضره نائب رئيس المجلس السيد الأنور المرزوقي ورئيس لجنة المالية والميزانية السيد عصام شوشان، وعدد هام من النواب.

وتضمّن هذا اليوم الدراسي عددا من المداخلات قدّمها كلّ من السادة، محمد صالح العياري، مستشار جبائي، وأستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني للجباية وإلياس غراب، أستاذ جامعي وخبير محاسب، وعبد القادر بودريقة، أستاذ جامعي، وخبير اقتصادي ثم تلاها نقاش تفاعلي.

وخلال افتتاحها هذا اليوم الاكاديمي، أبرزت السيدة سوسن مبروك نائب رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذا اليوم الدراسي الذي يندرج في إطار الرؤية الاستراتيجية والخطة العملية التي تبنتها رئاسة المجلس والنواب من أجل تطوير العمل التشريعي والرقابي حتى يكون عملا ناجعا.

واعتبر رئيس لجنة المالية السيد عصام شوشان أن هذا اليوم هو عبارة عن حلقة نقاش وتفاعل بين النواب والخبراء، وسيمكّن جميع النواب من المشاركة في إبداء الرأي وتبادل وجهات النظر حول قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024.

ثم تولّى المستشار الجبائي محمد صالح العياري، تقديم مداخلة حول أهم الامتيازات الجبائية والمالية المدرجة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024، معتبرا أنّه تضمّن عددا من النقاط الإيجابية ولم يفرض ضرائب وأداءات جديدة على الشركات والمواطنين.

و أكّد أن هذه الامتيازات تتعلّق أساسا بدعم صغار الفلاّحين، وزراعة الحبوب، وتخفيف الجباية الموظّفة على بعض المواد العلفية من أجل مجابهة النقص في الأعلاف والنهوض بالإنتاج الوطني من الألبان، الى جانب دعم تمويل المشاريع للفئات الضعيفة بإحداث خطي تمويل بمبلغ 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل، فضلا عن إجراء التخفيف من كلفة مادتي القهوة والشاي بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عند التوريد، وإعفاء المؤسّسات الجديدة الإحداث لمدة 4 سنوات في إطار التشجيع على بعث المؤسّسات وخلق مواطن شغل إضافية، الى جانب دعم مجهودات الدولة للمحافظة على الموارد المالية من خلال إسناد قروض دون فائدة على موارد الصندوق.

وأكّد أنّ المشروع الجديد تضمّن إجراءات تستهدف الترفيع في نسبة الإتاوة على بعض الأنشطة التجارية والاقتصادية التي تستعمل الموادّ المدعّمة.

كما ذكر عددا من المآخذ على قانون المالية لا سيما فيما يتعلّق بحرمان بعض الأجراء المستقيلين من بعض الشركات من امتياز إحداث مؤسّسات جديدة والانتصاب للحساب الخاص.

داعيا النواب الى التداول بخصوص هذا الفصل وتغييره لتمكين أكثر ما يمكن من الشباب من إحداث مؤسسات. وانتقد إجراء التوسّع في أتاوة الدعم على بعض المؤسّسات التجارية والاقتصادية بما يمكن أن يؤثّر في ترفيع الأسعار واثقال كاهل المواطن.

ودعا بخصوص مراجعة المنظومة الجبائية الى تبسيط المنظومة الجبائية وتوسيع القاعدة حتى تشمل أكثر ما يمكن من المطالبين بالضريبة من أجل إرساء عدالة جبائيه. واقترح توفير مداخيل جبائيه إضافية لتمويل ميزانية الدولة من أجل تجنّب اللّجوء الى الاقتراض الخارجي قدر الإمكان.

بدوره قدّم الأستاذ الجامعي والخبير المحاسب إلياس غراب، قراءة نقدية حول بعض أحكام قانون المالية لسنة 2024 لا سيما الفصول 30و33و40و46و50 المتعلّقة بالأدراج بالبورصة وتحفيز السوق المالية، والفصل المتعلّق بالتشجيع على تمويل المؤسسات الناشئة، والفصل 33 المتعلّق بتوسيع مجال تطبيق اتاوة الدعم ومراجعة نسبها الى جانب عدد من الفصول الأخرى. وقدّم عددا من مقترحات التعديل لجملة هذه الفصول، لعل أبرزها مراجعة نسب خطايا التأثير المجحفة الواردة بقانون المالية لسنة 2023، الى جانب عدم سحب الامتيازات الجبائية عند إحالة المشاريع و إقرار عفو جبائي في صورة التخفيض في نسب خطايا التأخير وغيرها.

وأكّد الأستاذ الجامعي، عبد القادر بودريقة، من جانبه، أن مشروع قانون المالية يجب أن يبنى على أربعة محاور كبرى وهي التوازنات المالية والسلم الاجتماعي واستقرار الأسعار ودفع عجلة الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والحفاظ على السلم الاجتماعية كتكملة للسياسات والتوجّهات الاقتصادية. واعتبر أن القانون الحالي في إطار توجّه سياسة الدولة نحو استقرار الأسعار والسلم الاجتماعي. وأشار مقابل ذلك الى وجود إشكاليات على مستوى دفع عجلة الاقتصاد باعتبار عجز الميزانية سيكون في حدود 10 مليار دينار وتمويل خارجي بقيمة 16 مليار دينار.

كما بيّن أن الإجراءات الواردة في مشروع قانون المالية للسنة القادمة، على أهميتها، تعدّ غير كافية خاصة لدفع الاستثمار، مستغربا تخصيص خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار لدفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذي اعتبره ضعيفا جدا ولم يعط رسائل قوية لحفز الاستثمار الخاص. وحذّر من تواصل غياب تقييم شامل لمجمل الإجراءات الواردة في قوانين المالية السابقة وإجراء تدقيق في جدواها الاقتصادية، معتبرا أن هناك غياب بارز للسياسة الاقتصادية ولرؤية استراتيجية لإنقاذ الاقتصاد الوطني.

وخلال النقاش العام تفاعل النواب الحاضرون مع ما تمّ تقديمه من تحاليل وقراءة نقدية في قانون المالية لسنة 2024، مؤكّدين أهمية محاربة الاقتصاد الموازي وسنّ إجراءات هامة لإدماجه في دورة الاقتصاد الحقيقي.

كما تمحورت الأسئلة حول أهمية إرساء سياسة اقتصادية شاملة ترتكز على الموارد الذاتية ومصارحة الشعب بالوضعية الحقيقية للاقتصاد، إضافة الى التركيز على مراجعة المنظومة الجبائية وعلى العدالة في خلق الثروة وتصويب الامتيازات الجبائية للشركات وتقييم هذه الامتيازات تجنّبا لإهدار المال العام.

كما قدّم بعض النواب تساؤلات حول أسباب اعتماد سعر برميل النفط في مشروع الميزانية بقيمة 81 دولار والحال أن التوترات الجيوسياسية الحاصلة تشير الى إمكانية تسجيل ارتفاع هام في سعر برميل النفط في العام القادم، مقترحين الترفيع الى 89 دولارا.

وأكّدوا في مداخلاتهم أهمية التسريع بإرساء الإدارة الرقمية لمحاربة الفساد والتهرّب الضريبي ومراجعة مجلّة الصرف ومجلة الاستثمار . كما شدّدوا على ضرورة العمل على تسهيل الإجراءات لاستقطاب المستثمرين.

وخلص النقاش اثر الردود من قبل الخبراء على تساؤلات النواب الى أهمية توحيد النصوص القانونية المتعلّقة بالمنظومة الجبائية من خلال سنّ مجلّة عامة للأداءات دون الدخول في تفاصيل الإجراءات الجبائية المعقّدة، الى جانب أهمية سنّ إجراءات في ميزانية الدولة وقانون المالية ومراعاة الانعكاسات الاجتماعية، والاتجاه نحو التعويل على الذات، مع الابتعاد عن الحلول الظرفية .

وتولّت نائبة رئيس مجلس نواب الشعب في ختام اليوم البرلماني تكريم الأساتذة المحاضرين .

البنك المركزي التونسي

نظّم مجلس نواب الشعب صباح يوم الأربعاء 01 نوفمبر2023 بمبادرة من الأكاديمية البرلمانية، يوما دراسيا برلمانيا حول «البنك المركزي التونسي» أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره السيد مروان العباسي محافظ البنك المركزي، وممثّلين عن عديد المؤسسات البنكية والماليّة والشخصيات الأخرى، إلى جانب عدد هام من النواب.

وافتتح رئيس مجلس نواب الشعب هذا اليوم الدّراسي، مرحبا بالسيد محافظ البنك المركزي ومثمّنا حضوره. كما بيّن الدور الجوهري للبنك المركزي في نحت السياسات النقدية التي تضمن مصالح تونس وفق رؤية تتماهى مع الظروف الدّاخلية والخارجيّة والمتغيّرات الإقليمية.

وقدّم السيد مروان العباسي محافظ البنك المركزي مداخلة حول تطوّر الظرف الاقتصادي والمالي الوطني والسياسات المتّبعة من قبل البنك. واستعرض أسباب الوضع الاقتصادي الحالي وأهمّها تواتر الصدمات الداخليّة والخارجيّة على الاقتصاد الوطني منذ 2011 بدأ بالثورة وصولا إلى الجفاف وشحّ الموارد المائيّة، ومرورا بالأعمال الارهابية والاغتيالات السياسيّة وجائحة كوفيد والحرب الروسية الأوكرانيّة. وأبرز تأثير كلّ هذه الصدمات على قيمة السندات التونسيّة في الأسواق العالميّة.

وتطرّق محافظ البنك المركزي إلى العوامل المؤثّرة على النمو الاقتصادي سنة 2023 حيث ذكّر بانخفاض الإنتاج الفلاحي، وضعف نسبة النمو المتوقعة في منطقة الأورو، بالإضافة إلى استمرار الصعوبات التي يواجهها قطاع المحروقات. وبيّن في هذا السياق أن ضعف النشاط الاقتصادي ولاسيما في القطاعات الاستراتيجيّة يمثّل عائقا للنمو والتوازنات الخارجيّة والماليّة.

كما قدّم مجموعة من المؤشرات في علاقة بالظرف الوطني، وهي تعطّل محركات الإنتاج والاستثمار، وعجز الميزانيّة بـ6% ، وعجز جاري بـ8%، ودين عمومي بـ80% ، إلى جانب عجز الدولة عن تعبئة الموارد الخارجيّة اللّازمة، ولجوئها للاقتراض.

وعرض محافظ البنك المركزي خارطة المخاطر الاقتصادية الكليّة، ومن أبرز مؤشّراتها تباطؤ طلب القروض من قبل الشركات والأفراد وهو ما يعكس مناخ عدم الثقة والترقّب، واتساع الفجوة بين الاقتراض والودائع للمؤسسات العموميّة إلى قرابة 8 مليار دولار، ومديونيّة الدولة والشركات العموميّة لدى القطاع البنكي.

وأشار في المقابل إلى وجود تراجع ملحوظ للعجز التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2023، وتحسّن تدريجي للنشاط السياحي وقطاع الخدمات. كما أكّد وجود تحكّم في التضخّم باعتباره بصدد الانخفاض وسيتواصل ذلك خلال الفترة القادمة. وبيّن في هذا الصّدد أن إجراءات الرفع في قيمة الفائدة المديرية بدأت تؤتي أكلها ، موضّحا علاقة الترابط بين نسبة التضخّم ونسبة الفائدة المديريّة.

وفي سياق متّصل، تطرّق إلى تطوّر الإطار التشريعي المنظّم لمهام البنك المركزي التونسي في مجال السياسة النقديّة. وبيّن أنه تمّ في 2006 اتخاذ قرار عدم تمويل الخزينة العموميّة، مشيرا إلى أن لجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي كان قبل ذلك ظرفيا ومحدودا.

وأقرّ محافظ البنك المركزي من ناحية أخرى بوجود جهود لتطوير المنظومة داخل البنك، وذلك عبر وضع مخططين استراتيجيين بهدف الحفاظ على الاستقرار النّقدي والمساهمة في الاستقرار المالي لتدعيم نمو شمولي ومستدام.

وخلال النقاش العام تساءل النواب حول أولويات البنك المركزي وتوجّهاته العامة في علاقة بالسياسة النقدية، ودوره في إنعاش الاقتصاد الوطني. كما تطرّقوا الى أهم التشريعات التي تستوجبها المرحلة مؤكّدين أهمية تسريع سنّ قانون الصرف وامكانية تغيير العملة لمواجهه السوق الموازية. وعبّروا عن الحاجة الأكيدة الى تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المنظمة لعملية إصدار الشيك، وسن إجراءات بديلة لإدماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في دورة الاقتصاد الحقيقي باعتبارها تحتل 90 بالمائة من النسيج الاقتصادي.

وتمّ التساؤل كذلك حول دور البنوك في تحفيز الاستثمار وإزالة العراقيل أمام المستثمرين خاصة منها المتعلّقة بالشروط المجحفة للحصول على القروض، إلى جانب البيروقراطية الإدارية في المعاملات المالية.

واستفسروا كذلك عن إمكانية سنّ قانون لتخفيض الفوائد الربحية للبنوك. وطرحوا في سياق متصل مشاغل المواطنين واستفساراتهم حول تكثيف الاقتطاعات على الحسابات البنكية، وارتفاع قيمة الأداءات الموظّفة على التحويلات البنكية أو غلق الحسابات أو كذلك الانتفاع بالبطاقة البنكية . ودعوا البنك المركزي الى مراجعة هذه المسائل بجدّية، وتكثيف الرقابة على البنوك وحثّها على تعريف المواطن ببعض قوانين المنظومة البنكية.

كما أبرزوا أهمية دعم خطوط التمويل لا سيما فيما يتعلّق بالقطاع الفلاحي والسياحي باعتبار أنّ المساعي الجارية لإنقاذ الموسم غير كافية.

وفي سياق متصل تطرّق النواب الى خطوط التمويل التي تقدّمها بعض المؤسسات المالية المانحة للمؤسّسات الصغرى والمتوسطة. وأكّدوا أهمية مراقبتها، متسائلين عن الدور الرقابي والتعديلي التي يقوم به البنك المركزي في علاقة بالمؤسسات المالية ودوره في الإفصاح والمساءلة.

وبيّن بعض النواب أن البنوك التجارية تلعب دور الوساطة بين الدولة والبنك المركزي بما يحقّق لها أرباحا خيالية، مشيرين الى

إمكانية تأثير ذلك على استقلالية البنك المركزي.

وفي تعقيبه على مداخلات النواب ثمّن محافظ البنك المركزي مستوى النقاش، معتبرا أنه شفّاف وإيجابي ومؤكّدا أهمية توضيح الرؤية في مجال المنظومة البنكية والسياسة النقدية.

وأكّد أن البنك المركزي يعمل بطريقة استراتيجية وفق خطط عمل واضحة تتماشى مع خصوصية الظرفية الحالية. وبيّن أن تخطّي الصعوبات الاقتصادية خلال أزمة كوفيد بأقل التكاليف يعدّ خير دليل على ذلك.

وبخصوص القطاع البنكي وأرباح البنوك، أوضح أن 40 بالمائة منها موجّه للدولة، وأنه ليست كل البنوك تحقق أرباحا. وأشار الى الارتفاع المشط لمعاليم الخدمات البنكية، مبيّنا أن البنك بصدد وضع اللّمسات الأخيرة لإعداد منشور ينظّم التعريفات في هذا المجال.

وفيما يتعلّق بمسألة تغيير العملة، أفاد أن العملية تتطلّب تكنولوجيات متطوّرة لتجنّب مخاطر ضرب العملة كما تستغرق عملية الطبع وقتا طويلا . وأكّد أن تغيير العملة ممكن، لكن تبقى الأولويات الحالية متمثّلة في تحفيز المعاملات المالية عبر الدفع الالكتروني.

وأشار الى أنّه يتم إعداد مشروع قانون يتعلّق بدعم الإدماج المالي لعرضه قريبا على مجلس نواب الشعب، وسيتضمّن عديد الإصلاحات المتعلّقة بالنقلة النوعية في الرقمنة، ومسألة فتح الحسابات بالعملة الصعبة، متوقّعا أن تكون لتونس منظومة جديدة للدفوعات مع بلوغ سنة 2026.

وأشار محافظ البنك المركزي إلى وجود مشكل اتصالي على مستوى التعامل البنكي، وإلى غياب الحملات التحسيسية للتعريف بأهمية استعمال الرقمنة في المنظومات المالية لا سيما تحفيز الدفع الالكتروني. واعتبر في ختام تدخله أن تونس ستتجاوز الصعوبات الاقتصادية الحالية، مؤكّدا أن الوضع يتطلب الجلوس على طاولة الحوار وتظافر جهود جميع الأطراف المعنية.

الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم

نظّمت الاكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب صباح يوم الاربعاء 15 نوفمبر 2023 يوما دراسيا برلمانيا حول الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم افتتحه رئيس مجلس نواب الشعب وأشرف عليه رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، وحضره عدد من ممثلي كل من وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، والتشغيل والتكوين المهني، والأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، وعدد من النواب.

وخلال افتتاحه اليوم الدراسي شدّد السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب على أهمية الاستشارة الوطنية ودورها في ضبط تصوّر مكتمل ورسم رؤية إصلاحية لمختلف إشكاليات قطاع التربية والتعليم.

واعتبر أنّ الاستشارة الوطنية تشكّل منطلقا للرؤية الاستشرافية والاستراتيجية لإصلاح هذا القطاع، مؤكّدا أهمية توحيد الجهود وتشريك كافة الأطراف المعنية لتحقيق النجاعة المطلوبة وضمان مخرجات أكثر واقعية.

وذكّر رئيس مجلس نواب الشعب بالقيمة الاعتبارية للتعليم والتكوين، معتبرا أنّه كان مفخرة لتونس ، ومثمّنا دور المدرسة العمومية. ودعا الى ضرورة مراجعة شاملة لكل المنظومة التعليمية.

كما دعا الى الانطلاق من تشخيص معمّق وجيّد لكافة

الإشكاليات والهنّات التي تشوب القطاع والتي أدّت الى خروج الأدمغة من تونس وإلى إقبال الشباب على قوارب الموت.

وقدّم السيد فخر الدين فضلون رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، تصوّره العام بخصوص الاستشارة، مؤكّدا أهميتها ودورها في رسم استراتيجية اصلاحية شاملة للمنظومة التربوية برمّتها. وأبرز اهتمام مجلس نواب الشعب و انخراطه في مسار الاصلاح ولا سيما من خلال برمجة هذا اليوم الدراسي، معتبرا أن السبيل الوحيد الكفيل بتحديد مصير جيّد لمستقبل التعليم هو انخراط جميع الأطراف وتوحيد الجهود من أجل الخروج بمشروع إصلاحي واقعي.

كما أشار الى أهمية الوقوف على بعض الظواهر الاجتماعية التي تهدّد الناشئة لا سيما منها الانقطاع المبكّر عن التعليم، وظاهرة تعاطي المخدّرات في الوسط المدرسي، وتورّط بعض الشباب في بؤر التوتر. وأرجع بروز هذه الظواهر للسياسة التهميشية للمنظومة التعليمية ولغياب الرؤية الاصلاحية.

وقدّم السيد الجيلاني اللملومي المدير العام للتعليم العالي وممثّل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عرضا عن محتوى الاستشارة الهادفة أساسا الى رسم سياسات عمومية مندمجة والى تجاوز الفجوات المرصودة، وبناء مشروع مجتمعي يكون فيه الفرد محور الإصلاحات المنتظرة وفاعلا أساسيا ضمنها.

واستعرض منهجية إعداد هذه الاستشارة والأطراف المتدخّلة من خبراء وممثّلين عن مختلف الوزارات المعنية. كما أشار الى المحاور الكبرى التي تضمنّتها لا سيما منها التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والإحاطة والأسرة، وبرامج التدريس ونظام التقويم والزمن المدرسي، وجودة التدريس والتكنولوجيا الرقمية، وتكافؤ الفرص والتعلّم عن بعد، إضافة الى التنسيق بين أنظمة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والتكامل بينها.

من جهته قدّم السيد أمجد محمود مدير عام تنمية التكوين المهني وممثّل وزارة التشغيل والتكوين المهني، عرضا عن مهام الجهاز الوطني للتكوين المهني وأبرز مكوّناته، الى جانب عروض التكوين المتوفّرة خلال السنة الحالية. وأكّد دور التكوين المهني في المنظومة الإصلاحية، معتبرا أن هذا القطاع يساهم بشكل كبير في تحويل المغادرين لمقاعد الدراسة الى خبرات فاعلة في سوق الشغل بالرغم من محدودية الامكانيات. واستعرض في نفس السياق مشاكل القطاع وما يعانيه من هنّات لا سيما محدودية مراكز التكوين في الجهات الداخلية.

واقترح فتح مجال التكوين المهني أمام الشباب للمرور الى التعليم العالي وعدم اقتصار التكوين على المنقطعين عن الدراسة، وذلك بهدف توفير فرص للإدماج في الأسواق الوطنية والعالمية.

وبيّن أنه تمّ اعتماد تدرّج وخيط ناظم عند صياغة نص الاستشارة، بترتيب الأسئلة وفق الأركان الأساسية للإصلاح، ملاحظا وجوب تدوين مخرجات الاستشارة بشكل علمي مع رسم استراتيجية واقعية لتطبيقها.

من جهتها، قدّمت السيدة عليسة خواجة كاهية مدير المؤسسات التربوية ما قبل التمدرس، وممثّلة وزارة المرأة عرضا عن محور الاستشارة الوطنية المتعلّق بالتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة والإحاطة بالأسرة. وأفادت أن الست سنوات الأولى من حياة الطفل هي مرحلة مفصلية وحاسمة في بناء شخصيته، مشيرة الى التأثيرات القوية لطبيعة الرعاية التي يتلقّاها في هذه المرحلة لذلك وجب إيلاؤها الأهمية المطلوبة من رياض الأطفال الى المدرسة.

كما قدّمت برامج الوزارة لتطوير واقع مؤسّسات التربية قبل المدرسية، معتبرة أن مسار الإصلاح مسؤولية مشتركة تساهم فيه مختلف الأطراف المعنية من العائلة الى المدرسة.

وأبرز ممثّل وزارة التربية السيد هشام الشابي المجهودات التي بذلتها الوزارة لمزيد الترويج للاستشارة، داعيا الى التفاعل معها بشكل منظوماتي وليس بشكل قطاعي. وأوضح أهمية التركيز على إعداد دراسات تخصّ إشكاليات قطاع التحضيري، مشيرا الى التوجّهات الجديدة في الإصلاح التربوي.

من جانبه أشار ممثّل وزارة الشباب و الرياضة الى إشكاليات عدم التنسيق بين الوزارات وعدم تشريك وزارة الشباب في البرامج الإصلاحية، معتبرا أن عزوف الشباب عن الشأن العام ساهم في عدم التفاعل مع الاستشارة. ودعا الى أن ترتكز مقاربة الإصلاح على الشأن التربوي بدل الاقتصار على التحصيل العلمي.

وفي تفاعلهم مع ما تمّ تقديمه بخصوص مرتكزات الاستشارة، اعتبر النواب أن العزوف عن المشاركة فيها والتساؤل عن مدى جدواها هو مشروع ومفهوم، باعتبار عدم تشريكها لجميع الاطراف المعنية لا سيما من المختصّين والباحثين في هذا الشأن ومن النواب باعتبارهم ممثلي الشعب ضمانا لأكثر انفتاحا.

كما تطرّقوا الى بعض الهنّات على المستوى التقني منها صعوبة الولوج الى المنصّة، داعين الى أهمية تبسيط الإجراءات، وملاحظين أن النّفاذ الى الاستشارة غير متاح للجميع بحكم ما يتطلّبه من

وسائل تقنية.

واعتبروا في سياق آخر أن محتوى الاستشارة تغافل عن محاور رئيسية على غرار العنف المدرسي، فضلا عن غياب التطرّق الى الجانب السلوكي والتركيز على الجانب المعرفي. ودعوا الى أهمية تركيز خلايا الإصغاء في المدارس وتحسين وضعية البنية التحتية، وإلى مزيد العناية بوضعية المربي لضمان مقاربة إصلاحية شاملة.

واختتم نائب رئيس المجلس السيد الأنور المرزوقي اليوم الدراسي، بتأكيد أهمية تشريك جميع الأطراف في المسار الإصلاحي، مبيّنا أن التعليم هو أساس العمران والرقي، وأن الاستشارة جاءت متأخّرة رغم أهميتها. وشدّد على أهمية انجاح الاستشارة وتشريك الأكاديميين والخبراء المعنيين بالمجال، معتبرا أن الدول والشعوب تقاس بتجاربها التعليمية والتكوينية.

مشروع قانون المالية لسنة 2024 بين الواقع والمأمول

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم الخميس 16 نوفمبر 2023 يوما دراسيا برلمانيا حول «قانون المالية لسنة 2024 بين الواقع والمأمول» افتتحه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وأشرف عليه السيد رشدي الرويسي النائب غير المنتمي إلى كتل، وحضره عدد من النواب.

وخلال افتتاحه لهذا اليوم الدراسي أشار رئيس مجلس نواب الشعب إلى أن هذا اليوم الدراسي جاء بمبادرة من النواب غير المنتمين إلى كتل، مبيّنا أهميّة التفاعل بين النواب والأكاديميّة البرلمانيّة وما يتيحه ذلك من إثراء للعمل البرلماني في مختلف أوجهه.

من جهته قدّم الخبير الاقتصادي السيد شكيب بن مصطفى خلال مداخلته، عرضا عن قواعد إعداد قوانين الماليّة وأسباب وأهداف وضع قانون ماليّة تكميلي.

كما قدّم قراءته لقانون المالية لسنة 2024، مبديا تحفّظه على جملة من النقاط أبرزها عدم مطابقة المصاريف للمداخيل وهو ما سيحتّم وضع قانون ماليّة تكميلي.

وخلال تطرّقه الى المداخيل الجبائيّة، أفاد أنّ الضغط الجبائي في تونس يمثّل 35% مقابل 16% في بقيّة الدول الافريقية وهي بذلك الأولى إفريقيا. كما أشار إلى موارد الصناديق الخاصّة ومآلها، على غرار صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الصناعي، وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي. وبيّن في هذا الصدد أنّ المؤسّسات المعنية لا تنتفع سوى بنسبة قليلة من موارد هذه الصناديق ويتمّ إعادة استغلال الجزء الأكبر منها لتمويل مصاريف الدولة.

وأشار السيّد شكيب بن مصطفى من جهة أخرى، إلى وجود موارد لا يتمّ استغلالها متأتية أساسا من قروض في إطار اتفاقيات تعاون. كما أكّد ضرورة وضع استراتيجيات فعّالة لضمان الاستفادة اللازمة من الفسفاط والغاز والبترول بالإضافة إلى المؤسّسات العموميّة، مشدّدا على ضرورة إعادة إحياء الاستثمار والتصدير.

وقدّم في ختام مداخلته مقترحات على المدى القصير تتعلّق بتمرير مشروع قانون النهوض بالاستثمار، والتسريع بوضع استراتيجية تحسين مناخ الأعمال، وتفعيل الحوار الاجتماعي. أما على المدى البعيد، فقد اقترح خاصّة تقليص المصاريف العموميّة وإعادة النظر في تمشّي التصرف في الميزانيّة حسب الأهداف.

من جهته، قدّم المحلّل المالي والاقتصادي السيد عدنان بن صالح قراءته بشأن مشروع قانون المالية لسنة 2024، مؤكّدا التقاءها مع ما طرحه السيد شكيب بن مصطفى.

وأشار إلى ما اعتبره غياب رؤية وتصوّر جديدين، مفيدا بأن الاستراتيجية الاقتصادية المتّبعة لم تعد تجدي نفعا. ودعا إلى الخروج من النمط الآلي للتفكير والانطلاق من الثوابت لبناء منوال جديد يمكّن من التعويل على الذات وخلق الثروة. وفي هذا السياق حثّ السيد عدنان بن صالح النواب على الدفع نحو ثورة في طريقة التصوّر والرؤى.

كما أكّد ضرورة العمل على توفير نفس الفرص للاستثمار لدى التونسيين عبر التشجيع على الاستثمار والمنافسة. واستعرض في ختام مداخلته بعض الحلول التقنية لتمويل اقتصاد 2024.

وقدّم النواب الحاضرون في إطار النقاش العام جملة من الملاحظات والاستفسارات تعلّقت أساسا ببعض الإجراءات الواردة في قانون المالية لسنة 2024 ، والتي اعتبر البعض أنها لا تراعي الجانب الاجتماعي، بالإضافة إلى ملاحظات في علاقة بالمنظومة الجبائيّة ووضعية المؤسّسات الصغرى والمتوسطة.

القطاع الصحي موضوع اهتمام مجلس نواب الشعب عبر الانفتاح على المنظمات الوطنية والمجتمع المدني

تجسيما لمبدأ التشاركية والإصغاء الى مختلف الأطراف المعنية بالشأن الوطني ، واصل السيد ابراهيم بودربالة رئيس المجلس الشعب لقاءاته مع رؤساء وممثلي عدد هام من المنظمات .

وقد كان القطاع الصحي والمجالات ذات العلاقة به موضوع اهتمام رئاسة المجلس في مطلع هذه الدورة النيابية الثانية حيث استقبل رئيس مجلس نواب الشعب، بحضور السيد محمد أمين الورغي النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني يوم الثلاثاء 10 نوفمبر 2023 على التوالي :

- **عميد الأطباء الدكتور رضا الضاوي رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطبّاء والوفد المرافق له**
- **أعضاء المجلس الوطني لهيئة الصيادلة بتونس يتقدّمهم السّيد مصطفى العروسي رئيس المجلس الوطني**
- **أعضاء المكتب الوطني لنقابة أطباء الأسنان يتقدّمهم السّيد عادل بن صميدة الأمين العام**

واستعرض أعضاء المجلس الوطني لهيئة الصيادلة خصوصيات هذا القطاع ودوره في المنظومة الصحية، مشيرين الى عديد المشاغل وخاصة المتّصلة بالجانب التشريعي. وأكّدوا ضرورة التعجيل بمراجعة بعض النصوص وخاصة القانون عدد 55 لسنة 1973 المتعلّق بتنظيم المهن الصيدلية، وسنّ تشريعات جديدة تنظّم عديد الجوانب المستجدّة المتّصلة بصناعة الأدوية ومختلف المجالات ذات الصلة. كما تمّ تأكيد المكانة الاستراتيجية التي يحتلّها مجال تصنيع الأدوية ولاسيما من حيث الاستجابة للحاجيات الداخلية والتصدير، إضافة إلى خلق مواطن الشغل بالنظر إلى ما يستوعبه من كفاءات وإطارات عليا في اختصاصات مختلفة.

وأطلع أعضاء وفد المجلس الوطني لعمادة الأطبّاء رئيس المجلس على مشاغل القطاع الطبي بكل اختصاصاته، مشيرين إلى عديد الثغرات القانونية التي تكبّله ويجب العمل على تلافيها بتنقيح بعض النصوص القانونية. كما أشاروا إلى ضرورة العمل على توفير مزيد من الضمانات وحماية الأطباء من العنف المعنوي والجسدي لاسيما في أقسام الاستعجالي والعيادات الخارجية التي تتكوّن طواقمها من عدد هام من الأطبّاء الشبّان. وأشاروا بالمناسبة الى ما تزخر به تونس من كفاءات، داعين إلى توفير ظروف تثبيتهم في وطنهم والعمل على وقف نزيف هجرة الأطبّاء الشبّان وإدماج هذه الفئة ضمن العمل المشترك.

وقدّم أعضاء المكتب الوطني لنقابة أطباء الأسنان عرضا عن أهداف هذه النقابة وما تقوم به من عمل من أجل الارتقاء بهذا القطاع. وأثاروا عديد الإشكاليات التي تعترض القطاع ولاسيما المتصلة منها بالتشريعات التي تستوجب المراجعة في اتجاه تبسيط الاجراءات وتوفير الحوافز الرامية الى إضفاء مزيد من المرونة على ممارسة هذا الاختصاص . وتطرّقوا الى بعض المشاغل المتّصلة بالعلاقات مع الصناديق الاجتماعية، وكذلك بتسويغ محلاّت العيادات الطبية وحق البقاء بما يضمن حقوق صاحب العقار والطبيب المتسوّغ، فضلا عن مشاغل تهم مناظرات الصحة العمومية المتّصلة بالترقيات والتدرّج الخاص بهذا الجسم الطبّي في القطاع العمومي. كما تطرّقوا إلى الصّعوبات التي تعترض أطبّاء الأسنان المنتصبين للحساب الخاص في بداية مشوارهم المهني من حيث التمويل واقتناء المعدات الطبية المكلفة، إضافة الى موضوع التصنيف وما يتطلّبه من مراجعة جذرية.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب خلال هذه المحادثات الأهمية التي يكتسيها القطاع الصحّي بكل مكوّناته معربا عن تقديره لما يزخر به من كفاءات. وأبرز ما يوليه مجلس نواب الشعب من أولوية للقطاع وحرصه عل مواصلة التحاور بشأنه مع ممثلي كل المهن الطبّية والاستماع الى مشاغلهم والاستنارة بآرائهم في مراجعة التشريعات.

وعبّر عن استعداد مجلس نواب الشعب لمزيد الإصغاء إلى مشاكل أهل المهنة والاستنارة بآرائهم في أعمال اللجان المختصة، مع العمل على برمجة أيام دراسية على مستوى الأكاديمية البرلمانية للنّظر في مختلف نقائص المدوّنة التشريعية المنظّمة للقطاع الصحّي بكل مكوّناته.

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب العدد الأول أكتوبر 2023

العنوان :
مجلس نواب الشعب – باردو 2000
الهاتف : 71 157 000
الفاكس : 71 511 680
البريد الالكتروني : presse@arp.tn
الموقع الالكتروني : www.arp.tn

رئيس التحرير
خالد المجاهد

أسرة التحرير
خلود كواكب
ليلى الزواوي
شادية بن يوسف
أحمد حطاب

رسوم بيانية وقرافيك
ريم الطالي

الصور
هادي ماجرى
عدنان الطرودي
عصام حمودة

تمّ طبع هذه المجلّة في
الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم
SOTEPA GRAFIC SARL
12، نهج الخبرية- 1002 تونس، البلفدير
الهاتف : 933 901 71 / 380 904 71
البريد الالكتروني Sotepagraphic@yahoo.fr